

ملحمة الجنوب

(قصة الديمقراطية في السودان
إبان ثورة مارس/ إبريل ١٩٨٥ م)



عبدالتواب مصطفى



ادارة الكتب والمخطوطات

ملحمة الجنوب

(قصة الديمقراطية في السودان
إبان ثورة مارس/ إبريل ١٩٨٥ م)

عبدالتواب مصطفى

غلاف :
إسماعيل أحمد نجيب



الافتتاح

أولاً : ● الى روح معلمى الأول ،

الى روح أبى ،

المغفور له بإذن ربه تعالى فى زمرة الصالحين ، ،

المتوفى عارفاً بالله ، مقيماً لأحكام الدين ،

فضيلة الأستاذ الشيخ « مصطفى الشيخ على »

ثانياً : ● الى رئيس السودان السابق

المشير عبدالرحمن محمد حسن سوار الذهب ،

الرجل الذى سيبقى ، رغم أنه ذهب !

ثالثاً : ● إلى زوجتى ..

الواحة التى فى ظلالها كتبت هذه الصفحات ،

المؤلف

شكر

يسعدنى فى مطلع هذا العمل المتواضع أن أقدم وأقر شكرى
وخالص تحيتى لكل من تعاون معى فى انجازه توجيهها وإرشادها
وتوفيرا للمعلومات .

وفى مقدمة هؤلاء :

أولا : أ . د . يحيى الجمل ، الوزير الأسبق وأستاذ القانون
الدستورى بجامعة القاهرة ، ورئيس قسم العلوم السياسية
بمعهد البحوث والدراسات العربية .

ثانيا : العاملون بالإدارة العامة للمعلومات المكتوبة ، ومكتبة
الميكروفيلم ، التابعة لإدارة المركزية للبرامج الاخبارية
والتبادل الاخبارى ، بتلفزيون جمهورية مصر العربية .

ثالثا : العاملون بالإدارة العامة للوثائق والمعلومات والميكروفيلم
التابعة لإدارة المركزية للأنباء والمعلومات برئاسة اتحاد
الاذاعة والتلفزيون بجمهورية مصر العربية .

المؤلف

المقدمة :

ليس الهدف من تقديم هذا العمل المتواضع للقارئ الكريم أن نتابع ونحلل أسباب قيام أو فشل النهضة الديمقراطية في السودان ، بقدر ما هو يهدف الى عرض مشاهد هذا العمل الفني الرائع ، وأحداثه التي نضجت وأثمرت في ٦ أبريل ١٩٨٥ ، هذا العمل المسمى كتابنا عنه « ملحمة الجنوب » أو قصة الديمقراطية في السودان إبان ثورة مارس إبريل ١٩٨٥ .

هذا العمل الذي يفخر به ، ليس فقط جنوب وادي النيل - أي السودان - وإنما جنوب العالم كله ، هذا الجنوب ، الذي رغم اتهامه بالتخلف ، ورغم عيشه في الفقر والامية والظلام ، أُنجز ملحمة رائعة على طريقة الديمقراطية - نادرة المثال .

.. هذا العمل الذي أوضح فيه شعب السودان لكل شعوب الدنيا ، فقرائها ومتخلفيها قبل أغنيائها ومتحضرّيها ، « كيف » إذا أراد الشعب يوما حريته ، كيف يحصل عليها .
.. فقط ، أريد من كتابة هذه الصفحات أن أيبين « كيف » هذه ، وعلى الطريقة السودانية ، أقصد على الطريقة المثالية .

والامر في غاية البساطة من الناحية النظرية - فهو قصة كفاح شعب من أجل حريته ، لكنه من الناحية العملية ، أمر خطير وجسيم ، وكبير الا على الذين آمنوا وصدقوا مع أنفسهم ، وعرفوا أن لهم حقوقا لا بد أن تعود اليهم .

وعلاصة ما حدث وبإيجاز شديد أن شعب السودان أدرك أن انسياقا تنهش لحمه ، فتحرك ليخلص لحمه ، بل لينقذ لحمه وكرامته ، أي ينقذ نفسه كلها ، ولما هب ثائرا وكشف عن قوة عزمه ، تراجع النظام المتسلط أمام هذه العزيمة الجبارة . فأسك الشعب بزماء الامور .
أو اذا تحرينا مزيدا من الدقة ، نقول : أوكل الشعب بهذه الامور الى جيشه « وقصافته »
الأنماء الشرفاء ، الى حين فترة من الزمن عرفت بالفترة الانتقالية حيث ليس بمتناول شعب ما أن يحكم نفسه بنفسه مباشرة ، ولكن من خلال حكومة وسلطات تمثل هذا الشعب .

والى حين إيجاد مثل هذه الحكومة ، وهذه السلطات بطريقة ديمقراطية تم توكيل الشعب للجيش بادارة البلاد لمدة محددة ، هي كما ذكرنا الفترة الانتقالية التي يختار للشعب فيها نوابه والسلطة التي تحكمه .

ويعلم أن مقاليد الأمور أصبحت في يد الجيش ، ونظرا لدوره الملموس في حماية وتأمين الثورة ، إلا أنه لم يقطع يوما في التماهى في الامساك بالسلطة التي هي فعلا في يديه .. ولكنه صدق وعده ، وأوفى بعهده ، لشعب الاصيل وأعاد السلطة الى مثل الشعب ، الذين اختارهم نفس هذا الشعب ..

ثم الامر مرة ثانية ويلاجز شديد أيضا ، أن شعب السودان تحت وطأة نظام جعفر نميري ، حكم حكما ديكتاتوريا فرديا مطلقا ، سلب خلاله كثيرا من حريته وكرامته وعانى أسوأ ظروف حياتية يعيشها شعب ما ، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا .. الخ .

تحرك شعب السودان ليتنزع حريته من أنياب نظام نميري .

.. قام الشعب بملمحة كفاح رائعة من أجل استعادة الحرية والديمقراطية ، وأبرز جوانب هذه الملمحة ، الطريقة التي تمت بها ، والدور المشرف للقوات المسلحة وقادتها في هذه الملمحة وكيف حرصت على مصلحة الشعب ، الذي أسند الى هذه القوات بأعظم الامانات فأحسن أداءها الى هذا الشعب في الموعد المحدد فكم من شعب ثار لكنه لم يصل الى نفس النتائج التي أحرزتها ثورة ٦ أبريل ١٩٨٥ في السودان ، وكم من قوات مسلحة وقفت الى جانب شعبها في مثل هذه الظروف لكننا سرعان ما استدارت عليه فلبسته حقوقه ومزقت جسده ، وهذا مالم يحدث في السودان ، فتهتة لشعب السودان ، وتحية لجيشه وقادته الامناء ..

ولكن لا يبراز هذا العمل الكريم ، وقدره ..

ولتوضيح دور أبطاله

ولالقاء الضوء على جوانبه الفريدة التي تميز بها عن غيره ، لكل ذلك لا بد من التعرف بشكل موجز على تاريخ التجربة الديمقراطية في السودان ، قبل هذه التجربة الاخيرة ، ثم الظروف والاسباب التي دفعت شعب السودان ، لمثل هذا الانجاز العظيم ، بمعنى آخر لا بد من التعرف على ملامح فترة نظام الحكم النميري الذي فر شعب السودان من وطنه على يد ثورة ابريل ١٩٨٥ .

ثم وعلى قدر كبير من الاهمية يجب أن نعرض بدقة لوقائع الاحداث منذ اندلاع الثورة ، وحتى الجلسة الاجرائية والاولى للجمعية التأسيسية حيث تمت عملية انتقال السلطة لممثل الشعب وماتخلل هذه المرحلة من مشاهد رائعة الوصف من ناحية الممارسة الديمقراطية ، وطبيعة العلاقات بين القوى على الساحة السياسية في تلك الفترة الى أن اسدل ستار رقيت على أحداثها مسلما إيانا لفصل جديد أروع واتقن تأليفا وأداء واخراجا .. حيث شكلت حكومة الشعب في السودان .. وبدأت الديمقراطية تؤتى ثمارها .

ومما هو جليلد بالاشارة اليه في هذه المقدمة أيضا .. هو أن فكرة كتابة هذا العمل لم تكن

انرا واردا بالذهن او معدا له مسبقا بقدر ماكنت تسجيلا لوقائع ومشاهدات ديمقراطية رائعة تمت على الساحة السودانية في حزم زمتى لم يتجاوز العامين .. ولكن الكيفية المتقنة والممارسة الديمقراطية الفائقة للمواطن السودانى والتي تبلورت املنا أثناء تلك الأحداث جعلت منها ملحمة جديرة بالتسجيل التاريخى الدقيق الممزوج بالابداع الفنى في تصوير الأحداث بدقائقها وحيثياتها الجذابة التى تشعر من يتابعها بأنه يشاهد فيلما سينمائيا وليس يقرأ كتابا سياسيا أو تاريخيا ..

وفى الواقع كنت قد كلفت من جانب أ . د . يحيى الجمل رئيس قسم العلوم السياسية بمعهد البحوث والدراسات العربية بكتابة بحث عن ثورة الشعب السودانى (مارس / ابريل ١٩٨٥) حيث كنت أعد لنيل درجة الدبلوم فى العلوم السياسية من المعهد المذكور وذلك فى الوقت الذى كنا لانزال نعيش فيه أحداث تلك الثورة .. الأمر الذى لم يجعل أمامى أية مراجع علمية عن تلك الثورة سوى قصاصات الصحف والمجلات المتخصصة - مصرية وعربية ودولية - ثم برفقيات وكالات الأنباء وما كت أعده من تقارير سياسية حول مائليعه كبريات شبكات الأذاعات العالمية حول الأحداث فى السودان آنذاك .. الأمر الذى جعل الأستاذ العاضل د . يحيى الجمل المشرف على البحث لم يخل على إمدادى - ومن مكتبته الخاصة - بالمراجع العلمية النادرة عن تاريخ الديمقراطية فى السودان وأحاطنى علما بما بدأ يظهر فى الأسواق من كتابات علمية حول التجربة الديمقراطية الاخيرة فى السودان ١٩٨٥ ، ثم كان لتعاون بعض زملاى معى من العاملين فى الحقل الاعلامى الدور الكبير فى امدادى بالمعلومات المتعلقة بالبحث وبمجمريات الأحداث على الساحة السودانية آنذاك ..

وكان لكل هذا الأثر الكبير فى بلورة ونسج هذا العمل ، الذى تخطى دائرة كونه مجرد بحث علمى مقدم لهيئة علمية قد يختفى فى إحدى رواياتها ، الى دائرة الأعمال السياسية التسجيلية الهامة التى يجب أن تكون فى متناول يد كل مواطن ليرى نفسه على صفحاتها وبين سطورها .. ولذا لم يتوقف دور أ . د يحيى الجمل عند حد إمدادى بالمراجع أو الاشراف على البحث بل حاول سيادته معى مشكوراً العود على دار نشر تخرج هذا العمل الى دائرة الضوء وكان مما اقترحه ان تقوم بال نشر دار الموقف العربى أو الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب حيث تشغل شخصية سودانية منصبا هاما به .. لكننى وجدت ميلا الى دار اخبار اليوم التى تكرمت بالموافقة على نشره من خلال ادارة الكتب والمكتبات بها ..

وفى هذا الاطار اذكر أن من ابرز التقارير التقييمية التى أعدت حول هذا الكتاب ذلك التقرير الذى صدر عن المكتب الفنى للسيد الدكتور رئيس الهيئة المصرية العامة للاستعلامات والذى ورد فيه حرفيا أن هذا الكتاب يعتبر فى مجمله وثيقة تاريخية للتجربة الديمقراطية فى السودان بعد ثورة ابريل ١٩٨٥ ، وأن اهمية نشر هذا الكتاب تكمن بالدرجة الأولى فى اعتباره خطوة مباشرة لدعم العلاقات مع السودان وذويان ما بقى من الجليد فى العلاقات المصرية السودانية

ثم كان لم يعد ذلك أن التقيت بالسيد المشير سوار الذهب الرئيس السابق للسودان والبطل الأول لهذه الملحمة التي يصورها كتابنا هذا ، وعندما ألمحت لسياحته - في ختام حديثي معه - أن الكتاب مهدى له ، كان مما رد به على - في غاية الرقة والتواضع - أنه من الأفضل أن يكون الأهداء موجها لرجل الشارع السوداني الذي صنع هذه الملحمة الديمقراطية في السودان . فلم استطع أمام جم كرمه هذا إلا أن أرد بقولي : ياقلندم لقد تضمنت سطور الكتاب هذا الإهداء بالفعل وألم أكتبه صراحة في الصفحة الأولى منه .. فابتسم سيادته موافقا ، ثم شكرني وانتهى اللقاء ..

عزيزي القاريء

أرجو أن تجد في كتابنا هذا زادا معرفيا جديرا بالتحصيل ..
مع تمنياتي لك بوقت ممتع مع صفحات هذا الكتاب ..

عبدالنواب مصطفى

شبين القناطر - كفر الشرفا

في ١٩٨٧/٨/١

الطلب الأول :
مباحث تمهيدية

مبحث (١) موجز تاريخ السودان

✽ عرف السودان منذ أقدم العصور ، وكان يسمى بلاد السود ، كما أن تسمية النوبة كانت تطلق في العصور الوسطى على تلك الأقاليم المعروفة اليوم بالسودان الشمالى .

✽ وفى عهد الدولة المصرية الوسطى (٢٤٢٠ - ١٥٨٠ ق . م) فتح الفراعنة بلاد النوبة ثم ضموها الى مصر .

✽ ورغم أن الرومان سيطروا على مصر الا انهم لم يستطيعوا الاستيلاء على السودان الذى احتفظ باستقلاله السياسى .

✽ وما أن وطدت المسيحية أقدامها فى مصر وأوربا حتى أخذت ترسل بمبشرين الى السودان والذين نجحوا فى نشر الدين المسيحى بين سكانه فى أواسط القرن السادس الميلادى وقد تكونت فى السودان بناء على ذلك ثلاث ممالك مسيحية هى :

أولاً : مملكة النوبة أو نوباديا فى المنطقة الواقعة جنوب أسوان وحتى الشلال الثالث .

ثانياً : مملكة نغلة وتقع جنوب مملكة النوبة .

ثالثاً : مملكة علوة وكانت تسمى احياناً باسم عاصمتها سوبا وتقع جنوب مملكة دنقلة عند ملتقى النيلين الأبيض والأزرق .

✽ فى القرن السابع الميلادى أخذت مجموعات كبيرة من القبائل العربية تهجر من الجزيرة العربية الى السودان ، واختلط المهاجرون العرب بالسكان الأصليين ، وتزاوجوا وامتزجت السلما بالنسب والمصاهرة .

واستمرت هجرة العرب المسلمين الى السودان من بلاد العرب ومن مصر اما فرارا من الحكام أو جرياً وراء الرزق ، وأخذوا يتوغلون داخل البلاد ويختلطون بأهلها مما أدى الى ظهور السودان العربى

✽ وبعد أن فتح المسلمون مصر واستقر لهم الحال بعث والى مصر عمرو بن العاص بعبد الله بن سعد بن ابى السرح على رأس جيش كبير للنوبة فعقد معهم صلحاً وفرض عليهم مقدارا من المال ، ولما تولى عبد الله بن سعد ولاية مصر فى عهد الخليفة عثمان بن عفان نقض أهل النوبة الصلح فزاعم وكتبهم عهداً . وبدأت العلاقات بين العرب المسلمين وأهل النوبة تتوثق

بينما بدأت مملكة النوبة في التفكك حتى انهارت وتم ادماجها في المملكة الوسطى (دنقلة) في القرن السابع الميلادى .

ويقيم الدولة الطولونية في مصر في القرن التاسع الميلادى بدأ انتشار الاسلام والثقافة العربية في ارض النوبة والبيجة في السودان وزاد الاختلاط والتزاوج .
ويدخل الفاطميون مصر وتكوين دولتهم اشتد نفوذ العرب في بلاد النوبة السفلى وزاد اعتناقهم للاسلام .

✽ في القرن العاشر الميلادى انقسم السودان الى ثلاث ممالك هى :

أولاً : مملكة المقررة في الشمال ، وعاصمتها دنقلا .

ثانياً : مملكة علوة على النيل الأزرق ، وعاصمتها سوبا .

ثالثاً : مملكة البجا في شرق السودان ، وعاصمتها هجر .

وفي سنة ١٢٧٦ م قضى الظاهر بيبرس على مملكة المقررة المسيحية في شمال السودان .
وانهارت المملكة الوسطى (دنقلة) حوالى ١٣٢٥ م وبللك فتحت البلاد على مصراعيها
للهجرة العربية ، وازداد ارتباط العرب بالنوبيين .

كما استولى العرب المسلمون - اللين هاجروا الى السودان - بعد تحالفهم مع الفونج على مملكة علوة .

بعد هزيمة مملكة علوة قلمت في السودان سنة ١٥٠٤ م سلطنة سودانية عربية هى سلطنة الفونج .
واخذت سنار عاصمة لها وكان سلاطينها من الفونج والوزراء من العرب ، وشملت جميع أنحاء السودان ما عدا دارفور وكردفان والنوبة الشمالية ، وفي عصر الفونج الذى استمر الى ١٨٢٠ م انتفتح السودان امام تدفق القبائل العربية .

مع بداية القرن التاسع عشر أخذ الضعف يفت في عضد سلطنة الفونج وكثرت المنازعات القبلية التى كانت تؤدى الى حروب بين القبائل المختلفة ، جدير بالذكر هنا أن بعض الكتاب يقولون انه اذا كان العرب قد ادخلوا اللغة العربية والدين الاسلامى الى السودان ، فانهم كذلك ادخلوا فيها الحياة القبلية التى لفتوها في بلادهم .
كما أن دخول سلطنة الفونج في حروب مع سلطنة الفور أضعف السلطتين وانهك قواهما مما سهل لجيوش محمد على الاستيلاء على السودان في عام ١٨٢٠ م .

✽ وفي اطار سعى محمد على لتوسيع ملكه كانت له أكثر من وجهة أهمها وجهته الى الجنوب ، فأعد حملة للاستيلاء على السودان سنة ١٨٢٠ م .

وقد تم في عهد محمد على فتح شمال السودان وسلطنة الفونج وكردفان وشرق السودان .

كما تم في عهد الخديوى اسماعيل فتح خط الاستواء وبحر الغزال ودارفور .

❖ بعد فتح محمد علي للسودان وضعه تحت حكم عسكري ، وكان أول حاكم عسكري للسودان هو اسماعيل بن محمد علي قائد الجيش الفاتح الذي كانت كل السلطات مركزة في يده .
وما أن استقرت الأحوال في السودان حتى قسم محمد علي السودان الى سبع مديريات وعين قمتدان الجيش في كل مديرية مديرا لها ، كما عين حاكما عاما على السودان جعل مقره في الخرطوم ، وكان الحاكم العام يسمى واليا ، ثم سمي فيما بعد بالحكمدار ، وكان يشرف على جميع شئون السودان .

وفي سنة ١٨٣٤ ألغى محمد علي منصب الحكمدار خوفا من استقلال الحكمداريين الأقوياء بإدارة السودان ، وعين ضابطا ذوي رتب كبيرة مديرين على مديريات السودان السبع ، كما أنه عين منظما عاما مقره الخرطوم ومهمته الاشراف على تطبيق نظام البلامركية الجديد وأصبح مديرو المديريات يتصلون رأسا بالقاهرة . الا انه - محمد علي - أعاد نظام الحكمدارية بعد عدة شهور .

وكذلك ألغى سعيد نظام الحكمدارية ثم عاد لها .
وكذلك الخديوي اسماعيل ألغى نظام الحكمدارية ثم أعيد مرة أخرى .
وحتى بعد أن تم تقسيم السودان عام ١٨٨٢ م الى أربعة أقسام حكمدارية لم يمر عام واحد الا وألغى هذا التنظيم وأعيد نظام الحكمدارية العامة ، كما انشئت إدارة خاصة بالسودان ألحقت برئاسة مجلس النظار بالقاهرة ، وكان في كل مرة يلغى فيها نظام الحكمدارية يحل محله نظام حكم آخر الا انه سرىما ما يتضح أنه غير مناسب فتم العودة الى نظام الحكمدارية .
المعروف أن الثورة المهدية هبت بالسودان سنة ١٨٨١ م الا أن الخرطوم لم تقع في قبضة المهدي الا في يناير ١٨٨٥ ، وبعد نجاح الثورة المهدية صدر أمر عال في القاهرة في يناير ١٨٨٦ ألحقت بموجبه إدارة السودان بنظارة الحربية ، وظلت كذلك حتى قضى على دولة المهدية .

وكان محمد أحمد المهدي قد أقام منذ يناير ١٨٨٥ دولة المهدية في ربيع السودان المستقل وكان يهدف الى انشاء دولة اسلامية تسود فيها أحكام الشريعة الاسلامية ، ولما كثرت أعباء المهدي عين مجلس أمناء من سبعة أشخاص وجعل الخليفة عبدالله التعايشي على رأسه وذلك لتصرف شئون البلاد الادارية . واذا كان حكم المهدي قد امتاز بأنه حكم الشورى فعلى العكس كان الخليفة عبدالله التعايشي الذي خلف المهدي يجنح نحو تركيز السلطة والانفراد بها كما جعل خلافة البلاد في بيته وراثية .

واستمر عبدالله يحكم السودان بحدوده الحالية كوحدة سياسية واحدة حتى قضى الجيش « المصري الانجليزى » الفاتح على دولة المهدية سنة ١٨٩٨ ، وكان قد سبق ذلك قضاء الانجليز على الثورة العربية ١٨٨٢ في مصر وتم حل جيشها واحتلالها وتكوين جيش آخر من الانجليز

والعملاء المصريين هو الذى اعاد فتح السودان باسم مصر ١٨٩٨ .
وبالقضاء على المهديّة دخل السودان مرحلة جديدة هي مرحلة الحكم المصري الانجليزي الذي كان يعرف باسم « الحكم الثنائي » والذي قام على أساس وفاق ١٨٩٩ - معاهدة الحكم الثنائي المصري الانجليزي للسودان ١٨٨٩ - واستمر حتى اعلان استقلال السودان في يناير ١٩٥٦ .
ولتوضيح ملامح هذه الفترة فجدير بنا هنا أيضا أن نذكر أن انجلترا استمرت مسيطرة على البلدين - مصر والسودان - بعد القضاء على الثورتين العربية والمهديّة وكذلك حتى قامت ثورة ١٩١٩ م في مصر ، وأجبرت انجلترا على الاعتراف باستقلال البلاد في سنة ١٩٢٢ بالتخفّضات الأربعة المشهورة والتي كان أحدها أن تدبر بريطانيا شئون السودان ، بل أكثر من ذلك فقد استغلت انجلترا حادث مقتل السيول ستاك الانجليزي الجنسية سردار الجيش المصري بالسودان وقامت سنة ١٩٢٤ بطرد الجيش المصري من السودان ، واستمرت في تنفيذ استراتيجيتها الرامية الى فصل السودان عن مصر .

ولكن حكومة الوفد المصرية ألغت سنة ١٩٥١ اتفاقية سنة ١٩٣٦ - التي كانت إمتدادا لمضمون تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ - ونادت بفاروق ملكا على مصر والسودان وبعد ثورة ٢٣ يوليو أصبح تصور القادة المصريين للعلاقة بين مصر والسودان قائما على انهما وحدتان سياسيتان متساويتان ولا سيادة لمصر على السودان بمعنى وضع نهاية للتصور الخاطيء الذي كان قائما طيلة فترة حكم أسرة محمد علي لمصر والسودان والذي كان يجعل لمصر سيادة تامة على السودان ، ووقعت انجلترا ومصر اتفاقية خاصة بالسودان سنة ١٩٥٣ اقرت للسودان بحق تقرير المصير وأجريت الانتخابات النيابية في السودان سنة ١٩٥٣ في نوفمبر ، وقد انسحب الجيش المصري والانجليزي من السودان بنهاية فترة الانتقال التي كانت قد حددت بثلاث سنوات ، وتم حصول السودان على استقلاله الذي اعترفت به مصر وانجلترا في يناير ١٩٥٦ .

مبحث ب . السودان اليوم

معلومات عامة من واقع بطاقته الشخصية :

- * السودان من اكبر الدول الأفريقية مساحة وسكانا .
- * حصلت على استقلالها عام ١٩٥٦ بناء على اتفاقية السودان بين مصر وانجلترا سنة ١٩٥٣ .
- ولجمهورية السودان الديمقراطية عضوية في كل من الجامعة العربية ، منظمة الوحدة الأفريقية ، منظمة المؤتمر الاسلامي ، حركة عدم الانحياز ، والأمم المتحدة التي انضمت اليها في ١٢ نوفمبر ١٩٥٦ .
- * على وجه الدقة فالسودان هي ثانية الدول العربية الأفريقية من حيث السكان حيث بلغ عدد سكانها حسب أحدث الإحصائيات المنشورة ١٩٨٤ الى ٢١,١ مليون نسمة وتبلغ نسبة المسلمين منهم ٧٠٪ حسب نفس الإحصائيات ، وتعتبر مشكلة عدم تجانس سكان السودان من أبرز مشاكلها والتي تهددها بصورة مخيفة ، حيث يسكن هذا البلد حوالي ٥٩٧ مجموعة عرقية وثقافية .
- وتصل كثافة السكان الى حوالي ٩ افراد للميل المربع الواحد ، ويمثل وسط السودان الكثافة السكانية الأكبر حيث يبلغ ١٤٪ من مجموع مساحة السودان وسكنه ٧٠٪ من اجمالي عدد سكان السودان .

وبالسودان حوالي مليوني لاجيء ومن المتوقع أن يصل عدد سكان السودان باللاجئين عام ٢٠٠٠ م الى ٣٤ مليون نسمة .

- * من حيث المساحة تعتبر السودان أكبر دولة أفريقية وتتميز باتساع رقعتها الجغرافية التي تبلغ حوالي مليون ميل مربع (٢,٥٠٥,٨١٣ كيلو مترا مربعا) وعلى هذا فالسودان تضم انواعا شتى من التربة ويسودها مناخ حار بوجه عام كما تتنوع أساليب المعيشة بين شمالي وجنوبي وبين شرقه وغربه .

تقع السودان في حوض النيل في داخل افريقيا يحدها شمالا مصر وليبيا ، وغربا ليبيا وتشاد وجمهورية افريقيا الوسطى ، وجنوبا « زائير » وأوغندا وكينيا وشرقا إثيوبيا واريتريا ثم البحر الأحمر .

تضم السودان ستة أقاليم بكل اقليم مجموعة من المديريات وهذه الأقاليم هي :

- (١) الأقاليم الأوسط ويضم مديريات النيل الأزرق ، والجزيرة ، والنيل الأبيض .
- (٢) الأقاليم الشرقي ويضم مديريات كسلا والبحر الأحمر .

- (٣) الأقاليم الجنوبية ويضم مديريات الجنوب الستة .
- (٤) إقليم كردفان ويضم مديريات جنوب السودان ، وشمال كردفان .
- (٥) إقليم دارفور ويضم مديريات شمال وجنوب دارفور .
- (٦) إقليم العاصمة ويشمل مديرية الخرطوم .
- عاصمة السودان هي مدينة الخرطوم وعدد سكانها قريب من النصف مليون أهم مدنها الأبيض ، كسلا ، واو ، جوبا ، ملكال ، وادي حلفا .
- أهم موانئها بور سودان .
- عملتها هي الجنيه السوداني .
- أهم جامعاتها ، جامعة القاهرة ، فرع الخرطوم .
- والجامعة الإسلامية ومعهد اللغة العربية بأم درمان .
- * السودان واحدة من دول العالم الثالث التي تعنى من الشالوث المشعوم ، الفقر والجهل والمرض ، وعلى وجه التحديد فالسودان من أفقر دول العالم وأكثرها تخلفا . وفي السطور التالية نوضح أهم ملامح الفقر والتخلف ف السودان .
- جدير بالذكر أن عدد اللاجئين في أفريقيا عام ١٩٨١ كان أكثر من ستة ملايين نصفهم تقريبا من الأولاد ومعظمهم من تشاد وأوغندا والصومال وإريتريا والحبشة وتحمل السودان والصومال سنويا اعباء ضخمة بسبب استيعاب الاعداد الضخمة من هؤلاء اللاجئين ، هذا الى جانب أن السودان في حد ذاتها واحدة من دول حزام الجفاف الشديد في افريقيا والذي يمتد من جزر الرأس الأخضر غربا حتى الصومال شرقا مارا بالسودان .
- وهكذا وبمناسبة الضائقة الاقتصادية التي تمر بها السودان نجد فيها يخص ديونها الخارجية. مثلا ازديادا رهيبا في هذه الديون في العقد الماضي ٧٠ - ١٩٨٠ بحيث أصبحت تشكل جزءا كبيرا من الدخول القومي . فبينما كانت ديون السودان الخارجية في ١٩٧٠ هي ٣٠٨ مليون دولار أمريكي بنسبة ١٥,٣٪ من الناتج القومي ، نجدها وصلت في عام ١٩٨٠ الى ٣٠٩٧٧ مليون دولار أمريكي بنسبة ٣٧,٢٪ من الناتج القومي للسودان مما يبرز لنا خطورة مثل هذه الوضع الاقتصادي السيء في السودان والذي يفرض اعباء كثيرة على الحكومة والشعب معا لإيجاد حلول أو علاج له .
- كما أن من أبرز ملامح التخلف في السودان اجتماعيا وثقافيا انخفاض نسبة التعليم ، حيث ان الالمام بالقراءة والكتابة في السودان - ١٩٧٥ - لم يتجاوز ١٥٪ من عدد السكان البالغين بالسودان وجدير بالذكر أن نسبة الأمية في أفريقيا كلها ٦٠٪ اجماليا ، وفي العالم العربي بلغت ٦٢٪ من السكان ، وهذا حسيما أعلمته رابطة القراءة الدولية .
- من ملاح التخلف أيضا المرض ، وإذا كان مرض البلهارسيا - على سبيل المثال - منتشر

بصورة مفزعة في افريقيا عامة وبلغت نسبة الاصابة به في مصر - مثلا - ١٩٧٤ الى ٢٢٪ من عدد السكان ؛ بل وصلت الى ٤٥٪ في بعض مناطق مصر - اليوم - عام ١٩٦٨ اذا كان الوضع هكذا ، فان هناك حالات أضخم خطورة من ذلك في افريقيا وهي بالتحديد في السودان . وعلى جانب ضعف الامكانيات وعدم القدرة على استثمار الثروات الطبيعية بالسودان نذكر أن يوجد بالسودان ٥٠٤٠٠٠ كيلو مترا مربعا مساحة أراضي قابلة للزراعة ، ومساحة الأراضي المروية منها فقط ١٠٢٠٠ كيلو متر مربع .



مبحث ج - موجز تاريخ التجربة الديمقراطية بالسودان منذ استقلاله وحتى ثورة ٢٥ مايو ١٩٦٩*

مقدمة :

أحاطت ظروف عديدة بمحاولات وضع دستور دائم للسودان . وكانت أولى هذه المحاولات هي اللجنة القومية للدستور التي شكلت في سبتمبر ١٩٥٦ لوضع مشروع للدستور الدائم يعرض على الجمعية التأسيسية عند قيامها ، وقد قامت هذه اللجنة بوضع مشروع متكامل للدستور تقلصت به للحكومة في ابريل ١٩٥٨ ولكن قبل عرضه على الجمعية التأسيسية وقع الانقلاب العسكري في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ وأطاح بكل أجهزة الديمقراطية .

وبعد قام ثورة أكتوبر ١٩٦٤ أجريت انتخابات عامة وقامت جمعية تأسيسية لتضع وتصدر دستورا دائما للسودان ، وشكلت لجنة قومية ثانية من داخل وخارج الجمعية لتضع مشروع الدستور وبعد فراغ اللجنة من مهمتها عرض مشروع الدستور على الجمعية التأسيسية التي شرعت في مناقشته الا انها قبل أن تفرغ من مهمتها حلت لأسباب سياسية في فبراير ١٩٦٨ .

ثم أجريت انتخابات عامة أخرى في مايو ١٩٦٨ وقامت الجمعية التأسيسية الثالثة لتضع وتصدر الدستور الدائم ، وكونت لجنة قومية لوضع مشروع الدستور ، الا أن المعارضة قاطعت هذه اللجنة لعدة أسباب منها أن المعارضة ترى ألا داعي لتكوين لجنة جديدة لوضع مشروع جديد للدستور لأن مشروع الدستور الذي بدأت الجمعية السابقة مناقشته قد تم اعداده وما على الجمعية التأسيسية الحالية الا مواصلة بحث ذلك المشروع وإقراره ، وأخيرا في سبتمبر ١٩٦٨ اتفقت الحكومة ومعظم احزاب المعارضة على أن تكون مهمة اللجنة القومية الجديدة هي مراجعة المشروع القديم للدستور قبل عرضه على الجمعية التأسيسية أي أن تكون مجرد لجنة مراجعة .

وعندما فرغت اللجنة من مراجعة مشروع الدستور عرض على الجمعية التأسيسية وقبل أن تفرغ من مناقشته واجازته قامت ثورة ٢٥ مايو ١٩٦٩ وتسلم الجيش مقاليد السلطة في البلاد وحلت الجمعية التأسيسية ضمن أجهزة الحكم التي حلتها الثورة .

والجدير بالذكر أن عدم وضع دستور دائم للبلاد طوال هذه المدة كان له تأثير بالغ على الحياة

* مرجعنا الأساسي في اعداد هذا المبحث : دكتور ابراهيم الحاج موسى ، التجربة الديمقراطية في السودان ، رسالة

دكتوراة ، مكتبة الحقوق ، جامعة القاهرة .

السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد كما أضر ضررا جسيما بالمستقبل السياسي للسودان .
وقد تخللت تلك الفترة مسانير مؤقتة نظمت أمور البلاد الا أنها لم تكن تمثل مظلة الأمن
الكافية للمجتمع كما سيتضح في العرض الموجز لمراحل التجربة الديمقراطية في تلك الفترة في
السطور التالية .

* مرحلة دستور ١٩٥٦ المؤقت :

كانت دولتا الحكم الثنائي للسودان (الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة) قد أبرمتا
اتفاقا بينهما في ١٢ فبراير ١٩٥٣ بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان . وبعلان استقلال
السودان في ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ انتهى العمل بلستور الحكم الذاتي .
ومن البديهي أنه من المستحيل وضع دستور دائم للبلاد بين عشية وضحاها لان الجمعية
التأسيسية التي من المفروض أن تضع اللستور الدائم سوف تستغرق اجراءات انتخابها مدة
طويلة .

واستقر رأى المسئولين على أن يصدر البرلمان السوداني القائم حينذاك دستورا مؤقتا للعمل
بموجبه حتى يتم وضع اللستور الدائم . فكونت لجنة فنية بوزارة العدل لتقديم قانون الحكم
الذاتي واستبعاد المواد التي لا تتلالم مع الكيان المستقل للدولة الجديدة مثل مواد الفصل الثالث
الخاصة برأس الدولة وازضافة المواد التي يقتضيها وضع السودان كدولة مستقلة ذات سيادة لها من
مقومات الدولة ما يؤهلها لذلك .

وقد قامت اللجنة الفنية بالعمل الموكول اليها في سرعة ملحلة وتقدمت بمشروع اللستور
المؤقت للحكومة في أواخر ديسمبر ١٩٥٥ وعرض المشروع أولا على الأحزاب السياسية المختلفة
التي انتهت مناقشتها له بالاتفاق على أحكامه في وقت وجيز ، ثم قدم المشروع للبرلمان في جلسة
مشتركة للموافقة عليه واصداره دستورا مؤقتا للسودان ليحل به ابتداء من أول يناير ١٩٥٦ .
وقد نصت المادة الثانية من الدستور السوداني المؤقت الصادر في أول يناير ١٩٥٦ م في فقرتها
الأولى على أن « يكون السودان جمهورية ديمقراطية ذات سيادة » .

وقد أورد هذا اللستور فصلا الثالث لمجلس السيادة الذي هو رأس الدولة ورأس السلطة
التنفيذية ، وخصص فصلا الرابع للهيئة التنفيذية ، وهذه الهيئة الى جانب مجلس السيادة يشكلان
ما يعرف بالسلطة التنفيذية ، كما كرس فصلا الخامس لدراسة الهيئة التشريعية وخصص فصلا
التاسع للهيئة القضائية ، ويلاحظ أن الدستور استعمل لفظ هيئة بدلا من سلطة مثل الهيئة التشريعية
والهيئة التنفيذية ، ويقصد بالهيئة الأجهزة التي تقوم بالسلطة .

وطبقا لهذا الدستور فقد أعدد السودان بنظام الجمهورية البرلمانية الذي يعتبر رأس الدولة فيه
رمزا ليست له سلطات ، وأن السلطات يتركز أساسا في الهيئة التشريعية والوزارة ، وبالتالي فليس

بهمنا بحث مزايا وعيوب وحدة الرئيس أو مجلس السيادة لأنه ليس لأى منهما دور في ممارسة السلطة وأن كان دستور ١٩٥٦ أخذ بنظام مجلس السيادة لظروف أملت ذلك .

والجدير بالذكر أن مشروع الدستور السوداني الذى وضع ونشر في أوائل ١٩٥٨ قد هجر نظام مجلس السيادة وأخذ بنظام وحدة الرئيس أو رأس الدولة الواحدة في المادة ٣٧ منه ، وقد أشرنا سابقا الى أن هذا المشروع قبل أن يعرض على الجمعية التأسيسية وقع الانقلاب العسكرى في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ .

وكذلك أخذ مشروع الدستور الجديد بنظام وحدة رأس الدولة .

- ٩ -

* مرحلة الحكم العسكرى بعد انقلاب ١٩٥٨ :

استمر الدستور السودانى المؤقت الصادر في يناير ١٩٥٦ مطبقا حتى قيام الانقلاب العسكرى في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨^(١) حيث عطل قادة الانقلاب الحياة السياسية وألغوا الدستور وحلوا البرلمان وعطلوا الصحف وصادروا الحريات العامة وأعلنوا حالة الطوارئ وحكموا البلاد حكما عسكريا جثموا فيه على صدور الأمة ست سنوات أذاقوا خلالها الشعب السودانى الظلم وساقوه سوءا عذابا ، وعندما شعر كل فرد من أبناء الشعب السودانى بوطأة الحكم العسكرى وظلمه وجبروته هبت جموع الشعب عن بكرة أبيها معلنة ثورة الحادى والعشرين من أكتوبر عام ١٩٦٤ الشعبية ولم تهدأ نائرة الشعب الا بعد أن قضى على الطبقة العسكرية الحاكمة وأعيدت الحياة السياسية للبلاد وأطلقت الحريات العامة وأعيد العمل بالدستور بعد ادخال التعديلات اللازمة عليه .

وإلى الواقع فقد سبقت هذا الحكم العسكرى عدة ظروف وأوضاع سياسية جعلت الشعب السودانى لم يقاوم ذلك الانقلاب في بادئ الأمر حتى تكشف للشعب مساوؤه وأسفر عن نياته التسلطية على البلاد وأهلها .

وتجسدت هذه الأوضاع في أسباب محددة أدت الى هذا الانقلاب يمكن ذكرها فيما يلى :

(١) فساد الحياة السياسية .

(٢) الخطر الخارجى :

(أ) الضغوط الأجنبية . (ب) الاتحاد مع مصر .

(٣) القضاء على محاولات صغار الضباط للقيام بانقلاب عسكرى .

(٤) تسليم رئيس الوزراء السلطة العسكرية .

وكان فساد الحياة السياسية وسوء الأحوال الاقتصادية عام ١٩٥٨ قد خلقا مسخطا عاما لدى

(١) بقيادة الفريق إبراهيم عبود .

جميع المواطنين من أفراد الشعب السوداني ، مما حدا بهم الى التطلع الى جيش البلاد الياسل ليتفكح من الانهيار السيلسي والاقتصادي خاصة وأن الجيوش في بعض البلاد العربية كسوريا والعراق قد انتقلت تلك البلاد من الفساد السيلسي الذي كان منتشرًا ، كما أن تجربة ثورة ٢٣ يوليو المصرية ، وما حققته للشعب المصري من مكسب كانت مثار إعجاب السودانيين الذين كانوا يتطلعون دائما نحو اخوانهم في الشمال لاقتباس كل حسن عندهم .

الى جانب هذا كان الشعب السوداني يثق في جيشه الوطني القوي ثقة كاملة فهو الذي ساهم في نصره الحلفاء في الحرب العالمية الثانية حيث أبلى بلاءا حسنا في المعارك التي خاضها في الصحراء الغربية داخل الأراضي الليبية ، وفي حدود السودان الشرقية المتناخمة للحبشة حيث انتصر على الايطاليين في موقعة كرن الشهيرة ، ونال سمعة عالمية في العمليات الحربية في كثير من معارك الحرب العالمية الثانية وأثنى على دوره امبراطور الحبشة هيللا سلامي . . الخ ، كذلك كسب ثقة الأمم المتحدة عندما عملت كتية منه مع قواتها في الكونغو الأمر الذي حدا بالأمم المتحدة الى طلب كتية أخرى .

كل هذه العوامل ، فساد الحياة السياسية والاقتصادية ، ثقة الشعب في الجيش ، ثم رغبة الشعب في التغيير ، جعلت الشعب يؤيد حركة الجيش واستلامه السلطة .

وأيد السيد عبدالرحمن المهدي راعي طائفة الانصار ، هذا الانقلاب ، كما أيد السيد علي الميرضي راعي طائفة المختمية ، وكان لتأييد هذين الزعيمين الكبيرين للانقلاب اثره الكبير مما أعطى شرعية شعبية كبيرة له .

واتخذت كل طوائف الشعب أحد موقفين ، أما التأييد أو السلبية .

وكان الشيوعيون من القلة التي لم تؤيد الانقلاب .

الخدعة المألوفة :

كان مما شجع المواطنين أيضا على تأييد الانقلاب أن قادة الانقلاب قد أوضحوا في بياناتهم الأولى أن وضعهم مؤقت وأنهم سيرجعون الى ثكناتهم بعد استقرار أحوال البلاد السياسية والاقتصادية وزوال الاضطراب الخارجية التي تهدد كيان البلاد وأنهم بعد تحقيق الاستقرار سوف يعملون على اجراء الانتخابات العامة قبل رجوعهم الى ثكناتهم ، وقد كان بعض قادة الانقلاب يرى أن يرجع الجيش الى ثكناته بعد استقرار الأحوال في مدة قصيرة أقصاها سنة تجرى بعدها الانتخابات العامة .

غير أن قادة الجيش لم يفوا بوعودهم واتضح للشعب بعد مضي عام كامل أنهم لم يفعلوا شيئا للبلاد ، بل أنهم صادروا الحريات العامة وزجوا بالمواطنين في السجون والمعتقلات ، وانهجوا سياسة خارجية موالية للاستعمار ومناهضة لسياسة الدول المتحررة في العالم العربي والقارة

الأفريقية ، كما وضع للمواطنين أن الطبقة الحاكمة من العسكريين سوف لا تتنازل عن الحكم في مدة عام أو عامين ويوضح ذلك من خطاب الفريق إبراهيم عيود بمناسبة مرور عام على الانقلاب حيث قال « وقد وعدتكم في خطابي الأول أن رائدنا كان تصحيح كل الأوضاع البالية التي كانت تسم الحياة في ذلك الحين وكنت أدرك تماما أن ذلك لن يتم بين شهر وشهر أو سنة وأخرى لأنه يقضى إعادة بناء المجتمع على أسس سليمة واسعة وهذا يتطلب دراسة وسيرا حكيما في التنفيذ وعندئذ وضعت الرؤية للشعب وأخذ يقوم الحكم العسكري بكل ما أوتي من قوة .

لا تدعو الحاجة إلى الحديث بإسهاب عن الحكم العسكري ومساوئه وتسلطه وتركيز السلطة .. الخ في أي بلد في العالم تعرض لهذا النوع من الحكم في حقبة ما من تاريخه . ولكن نشير إلى بعض مؤشرات ديكتاتورية هذا الحكم ، وهي وجه التحديد في السودان بعد انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ العسكري ، فنجد أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة ركز في يد قائد الانقلاب السلطات الآتية :

- (١) السلطة الدستورية العليا في السودان .
 - (٢) جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية .
 - (٣) القيادة العليا للقوات المسلحة .
- وبذلك أصبح قائد الانقلاب ديكتاتورا عسكريا مطلقا .

كما لن نخوض في ذكر وقائع وتفصيل مساوئ ذلك النظام ، ولكننا نشير إلى أنه لم يعد مقبولا لدى الجماهير بنهاية السنة الأولى من عمره ، وتوالت الحركات المناهضة له من قبل العمال والتجار والمزارعين والطلبة والأحزاب ، ورغم ما لاقت حركات المقاومة التي قادها كل هؤلاء بين الحين والآخر من ضربات حادة من النظام الحاكم وانتكاسات أحد على أيدي رجاله ، إلا أن كل ذلك كان له أعظم الأصداء في نفوس أبناء الشعب السوداني الذي هبت ثورته المسلحة في ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ التي تعتبر من الأحداث الفريدة والنادرة والتي وقف فيها الشعب الأعزل في وجه الديباجة والمدفع وأصر على أن يسود ويقهر فكان له فعلا أن ساد وقهر وقضى بعزمته وهو أعزل على قائد الديباجة ومصوب المدفع .

وهبت كل طوائف الشعب تقاوم رجال النظام العسكري تحركها المعاناة والأوضاع القاسية التي خلقتها هذا النظام من قهر للحريات واضطرابا اقتصاديا وسياسية إلى جانب مشكلة الجنوب .. الخ .

* مرحلة ثورة أكتوبر ١٩٦٤ :

قامت ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ لتطيح بالحكم العسكري وتعيد للشعب حقوقه المسلوبة من دستور وحريات عامة وديمقراطية كاملة .

ومن الطلبة الذين أشعلوا الشرارة الأولى للثورة وأسالتة الجامعة اللبن مستندوهم في صراعهم والقضاة والمحامين الذين أعلنوا الاضراب السياسي والعمال والمزارعين وموظفي الخدمة المدنية الذين نفذوا الاضراب . . من هؤلاء جميعا تكونت الجبهة الوطنية للهيئات كحارس للثورة ثم انضم اليها فيما بعد ممثلون من المعلمين واتحادات الموظفين بمختلف الوزارات وتوسعت الجبهة وأصبحت بمثابة حارس للثورة ورقيب على أعمال الوزارة فيما بعد .

وأصبح ممثلو الهيئات في الجبهة هم حلقة الاتصال بين هيئاتهم وبين الجبهة الوطنية قائدة الاضراب السياسي .

واستمر الاضراب السياسي كقوى ما يكون وتحت ضغوطه وضغوط الضباط الأحرار اللبن حاصروا القصر الجمهوري مساء ٢٦ أكتوبر أصدر الفريق إبراهيم عبود مساء نفس اليوم قرارا بحل كل من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء وتكوين حكومة انتقالية. تحوز ثقة المجلس المركزي الذي دعى للاحتراف يوم ٣ نوفمبر ١٩٦٤ (وكان المجلس المركزي في ذلك الوقت الى جانب رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة يشكلان الهيئة التشريعية للسودان) .

وابتهج المواطنون بقرار حل المجلس الأعلى وحل مجلس الوزراء وخرجت المظاهرات في مساء ذلك اليوم معبرة عن سرور المواطنين اللبن جابوا طرقات العاصمة مهللين يهاتفون جنود وأفراد القوات المسلحة الذين كانوا يجوبون الطرقات أيضا بدعائهم وعبائهم المصفحة منذ ٢٢ أكتوبر لحفظ الأمن والنظام .

غير ان ابتهاج المواطنين بقرار حل المجلس الأعلى ومجلس الوزراء لم يلهيهم عن الخدمة والمؤامرات الكبرى التي دبرت ضد مكاسب الشعب وهي بقاء المجلس المركزي وبالتالي الإبقاء على النفوذ العسكري نظرا لما كان يضمه هذا المجلس من العديد من العسكريين خاصة الأعضاء الذين عينهم رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة .

ورفض الشعب هذه الوزارة وطالب بحل المجلس المركزي كما طالب بحكومة ديمقراطية تمثل الفئات التي اشتركت في الاضراب السياسي ، من عمال ومزارعين ومتقنين ووطنيين وتكونت الجبهة القومية من ممثلين عن الأحزاب السياسية ، ومن ممثلين للجبهة الوطنية للهيئات ، وشرعت هذه الجبهة القومية الموحدة في مفاوضات مندوبى القوات المسلحة اللبن كلفهم الفريق عبود بذلك للخروج من الأزمة التي اكتنفت البلاد وأصبحت تهدد كياناتها واستقلالها .

وعجلت أحداث المواجهة التي وقعت بين الجماهير بقيادة الطلبة من جهة وحرس القصر الجمهوري من جهة أخرى وسقوط اثني عشر شهيدا ، عجل ذلك بالوصول الى حل سريع بين طرفي التفاوض (مندوبى القوات المسلحة ، ومندوبى الجبهة القومية الموحدة) واتفق الطرفان على بيثاق وطني وتشكيل حكومة انتقالية .

وأعلن ما عرف بـ « الميثاق » في ٣٠ أكتوبر ١٩٦٤ متضمنا قيام وزارة انتقالية تتولى الحكم وفقا لأحكام دستور ١٩٥٦ وتكون أول مهامها إجراء انتخابات حرة عامة في موعد أقصاه مارس ١٩٦٥ ويكون الفريق عبود رئيسا للدولة ويباشر سلطاته بمشورة مجلس الوزراء كما يقوم بتصرف شئون القوات المسلحة .

وقد تضمن الميثاق الوطني المبادئ الأساسية الآتية :

أول : تصفية الحكم للمكرى .

ثانيا : إطلاق الحريات العامة .

ثالثا : رفع حالة الطوارئ، وإلغاء جميع القوانين المقيدة للحريات في المناطق التي لا يخشى فيها من اضطراب الأمن .

رابعا : تأمين استقلال القضاء .

خامسا : تأمين استقلال الجامعة .

سادسا : إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والمسنجونين من المدنيين في قضايا سياسية .

سابعا : أن ترتبط الحكومة الانتقالية بانتهاج سياسة خارجية ضد الاستعمار والاحلاف .

ثامنا : تكوين محكمة استئناف مدنية من عدد من القضاة لا يقل عن خمسة تؤول إليها سلطة رئيس القضاء ، القضائية منها والإدارية .

تاسعا : أن تكون لجنة لوضع قوانين جديدة تتماشى مع التقاليد السودانية .

وبقيام الحكومة الانتقالية وفقا للميثاق الوطني والتي تتولى الحكم بموجب دستور ١٩٥٦ الذي أعيد العمل به حقق الشعب انتصاره الثاني بعد أن كان قد حقق انتصاره الأول يوم حل كلا من المجلس الأعلى ومجلس الوزراء .

ثم أيضا بقيام الحكومة الانتقالية انتهى الاضراب السلمي وعاد كل مواطن الى مزاوله عمله كالمعتاد ، وأخذ الشعب الى السكنية مع بقلعة نامة وتحفز واستعدادا كمال لحماية الثورة ومكاسبها في أية لحظة .

اتضح مما سبق أن منلوى الجبهة القومية الموحدة قد توصلوا مع منلوى القوات المسلحة الى اتفاق صدر في شكل ميثاق وطني ، وأنه قد تم الاتفاق على إعادة العمل بدستور ١٩٥٦ بعد ادخال التعديلات اللازمة عليه ، وقيام حكومة انتقالية يكون من مهامها إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية في موعد أقصاه مارس ١٩٦٥ .

ثم في الخطاب الموجه للشعب من رئيس الوزراء السوداني في ٣٠ أكتوبر ١٩٦٤ أعلن رئيس

الوزراء الميثاقى الوطنى كما تضمن الخطاب ما يكمل بنود هذا الميثاق .
وهكذا أصبحت هناك عدة وثائق تحكم وتوضح تشكيل السلطات واختصاصاتها فى فترة
الانتقال أولا وفى ظل الجمعية التأسيسية وحتى وضع الدستور الدائم ثانيا وهذه الوثائق هى :

- ١ - بنود الميثاق الوطنى .
- ٢ - ما جاء بخطاب رئيس الوزراء بشأن الموضوعات التى اتفق عليها مندوبو كل من الجبهة
القومية الموحدة والقوات المسلحة .
- ٣ - الدستور المؤقت الذى أعيد الى العمل تحت اسم دستور السودان المعدل ١٩٦٤ .
كما تجب الإشارة الى نقطة هامة أخرى هنا هى أن بنود هذا الميثاق لا تقيد فقط الحكومة
الانتقالية أو الحكومات فى ظل مرحلة الجمعية التأسيسية بل انه يلزم كل حكومة قامت أو تقوم بعد
ثورة أكتوبر سنة ١٩٦٤ .

وكما ذكرنا من قبل فإن الجمعية التأسيسية التى قامت ١٩٦٥ قد حلت لأسباب سياسية فى
فبراير ١٩٦٨ وقد تضمن قرار حلها الدعوة الى اجراء انتخابات عامة لجمعية تأسيسية أخرى وبالفعل
أجريت الانتخابات فى ابريل سنة ١٩٦٨ لانتخاب هذه الجمعية والتى عقدت أول جلسة لها فى ٢٧
مايو سنة ١٩٦٨ م .

وجدير بالذكر أن هذه التجربة الديمقراطية الرائدة فى السودان لم تهنأ بنجاحها طويلا ، فقد
أصبحت بانتكاسة خطيرة أخرى حيث تجمعه ظروف وأسباب عديدة لا مجال للذكرها هنا ، وكانت
وراء اندلاع ما عرف بثورة ٢٥ مايو ١٩٦٩ التى قام بها صفار ضباط الجيش (١) بلاشتراك مع
بعض المدنيين كنتيجة حتمية لتلك الظروف والاسباب وللحالة السياسية والاقتصادية السيئة التى
عمت البلاد .

وحل رجال الثورة الجمعية التأسيسية ضمن الأجهزة الأخرى مثل مجلس السيادة ومجلس
الوزراء ولجنة الخدمة المدنية بموجب أمر دستورى صدر فى ٢٥ مايو ١٩٦٩ وتم إيقاف العمل
بالدستور المؤقت الصادر ١٩٦٤ كما تم حل كل الأحزاب السياسية .
حتى الآن ..

ربما يلمس القارئ الكريم أننا أسهينا فى الحديث عن صورة معاناة عاشها شعب السودان على
يد رجال الحكم العسكري (بعد انقلاب عيلو ١٩٥٨) ، تلتها صورة كفلح مشرفة لهذا الشعب
فى مواجهة هذا النظام حتى تخلص من سطوته (بثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤) ثم يقول
القارئ : ليس هذا موضوع كتابنا ..

ولكن من وجهة نظرنا نقول : ليس هذا إلا إشارة لأصالة وتمرس شعب السودان على طريق الديمقراطية . . هذا من جانب ، ومن جانب آخر : فنحن نهى ذهن القارئ الكريم لمعايشة فصول ملحمة الكمال الجديدة التى فيها تلخص نفس هذا الشعب من نظام حكم عسكري آخر رأسه جعفر نميرى بدءا من ٢٥ مايو ١٩٦٩ فهنئى الجسد السودانى ومزق كرامة ابنائه واستمر حتى ٥ أبريل ١٩٨٥ .

ورغم انه قيل يوما : ان ما حدث فى ٢٥ مايو ١٩٦٩ كان ثورة بل واعتبرت امتدادا لثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ فقد قيل مؤخرا عسكرا ذلك تماما . . قيل انها كانت حركة أدت بالبلاد الى هاوية الديكتاتورية النميرية التى أصابت البلاد سرطان الفساد السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، الأمر الذى أدى الى اشعال نار أتوية صمعت نظام النميرى فى ثورة شعبية عنيفة هى ثورة مارس/ ابريل ١٩٨٥ .

- ٠ -



الباب الثاني :
ملاح نظام الحكم النميري

الفصل الأول

على الجانب السياسى^(١) والدستورى والأمنى

مقدمة :

● قبل ٢٥ مايو ١٩٦٩ كان واضحا أن الديمقراطية فى السودان فى مآزق وبدا الطريق ممهدا لقيام انقلاب عسكرى فقامت حركة الانقلاب بقيادة جعفر نميرى ليضع حدا لصراعات الاحزاب السياسية ..

● تكان الانقلاب متألفا من ثلاث جبهات هى الجيش بقيادة اللواء جعفر نميرى ، والقوميون العرب بقيادة رئيس القضاة السابق بابكر عرض الله ، والجناح المنشق عن الحزب الشيوعى السودانى .

● وكان واضحا من البداية أن الانقلاب محاولة من أنصار الدستور العلمانى لوضع نهاية لمخططات الدستور الاسلامى ، ورفع النظام الجديد شعارات اشتراكية وادىكالية ، واستند نظام نميرى من البداية الى ايدىولوجية ثورية كقاعدة للشرعية محاولا أن يجعل من حركة مايو ثورة تراث شرعيا ثورة أكتوبر ١٩٦٤ ، وتأثرت ايدىولوجية النظام فى تلك المرحلة بشعارات ثورة ٢٣ يوليو المصرية ..

● ونتيجة منطقية لذلك حدثت مواجهة بين القوى التنفيذية والانقلاب وشهدت جزيرة أبا سنة ١٩٧٠ أولى المعارك وتساقط الالاف من الانصار بين قتيل وجريح وقتل الامام الهاد المهدي زعيم الانصار .

- التصنيفات النمرية .

(١) لمزيد من التفصيل ، راجع ايمان محمد حسن ، السودان من المهدي الى سوار الذهب ، عرض وتقديم لفراسين مقسمين الى ندوة العلوم السياسية فى الوطن العربى التى انطلقت فى قبرص فى ٤ فبراير ١٩٨٥ الأولى عن العلاقة بين السيادة والدين فى السودان ، أعدها د . أحمد البشير الامين ، والثانية عن الشرعية السياسية وممارسة السلطة .. دراسة فى التجربة السودانية المعاصرة ، أعدها د . محمد بشير حامد والدكتوران من اسئلة العلوم السياسية فى السودان ، هذا المرض نشر فى عدد ٢٧ يونية بالجمهورية القاهرية ، ١٩٨٥ ..

بعد أن تخلص نميري من الانتصار انقلب على حلفائه من الشيوعيين والقوميين وبدأت حملات مكثفة لمطاردة الشيوعيين واعتقالهم .

ثم قامت المحاولة الفاشلة في يوليو ١٩٧١ من جانب بعض الضباط الشيوعيين والديمقراطيين للاستيلاء على السلطة ، ولكن عاد نميري للحكم وقام بإعدام رجال الصف الاول في الحزب الشيوعي واتحاد نقابات العمال وسجن رجال الصف الثاني وهكذا دخل السودان مرحلة جديدة تتميز بالعنف والصدام والمؤامرات الخارجية والقمع الداخلي والتصفية الجسدية ..

- وعمل نميري في تلك الفترة على تدعيم وتركيز دعائم حكمه فأجرى استفتاء اكتوبر ١٩٧١ لم يعتلى به رئاسة الجمهورية ، وقام بحل مجلس قيادة الثورة ليحتكر السلطة السياسية في البلاد . ومن ناحية أخرى قام نميري بتأمين سلطته في الجنوب عن طريق اتفاقية اديس أبابا مع قادة الجنوب ، وتعد تلك الاتفاقية انجازا كبيرا لحكومة نميري حيث اعطى الجنوب حكما اقليميا ذاتيا في اطار وحدة الدولة السودانية ، وتشكلت بموجبها حكومة اقليلية في الجنوب لها أجهزتها التنفيذية والتشريعية واستوعبت الاتينية(١) في قوات الجيش النظامي السوداني .

وقد منحت هذه الاتفاقية جعفر نميري بعضا من الشرعية ، واكسبته مصداقية في الخارج ، حيث وضعت نهاية لحرب استمرت قرابة السبعة عشر عاما ، كما اصطلت نميري دفعة قوية للاستمرار في الحكم على قاعدة شعبية وروصيد سياسي في الجنوب .

- كما قام نميري في سنة ١٩٧٣ ببناء قاعدة شعبية للحكم عن طريق الاتحاد الاشتراكي السوداني وذلك في اطار ملء الفراغ السياسي بعد الضربات التي وجهت للاخوان المسلمين والشيوعيين وغيرهما من القوى السياسية ..

- وصاحب هذا الاجراء تحول تدريجي نحو سياسات وممارسات ذات صيغة محافظة يمنية في . الشؤون الاقتصادية والخارجية ، وبدأ النظام بتراجع بانتظام عن قرارات التلميم ، وتوجه نحو تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي بهدف استقطاب الاستثمارات العربية الغريبة ، وارتبط بالاستراتيجية الأمريكية والغربية في العالم العربي والافريقي .

- وارفق كل ذلك اصدار دستور دائم وضعه نميري خاليا من الديمقراطية .

- ويدها من ١٩٧٤ فرض نميري مزيدا من السيطرة وتركيز السلطة ومنح منصب الجمهورية سلطات استثنائية تجعله الحاكم بأمره .

(١) الاتينية : الجناح العسكري المسلح لحركة الانفصال في الجنوب .

- حصل نميرى على فترة ولاية ثانية في عام ١٩٧٧ ، وتخللت تلك الفترة بعض الخطوات التدرجية نحو تطبيق الشريعة الاسلامية ، وفي عام ٧٩ أصدر قرارا بترقية نفسه الى رتبة المشير ثم أعيد انتخابه في ابريل ١٩٨٣ لفترة رئاسية ثلاثة مدتها ست سنوات .

٥. المصالحة الوطنية الكاذبة

- أعلن نميرى بعد ذلك ما عرف بـ « اعلان المصالحة الوطنية » ، الذي فتح الباب به جزئيا للتعاون مع المعارضة السودانية بفرض تحقيق مصالحة وطنية والجديد بالذكر ان حدة العداء المتبادلة قد تصاعدت بين النظام الحاكم في السودان ، وبين قيادات الاحزاب السياسية ، التي كونت في المنفى جبهة وطنية لاسقاط نميرى ، وكانت هذه الجبهة تضم الحزب الوطنى الاتحادى بقيادة حسين الشريف الهندى ، وحزب الامة بقيادة الصادق المهدي ، والاخوان المسلمين بقيادة د . حسن الترابى ، وحاولت المعارضة في المنفى ان تحول دول استمرار نظام نميرى وقامت بمحاولات عديدة لاسقاطه ، ولكن اعلان المصالحة بين النظام وبعض قادة الجبهة المعارضة جاء مفاجأة للرأى العام السودانى ..

وكانت هذه المصالحة قد جاءت نتيجة لعدد من التطورات ، منها أن نميرى أدرك أن المواجهات المستمرة بينه وبين المعارضة قد انتهكت داخلها وازمت علاقاته مع جيرانه ، وعلى الأخص ليبيا وأثيوبيا ، كما أدت الى زعزعة الاستقرار السياسى في السودان ..

- على جانب آخر أدرك بعض قادة المعارضة انه ليس من السهل الاطاحة « بنميرى » فهو يتمتع بولاء ضباطه في الجيش السودانى ، وكذلك بمساندة مصر فعند وصول نميرى الى الحكم سنة ١٩٦٩ تعرض للعديد من المحاولات الانقلابية وكانت مساندة النظام المصرى له امرا ضروريا للتغلب عليها وتثبيت حكمه ، وقد يرجع سبب وقوف النظام في مصر الى جانب نميرى ونظامه ، الى الارتباط الوثيق بين الامن القومى المصرى ونظيره السودانى ، وصارت على ذلك من ان قيام اى نظام معاد في السودان قد يهدد امن النظام القائم في مصر ، ومعروف انه سنة ١٩٧٤ وقع البلدان منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى بينهما ثم وقعت مصر الى جانب النميرى في مواجهة محاولة الانقلاب التي وقعت ضده سنة ١٩٧٦ (١) .

- قبل الصادق المهدي تمصالحه ، حيث كان يعمل في إمكانيات أحداث التفجيرات التى ينادى بها من خلال العمل داخل مؤسسات الحاكم ..

ووافق محمود محمد طه زعيم حزب الاخوان الجمهورى على المصالحة ، على اساس ان

(١) راجع د . فاروق يوسف احمد ، مصر والعالم العربى ، سلسلة دراسات قومية ، عدد ١ ، القاهرة مكتبة هين شمس ، ١٩٨٥ ، ص ٧٤ .

نميرى كان يحارب الطائفية والشوعية والاحلاد .
وقبل د . حسن الترابى زعيم الاخوان المسلمين المصالحة ورحب بالدعوة دون قيد او شرط ، وقام بحل حزب الاخوان المسلمين ، والاشترك فى اجهزة الحكم وحصل الاخوان بفضل ذلك التعاون على العديد من المناصب .
.. ولكن للأسف .

للأسف الشديد لم يطل عمر هذه المصالحة ، وفشلت .
ولم يصاحبها تغييرات جذرية فى هيكل الحكم أو سياساته ، ولم يتم الحوار المفتوح داخل التنظيمات السياسية .. ومن ناحية اخرى لم تكن المصالحة شاملة فلم تضم كل اطراف المعارضة مثل الشيوعيين وجناح الشريف الهندى ، ومن ناحية ثالثة فان اطراف المعارضة ذاتها اختلفت حول مضمونها ومفهومها ، وكان هناك خلاف بين المهدي والهندي ، وبين الهندي والترابى ، حول أسلوب المصالحة كذلك كان هناك خلاف بين المعارضة وبين النميرى حول مفهوم ومضمون المصالحة ..

وجاءت محصلة هذه المصالحة الكاذبة فى صالح نميرى حيث استطاع بذلك تفتيت قوى المعارضة باستقطاب الاخوان المسلمين ، وتحييد الانصار ، هذا ولولا المصالحة هذه التسمى سميت « وطنية » والتي كان من نتائجها غياب الانصار والاخوان المسلمين ، من صفوف المعارضة ، لولا ذلك ، لوجد نظام نميرى صعوبة بالغة فى تخطي الازمات الاقتصادية والسياسية الطاحنة المتتالية التى عصرت البلاد منذ ١٩٧٨ .

والأهم من ذلك فان المصالحة الوطنية أعطت نظام نميرى قدرا من الشرعية لم يكن متوفرا له فى الماضى ، كما أتاحت له نوعا من تدعيم قاعدته فى الجيش وفى الاتحاد الاشتراكي . ويمكنه من التخلص من بعض منافسيه ، ولكن هذا لايعنى انها وفرت له الاستقرار فى الحكم ، وقد كان أهم عوامل عدم الاستقرار هذا فى البلاد هو أسلوب حكم الفرد الذى اتبعه نميرى ، حيث كان غياب الضوابط الدستورية والسياسية سببا أساسيا فى جعل قرارات نميرى عشوائية ، مما أدى الى الفشل الذريع والتخبط فى معالجة المشكلات السياسية والاقتصادية التى تعاني منها البلاد ..
وكان المستفيد الثانى من المصالحة الإخوان المسلمين بزعامة د . حسن الترابى .

لما محصلة تجربة المصالحة بالنسبة لطائفة الانصار ، فقد كانت سلبية ، حيث ان الموقف المتأرجح بين التأييد والمعارضة الذى اتخذته العبادق المهدي ، انقلبه فى تلك الفترة مصداقيته السياسية حتى وسطا مجموعات من انصاره ، وانتهى الامر به الى المعتقل ، عندما قرر فى النهاية ان يجاهر برأيه ومعارضته لسياسة النظام ..

ووافق فشل المصالحة تطور آخر على مستوى الجنوب ، فقد ألغى نميرى اتفاق أديس أبابا ،

واعاد تقسيم الجنوب في نهاية ١٩٨١ ، بهدف اخفاف الجنوب لتمكين السلطة المركزية من التغلب والسيطرة عليه خاصة بعد اكتشاف البترول ..

وتصاعد الموقف في الجنوب ، وحتى ١٩٨٣/٦/٥ كان كثير من المراقبين يعتبرون اتفاقية ادريس آبلبا لعام ١٩٧٢ ، التي انتهت حرب السبعة عشر عاما في جنوب السودان اهم انجازات نميري ، الا انه قام في ذلك اليوم باعادة تقسيم الجنوب الى ثلاث مديريات ، مخلا بذلك باتفاقية ادريس آبلبا ، مما ادى الى استفحال الموقف ومشكلة الجنوب ودخلها طوراً جديداً تمثل في قناعة الجنوبيين بضرورة التخلص من نميري ، وایجاد حكم ديمقراطي في الخرطوم ، كشرط لحل مشكلة الجنوب باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الواقع السوداني ، وهكذا اندلعت حرب الجنوب مرة أخرى لتكبد السودان المزيد من المال والارواح .

وأخذت المقاومة طابعا مسلحا ، وقامت حركة انبثاق الثانية ، وتكونت الحركة الشعبية لتحرير السودان ، ولم ترفع هذه الحركة شعار الانفصال كما رفعته حركة الانبثاق الاولى بل نادى باسقاط النظام القائم ، واقامة حكم علماني بدیل ، وتبنت قيادتها السياسية اتجاها يساريا ينادي بالاشتراكية كمنهج للحياة والحكم ..

وهنا تجب الاشارة ايضا الى عدد من التناقضات في اتفاقية ادريس آبلبا ادت الى تأزم تجربة الحكم الذاتي الاقليمي في الجنوب ، حيث اقامت الاتفاقية فيه نظام حكم يتسم بمظاهر البرلمانية أو شبه البرلمانية . في حين كان نظام الحكم في الخرطوم مغايرا لذلك في تكوينه وأسلوبه ، ثم أدى تدخل الاتحاد الاشتراكي في سياسات وسلطات المؤسسات الاقليمية من ناحية أخرى الى خلق مناخ من عدم الاستقرار العام وتدننى الفاعلية والتنظيم في تجربة الجنوب ، مما شجع على التدخل المركزي مرة أخرى في مسار تجربة الجنوب ، ونتيجة للصراعات القبلية ايضا والعطموحات الشخصية للقيادات السياسية في الجنوب .

- وحاول نميري بعد ذلك تأكيد سلطته من جديد عن طريق التظاهر بتطبيق الشريعة الاسلامية ، وأيا كانت الدوافع وراء هذا المسلك النميري ، فقد اكد كثير من المثقفين السودانيين على ان النظام الحاكم في السودان اتخذ من الدين وسيلة لتبرير استمراره وشرعيته ، فقد بدأ نميري بتطبيق الحدود قبل تطبيق العدالة الاجتماعية والسودان يمر بأسوأ ظروف اقتصادية ومعاني من مجاعة ، كما انه امر بتطبيق احكامها دون تمهيد يناسب ذلك وبصورة حادة . (حيث وصل قطع الأيدي في السودان في تلك الفترة البسيطة لتطبيقها هناك اكثر مما مارسته السعودية في رسم قرن) .

بوابر انفجار الموقف في وجه جعفر نميري .

إذا كان من الممكن القول بأن « حاكم » السودان حين اقدم على تطبيق الشريعة الاسلامية في

بلادہ ، أقدم على مالم يقدم عليه آخرون من الحكام العرب لانهم يعرفون ان اعلان تطبيق الشريعة لارجمه فيه بغیر حرب اهلية ، فلابد من القول ، بأن « السودان » دخل باعلان الشريعة هذا ، مرحلة خطيرة من تاريخه السياسى ، واصبح بركلتا او لبناتنا جديدا يتصاعد منه السدخان ايلذانا باتقجار شديد وشوك ..

وقد أدى ذلك إلى تصعيد الوضع المتفجر في الجنوب ، وتعطيل الدستور واعلان الأحكام العرفية ، وكان ذلك بمثابة اعلان الحرب على أية مجموعات أو أفراد يصارضون لسبب او لآخر قوانين الشريعة الاسلامية ..



★ الطريق إلى إعلان حالة الطوارئ :

وقع في ابريل ١٩٨٤ هجوم بالقنابل على مطعم يزوره كبار المسؤولين والعسكريين السودانيين في مدينة جوبا بجنوب السودان ، قتل وجرح فيه عدد من الضباط المسؤولين ، وذلك في اطار سلسلة الهجمات التي كانت تشنها المعارضة المسلحة ضد مواقع الحكومة النيميرية ، وعدد من المنشآت الأمريكية الغربية في السودان .

واعترف النائب الأول لثميرى اللواء عمر الطيب بأن الخلايا الثورية موجودة بين صفوف الأطباء والطلبة بالجامعات ، وأن النظام السوداني قد وضع يده على منشورات تحرض على الثورة ضد النظام ..

وقرر نيميرى حل نقابة الأطباء ، بعد أن رفض أكثر من ألفى طبيب سوداني العدول عن استقالتهم الجماعية ، التي تقدموا بها احتجاجا على سوء الأوضاع الصحية في السودان ، وأضرب الأطباء السودانيون لرفضهم لقرار المحل الرئاسى فترة طويلة ، واتهم نيميرى الأطباء بالعمل على تفويض نظام حكمه .

ثم كشف نيميرى في ابريل ١٩٨٤ أيضا بشكل رسمى عن محاولة انقلابية ضده ، واهلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان أن الثميرى قد استعان بعناصر المخابرات الأمريكية والقوات المضربة ، لاحتباط المحاولة ..

ثم قام المحاسبون موظفو الخزينة العامة بوزارة المالية السودانية باضراب عام من ١٩٨٤/٤/٢٦ . ولمدة عشرة أيام ، وقد وجه نيميرى عبر الصحف الحكومية تهديدا بفرض اقصى عقوبة ضدهم في حالة عدم انتهاء الاضراب ..

وأشارت بعض المصادر إلى أن قوات الثوار السودانية تمكنت من قتل أكثر من ألف جندي حكومى ، بالإضافة الى تدمير العديد من الدبابات والمعدات ، وذلك خلال المعارك التي وقعت بين الثوار وقوات نيميرى في الايام الأخيرة من ابريل ١٩٨٤ .

وقد ساهمت هذه الأحداث بالإضافة الى أحداث ام درمان ، التي اتهمت فيها ليبيا القذافي بتبذير محاولة تأمر للاطاحة بنظام نميري ، نقول ساهمت اسهلا شليدا في اعلان حالة الطوارئ في السودان .

فاهلن نميري حالة الطوارئ الى اجل غير مسمى في السودان ، كما أعلن حالة التعبئة في المرافق العامة والقوات المسلحة ، وقال في حديث عبر الاذاعة والتلفزيون في ٨٤/٤/٢٩ ، ان أعداء حكومته تزايدوا في الداخل والخارج وانه اتخذ هذه الخطوات لتحقيق أقصى قدر من الأمن . وذكر أن إسزابا سياسية معارضة نشطت وتأمرت على الدولة ، وأن المتمردين في جنوب السودان أعلنوا حريا على التنمية في البلاد تحت شعارات شيوعية ، وانهم قد رفضوا دعوته لتطبيق الشريعة الاسلامية .

وأرجع نميري الأسباب الاجمالية لهذه الاجراءات الى انتشار الفساد ، والى موجة الاضطرابات الأخيرة ، والى التحنيتات التي تواجه تطبيق الشريعة الاسلامية في الجنوب السوداني ..

وقد منحت هذه القرارات التي اصدرها نميري السلطة التنفيذية في البلاد صلاحيات واسعة من بينها حق تفتيش المساكن ، وفرض الرقابة ، والسيطرة على وسائل النقل ، وفرض حظر التجول ، كما شكل محاكم عسكرية لمحاكمة من يخالفون احكام الشريعة الاسلامية والاحكام العرفية التي فرضت ، على ان تحل هذه المحاكم العسكرية محل المحاكم المدنية . وتصدر احكاما غير قابلة للاستئناف .

وقد أكدت رفود هذا الفعل على الساحة العربية تدهور الاوضاع في السودان ، وتقدم النظام على حافة هاوية . نستعرض بعضاً من هذه الردود فيما يلي (١) :

★ قالت اذاعة ليبيا ان اعلان حالة الطوارئ في السودان دلالة على الفلاس نميري السياسي وعدم قدرته على مواجهة الثورة المتصاعدة في السودان ، واضطراره الى البطش عن طريق تعظيم الدور الأمني للنظام .

★ كما أعلن رايدو مونت كارلو ان المراقبين في القاهرة وبقية العواصم العربية يعتبرون ان القرار السوداني يعكس عمليا حالة التدهور البطيء والوضع الداخلي بالسودان حيث يواجه نظام نميري حركة انتفاضة مسلحة في الجنوب ، واستياء شعبيا متصاعدا في الشمال ..

★ وذكرت صحيفة التايمز البريطانية أن نميري بدأ يفقد تدريجيا سيطرته على الامور في السودان ، مما دفعه الى وضع البلاد تحت قانون الطوارئ ، ويعود ذلك في الواقع الى مشاكله الداخلية وخاصة الاقتصادية والسياسية . وأشارت الصحيفة الى انه لولا المساعدات الاقتصادية

(١) راجع : سيد سعيد ، اعلان حالة الطوارئ في السودان ، تقرير غير منشور ، مكتبة الادارة العامة للوثائق والمطبوعات بالادارة المركزية للاتباء والتحليل السياسي ، اتحاد الاذاعة والتلفزيون ، مايو ١٩٨٤ .

القائمة من الدول الغربية لما استطاع نمرى البقاء حتى الآن في السلطة .
* كما قالت صحيفة كريستيان سايتس مونيتور ان الاجراءات الاخيرة التي اتخذتها حكومة السودان دليل على اعتراف نمرى بفشل جهوده المتكررة لاصحاح التمرد في الجنوب وتهلكة الثورات الاجتماعية والسياسية في الشمال ، كما ان نمرى يشعر بأن ملتفاه من دعم حلفائه التقليديين ولاسيما من مصر والولايات المتحدة - والتي تزايدت مساعدتهما منذ الفاشلة الجوية على أم درمان ليس كافيا لقهر خصومه العدليين ..

وذكرت الصحيفة أن هذه هي أول مرة يواجه فيها الرئيس نمرى تحديات خطيرة في الشمال والجنوب في آن واحد . وأضافت ان اعطرها في المشاكل الراهنة - انذاك - هو احتمال توحيد قوى المعارضة في شطرى البلاد ..

.. هذا ، وقد اتبع نمرى خطوة اعلان حالة الطوارئ في البلاد ، خطوة اخرى هي اجراء تعديل وزارى على سبعة من كبار وزرائه في مناصب حساسة مثل الداخلية والخارجية والداخل بالاضافة الى اقالة الامين العام الاول للاتحاد الاشتراكي السودانى الذى كان يعتبر التنظيم السياسى في السودان انذاك ..



* أزمة دستورية ، أم سرطان ديكتاتورى ؟

ثم تلت هذه الاحداث أزمة دستورية عصفت بالساحة السياسية في السودان بلدا من يونيو ويوليو ١٩٨٤ (١) ..

كان نمرى قد تقدم بتعديلات للجنة الدستورية بمجلس الشعب السودانى في ١٠ يونيو ١٩٨٤ ، وطالب بسرعة البت فيها ، الا أنه تقدم بتعديل للتعديل عندما وجد معارضة واسعة ثم تقدم بتعديل ثالث ، وفي اليوم الذى كان مقررا ان تجرى فيه عملية التصويت على التعديلات داخل البرلمان السودانى - ١٣ يوليو ١٩٨٤ - أمر الرئيس السودانى نمرى بتأجيل مناقشة مجلس الشعب لهذه التعديلات الدستورية المزمع اجرائها لاجل غير محدد ، وكان نواب الجنوب في البرلمان السودانى - البالغ عددهم ٢٧ نائبا - قد نجحوا في اقتناع ٩٨ من أعضاء المجلس - البالغ عددهم ١٥٣ نائبا - باضافة توقيعهم على وثيقة تطلب تأجيل المناقشة ، وبالفعل تم لهم ما أرادوا حين امر نمرى بتأجيلها الى أجل غير محدد ..

وكان مضمون هذه التعديلات التى سعى لاجرائها نمرى مايل :

(١) رئيس الجمهورية هو قائد المؤمنين راعى الأمة ورئيس الدولة وامساحا ويتولى السطلة

(١) راجع سيد سعيد ، التعديلات الدستورية في السودان ، تقرير غير منشور ، الاطراف العامة للوثائق والمعلومات بالادارة المركزية للاباء والتحليل السياسى ، اتحاد الاذاعة والتلفزيون ، يوليو ١٩٨٤ .

التنفيذية ويشارك في السلطة التشريعية ويعمل بموجب بيعة شرعية .

(٢) رئيس الجمهورية مسئول عن اقامة الدين ووسط الشورى والعدل وحماية القيم الدينية والروحية والسياسية ، وله ان يتخذ من الاجراءات وان يصدر من القرارات مايراه مناسبا ، وتكون قراراته ملزمة ونافذة ..

(٣) يكون النمرى رئيسا واملا مدى الحياة ويلتزم السودانيون بموجب البيعة ، مبايعة الشخص الذى يعهد اليه بعد وفاته ولاتحدد دورة بمدة معينة (أى مدى الحياة) وقد احدث هذا البند سخطا شديدا ، ولذلك تم ادخال تعديل ثان عليه يجعل مدة الرئاسة ستة اعوام قابلة للتجديد لمدد مختلفة ..

(٤) يكون لرئيس الجمهورية لجنة دائمة للانتخابات تتبعه مباشرة تتولى الاشراف على انتخابات مجلس الشعب او المجالس الاقليمية والمحلية او اى استفتاء وهذا يعنى ان يتحكم الرئيس في مقاليد العمالية الانتخابية يرمتها ويعد عنها حينتها ..

(٥) يعين رئيس الجمهورية مساعديه ويحدد استقائهم واختصاصاتهم وله ان يعفيهم من مسئولياتهم وعليهم ان يؤدوا قسما امامه " أقسم بالله العظيم ان اؤدى واجبى باخلاص وامانة متبعا لشرع الله وكتابه وسنة رسوله ما استطعت وأن اسمع وأطيع رئيس الجمهورية فيما احب واكره مالم أؤمر بمعصية " ..

(٦) لرئيس الجمهورية أن يصدر أمرا بأن تفرض اية ضريبة وكذلك بان تعدل او تلغى ضريبة قائمة ، وهذا يحرم المجلس النيابى من اهم حقوقه واختصاصاته المالية وهى الضرائب ، فرضها او إلغاؤها بواسطة ممثل الشعب ..

(٧) رئيس الجمهورية هو الذى يعلن الحرب ، وله الحق فى أن يرسل قوات الشعب المسلحة فى أية مهمة خارج البلاد ، إذا اقتضت مصلحة البلاد ذلك ..

(٨) تعدل المادة (٢٢٠) بحيث يصبح نقص البيعة للإمام خيانة عظمى كما ألغيت المادة (١١٥) التى كانت تجيز محاكمة رئيس الجمهورية اذا اتهمه ثلثا اعضاء مجلس الشعب وأصبح لايجوز مسائلة أو محاكمة الرئيس والامام .



الاهداف الحقيقية للتعديلات الدستورية :

اقترح نميرى تعديلات تشمل ١٢٣ مادة من الدستور وكان الهدف الحقيقى من وراء اجراء هذه التعديلات هو دمج ثلاثة قرارات سياسية خطيرة هي :

★ تقسيم جنوب السودان لثلاثة أقاليم منفصلة ، وانتهاء الحكومة الموحدة للاقليم الجنوبى
والذى تجاوز عمرها العشر سنوات . ★ تمميم الشريعة الاسلامية على كل السودان لتأكيد
الهيمنة النظامية على أئحته ..

★ توسيع سلطات رئيس الجمهوري بشكل لاحدود له لغرض استتباب أمن نظامه ..
ولكن فى النهاية كان وقف او تأجيل اتمام هذه التعديلات المستورية انجازا كبيرا لقوى
المعارضة السودانية ، التى استطاعت ان توقف جموح نميرى وتحد من الديكتاتورية الجديدة فى
تعديلاته المزعومة ..

وهكذا كشف نميرى من خلال هذه التحركات - رغم غم تمكنه من إتمامها - عن أنيابه التى
تسعى جادة لنهش الجسد السودانى وانتهاك كرامة أبناء السودان ..



الفصل الثاني

على الجانب الاقتصادى^(١)

- رجل الشارع والسلعة الأساسية

أصبح الغلاء الفاحش الذى تصاعدت حدته فى الأعوام الأخيرة لحكم نيميرى السمة البارزة لسوء الأوضاع الاقتصادية التى عانت منها البلاد فى تلك الفترة ، التى شهدت تضاعف أسعار السلع الأساسية بشكل جعلها بعيدة عن متناول الجماهير ..

وبمقارنة أسعار بعض هذه السلع فى أواخر العهد السابق لنيميرى - ١٩٦٨ - ثم أسعار نفس هذه السلع فى أواخر العهد النيميرى - ١٩٨٤ - نلاحظ مايلى :

- زاد سعر السكر بمقدار سبعة أضعاف ، والبقول المصرى بمقدار ٢٥ ضعفا ، وزيت الطعام بمقدار ثلاثين ضعفا والذرة بمقدار ستون ضعفا والجزاولين بمقدار خمسة وأربعين ضعفا .
- ارتفعت أسعار الأراضي حوالى مائة مرة ، ومواد البناء بما يتراوح ما بين خمسة عشر وأربعين ضعفا ، وارتفع سعر الأخشاب مائة مرة .
- زادت أسعار الخدمات الطبية الخاصة من عشرة الى عشرين ضعفا .

ثم على الجانب الآخر ، الأجور ، فلم يزد الحد الأدنى للأجور خلال نفس المدة الا بحوالى أربعة أضعاف وزادت بداية راتب تعيين الخريجين بنسبة الضعف لمعظم التخصصات باستثناء بعض التخصصات الأخرى ، كالأطباء والقانونيين ، نتيجة للضغط النقابية ..

وقد نشر فى يوليو ١٩٨٥ أنه بسبب الفجوة بين الدخل والأسعار انخفضت القدرة الشرائية لفالبية الجماهير السودانية ، وانحدرت أعداد كبيرة الى مادون خط الفقر ، ثم أدت موجة الجفاف والتصحر الى تفاقم الأوضاع ، ' ففى منتصف عام ١٩٨٥ قدر عدد المتأثرين بالجفاف والتصحر والمحتاجين للمعون فى السودان حوالى ٨,٥ مليون نسمة ، وفى تقديرات أخرى قدر بحوالى نصف السكان ، ويبلغ عدد من تركوا منازلهم مليون ونصف مليون ومن يموتون يوميا بحوالى مائة وخمسين ..

(١) لمزيد من التفصيل راجع مرسد الدين ، واقع المائز الاقتصادى لى السودان ، الأبعاد والجلور ، دراسة منشورة فى : السياسة الدولية ، عدد أبريل ، ١٩٨٦ ، ص ص (٤٦ - ٥٨) ، فقد اهتمنا على كثير مما ورد فيها عند كتابة هذا البحث .

★ لمة صندوق النقد الدولي :

ولمواجهة تنحور الارضاع والاداء الاقتصادي وعجز ميزان المدفوعات والميزان التجاري ، لجأ نظام نميري الى فتح باب الاستدانة ، وقد اخذت ديون السودان في الارتفاع منذ اواخر السبعينات حتى وصلت الى ١١,٩ مليار دولار في ١٩٨٥ بينما كانت في ١٩٨٠ (٣٠٩٧٧ مليون دولار امريكي بنسبة ٣٧,٢٪ من اجمالي التتاليج القومي) وفي ١٩٧٠ كانت ٣٠٨ مليون دولار امريكي بنسبة ١٥,٣٪ من الناتج القومي (١) .

وأضطر السودان الى قبول ارشادات صندوق النقد الدولي (٢) فخفضت قيمة الجنيه السوداني وقد نشرت الاهرام « القاهرة » في ١٩٨٥/٢/٨ ان انخفاض سعر الجنيه السوداني يتم بصورة مضطربة وبشكل حاد ، حتى اصبح الدولار الامريكي الواحد يعادل ٤,٤ جنيها سودانيا . وترتب على ما سبق ان ارتفعت اسعار السلع الاساسية ، وقل الاتفاقي الحكومي على الخدمات الاساسية ، وان ارتفع في غير ذلك ، وقلت الحكومة تدريجيا بالتدخل عن محاولة تحقيق حد أدنى من الاعتماد على الذات تحت مظلة صندوق النقد الدولي .

وبدا صندوق النقد الدولي يتدخل في رسم السياسة الزراعية وسياسة الانتاج والتصدير ، بشكل لم يكن يخدم الاقتصاد السوداني ، حتى ادى ذلك الى انخفاض انتاج « جميع » صادرات السودان ماعد القطن . وعندما عارض أحد وزراء المالية تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي في ١٩٧٧ تم ابعاده من منصبه .

★ الشبح الرأسمالي :

انغمس الاقتصاد السوداني في رحاب النظام الرأسمالي العالمي وتجسد ذلك في ظاهرة الاستثمار المباشر خاصة في القطاع المصرفي حيث اتاح مناع الانفتاح الاقتصادي منذ ١٩٧٢ عودة البنوك الاجنبية ، وهي بالتحديد : البنك العربي الافريقي ، بنك تشيس مانهاتن ، بنك الاعتماد

(١) راجع : د . نيل الطويل ، الحمران والتخلف في ديار المسلمين ، كتاب الامة ، صادر عن رئاسة الحاكم الشرعي بقطر ، عدد ٧ ، ص ص (٤٠ - ٤٨) .

(٢) وفي الواقع فان هذا الصندوق يخدم سياسة لاشان لنا بها هنا ، لكن من الغروري على الاكل ان نبين انها ليست لصالح هؤلاء النامية كالسودان أو مصر وقصة نفس الصندوق مع مصر تشهد بذلك ، ففي اتشاق برنامج التثبيت الاقتصادي الذي عقده الصندوق مع جمهورية مصر العربية للفترة ما بين ٧٨ - ١٩٨١ كان الهدف المعلن لهذا البرنامج هو احراج مصر من ازماتها الاقتصادية وتقليل نسبة حيز ميزاتها التجارية ،

وفي الدراسة التي اجراها د . رمزي زكي الخبير في معهد التخطيط القومي في مصر ظهر أن الصندوق دخل مصر عام ١٩٧٨ وهي مليونية ؛ ٨,٠٠٠ مليون دولار وخرج الصندوق ايام منها عام ١٩٨١ وهي مليونية ؛ ١٨٠,٠٠٠ مليون دولار اي ان كل مواطن في مصر في ذلك الوقت كان مليونيا ؛ ٤٧٧ دولار للعالم (د . نيل الطويل المصدر السابق) .

والتجارة الدولية ، بنك أبوظبى الوطنى ، وفيرست ناشيونال سيتى بنك ، وهذه البنوك تعمل اصلا وبشكل مباشر وريئسى فى تمويل التجارة أى أنها لاتعمل من أجل زيادة الانتاج للفطر السودانى بل من أجل أرباح تدخل موازنات هذه البنوك ، فى الوقت الذى تعتبر فيه زيادة الانتاج فى السودان - كما هو الحال فى مصر - المحك الاساسى لعلاج الاقتصاد السودانى المريض ..

كما أقيمت المشروعات المشتركة برأس المال العربى والأجنبى والسودانى بشقيه العام والخاص ، فاقيمت حوالى ١٢ شركة على هذا الأسس ..

كذلك كان البنك الدولى - من خلال اسهامه فى تمويل المشروعات الكبيرة كمشروع الجزيرة السودانى الزراعى - يضغط باتجاه توسيع نطاق القطاع الخاص ..

*** تضارب وفشل السياسات الاقتصادية النيميرية :**

وكذلك فقد اتسمت سنوات حكم نيميرى الستة عشرة بقدر كبير من التضارب فى السياسات والفساد ومعاداة الديمقراطية ، وذلك فى اطار العلاقات القائمة داخليا وخارجيا وجدد النظام لنفسه هدفا هو البقاء فى السلطة .

واتخذ نيميرى قرارات عديدة استهدفت أساسا القضاء على النفوذ الاقتصادى للقوى السياسية للمعارضة وتثبيت دهائم الحكم اعتمادا على الجهاز العسكرية بشكل رئيسى وجهاز الدولة بشكل ثانوى .

فبعد الاستيلاء على السلطة ، وبالتحديد فى ٢٥ مايو ١٩٧٠ قام نيميرى بتأميم المصارف والعديد من الشركات الأجنبية ، وتلا ذلك تأميم ٣٥ شركة تأميم أجنبية ومزيد من المحال والمطاعم ودور السينما وبعض المساكن ، وشملت التأميمات ٣٨ وحدة صناعية ، شكلت ثلثى رأس المال للقطاع الخاص الصناعى .

ولم تكن هذه التأميمات نتيجة للدراسة الاوضاع الاقتصادية للسودان المؤزمة أو لتوافر امكانيات ادارة أفضل وإنما جاءت محصلة اعتبارات سياسية ، هلفت الى ضرب بعض القوى الاجتماعية ، كما حدث عند مصادرة ممتلكات عائلة المهدي ولسحب البساط من تحت اقدام الحزب الشيوعى السودانى .

الا أنه بعد ذلك بعامين وفى اغسطس ١٩٧٢ قام نيميرى باعادة حوالى ٣٠ شركة مؤزمة أو مصادرة الى اصحابها الاصليين ، وصدرت تشريعات عديدة لتشجيع استثمارا ورأس المال الخاص والاجنبى ، وفى ١٩٧٣ شن النظام حملة لالغاء التأميمات السابقة ، فأما الشركات التى آلت ملكيتها للدولة فقد ظلت بعيدة عن أى نوع من الادارة الاشتراكية أو الرقابة الشعبية ، ولم تحظ الا باستبدال رأس المال الخاص برأسمالية بيروقراطية الدولة . واستمرت أوضاع العاملين بها على

ما كانت عليه الى ان استشرى الفساد وساءت الأحوال ، وأما الشركات التي أهدت لأصحابها فلم تتل الا التخبط وعدم الثقة في استقرار المناخ الاقتصادي ..

ومن نفس منطق تثبيت دعائم الحكم لجأ النظام الى انتزاع المصلحة التقليدية من أيدي شيوخ القرى وزعماء القبائل والعشائر بهدف تحويل الانتماء القبلي والديني الى انتماء سياسي للنظام وحزبه الواحد ..

وتم ربط نظام الادارة المحلية بالاتحاد الاشتراكي السوداني لتكون النتيجة هي اضعاف التنظيمات التقليدية القبلية والعشائرية دون ايجاد البديل المناسب مما كان له أثر سلبي على الاقتصاد السوداني خاصة قطاعة التقليدي ، فعلى سبيل المثال كان شيوخ القرى في عهد الادارة الاهلية يقومون بالحفاظ على الثروات الطبيعية ، من خلال الأطر التقليدية المتعارف عليها ، فكانوا يتولون اعمال الحراسة وحماية الاشجار ، واقامة مساحات فاصلة بين القرى وبعضها لمنع امتداد الحرائق وهو ما يعرف باسم خطوط النار ، فقال نظام مايو - نمري - بالقضاء على سلطات شيوخ القرى ، فأصبحت الثروات الطبيعية نهبا متاحا للجميع ، وأغفل قانون حماية الغابات ، مما أدى الى تفاقم آثار الجفاف والتصحر ..

كذلك أدت حركة نمو المدن العشوائية الى تزايد معدلات التصحر والجفاف بسبب زيادة طلب المناطق الحضرية على الاشجار والفحم وثروات المناطق الزراعية حيث لوحظ أن اكثر المناطق تأثرا بالظروف المناخية السيئة هي تلك المتاخمة للمدن ..

★ الفساد الاقتصادي أخطر من نظيره السياسي :

ومع تزايد العداء الشعبي لحكم نمري وتنكيله بحلفائه القدامى واحدا بعد الآخر ، أصبح لزاما عليه احكام قبضته على الجيش ، ومحاولة ايجاد قاعدة اجتماعية اقتصادية يستند اليها خاصة بعد أن بدأت بعض اعراض التلمر تظهر في الجيش ، فقام نمري بإنشاء المؤسسة العسكرية الاقتصادية ، وبدأ في تحويل المؤسسات الاقتصادية الناجحة اليها .

ثم بدأت المؤسسة العسكرية تحتل مكان القطاع الخاص في بعض الأنشطة ومن ناحية أخرى اتسع نطاق عمل جهاز أمن الدولة فازدادت نفقاته ومتطلباته بشكل متزايد في أواخر أيام نمري .. ومع ازدياد عزلة نظام نمري بدأ يتسعين بأكثر العناصر الفاسدة للتعاون معه في تحرير سياساته فقام بتعيين أستاذ جامعي مفسول بسبب فضيحة اخلاقية وزير دولة للشئون الخاصة ليدبر الصفقات المالية والتجارية والاقتصادية من القصر الجمهوري في غيبة مؤسسة الدولة ، مقابل عمولات ورشاوى وهو الشخص الذي عرف في الشارع السوداني باسم « مستر ١٠٪ » .

ولاستشرى الفساد الذي كان أشهر أبطاله عدنان خاشجي الذي كانت تصله المعلومات عن المعاملات الاقتصادية عن طريق القصر الجمهوري . ووقع خاشجي من خلال شركته « ترايار »

اتفاقيات مع السودان للتغيب عن البترول وانشاء الموانئ ودخل ومسيطا بين السودان والشركات والبنوك العالمية في صفقات التجارة والقروض .. الخ ولم يرا السودان ثمار اصفاءات الضرائب والزكاة والجمارك وقيود الاستيراد وضمانات عدم التأمين التي منحت لخاشعجي ، بل خسر السودان ملايين عديدة دخلت جيوب الوسطاء (١٢ مليون جنيه في صفقة فقط بين السعودية والسودان على سبيل المثال) . وطبقا لأرقام نادى باريس كان السودان يدفع في صفقات النفط ١٠٠ مليون دولار زيادة عن أسعار سوق النفط الفورية بسبب عدم التعامل مع المنتجين والمصدرين بشكل مباشر ..

وعلى جانب آخر كان السودان يبيع قطنه بأسعار أقل من السعر العالمي بحوالى ١٤ ستنًا للروبل في مقابل عمولات لكبار المسؤولين واتخذ نميرى قرارات بعقد صفقات وحظر استيراد سلع ضرورة ومنح امتيازات احتكارية وذلك دون اعتبار للمؤسسات الاقتصادية المختصة ، بل وقام بقمع أى معارضة لقراراته ، فحل مجلس الشعب في ١٩٨٠ عند مناقشة صفقات مريبة عقدها تاجر اطارات سودانى شهير ، وتخلص من وزراء التجارة والصناعة المعارضين لقراراته الاقتصادية ، وأوقف مدير هيئة الكهرباء لتصديده لصفقة مولد كهرباء دون المواصفات الفنية ، وفي ١٩٨٣ أحال نميرى حوالى ٥٠ قاضيا الى التقاعد بتهمة الرشوة وذلك ليحكم قبضته على القضاء ..

وكذلك لم تكن قضية الفلاشا قضية سياسية أو قضية خيانة وطنية فحسب بل كانت في أحد جوانبها قضية رشوة ممقوته ، فقد اعترف أربعة ضباط سابقين في قوات الأمن المنحلة بأن اللواء عمر الطيب نائب الرئيس السودانى السابق عمل على تسهيل عملية نقل يهود الفلاشا (الاثيوبيين) من اثيوبيا الى الدولة اليهودية عبر الخرطوم ، وانه تقاضى مليوني دولار من الولايات المتحدة الأمريكية ، وقالوا خلال اجراءات محاكمتهم في الخرطوم ان السفارة الامريكية اشرفت على نقل هؤلاء اليهود الى خارج السودان ، وأن السفير الامريكى بنفسه كان في مطار الخرطوم لدى وصول أول فوج من الفلاشا لنقلهم الى الخارج بطائرات امريكية ..

ثم كشف بعد ذلك العقيد هاشم أبو رانك مدير مكتب نائب الرئيس السودانى السابق ، عن أن ضابط الاتصال التابع لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية في السفارة الأمريكية بالخرطوم قدم ١٥٠ ألف دولار الى اللواء عمر الطيب نائب الرئيس السودانى السابق لتسهيل عملية ترحيل الفلاشا الى اسرائيل عبر أراضي السودان .

وفي ١٩٨٣ ألقى نميرى بأخر أوراقه - الشريعة الاسلامية - والتي سرعان ماسقطت أمام قسوة الأزمة الاقتصادية والفساد المستشري .



خلاصة

وهكذا يمكن أيجاز ملامح هذا الوضع المتروى ، وفي ضوء ما سبق ، في معاناة السلطة التشريعية من العجز الكامل ، ومعاناة السلطة القضائية من الخضوع والتبعية الكاملة لرئيس الجمهورية . . وفرض النظام الحاكم تنظيما سياسيا واحدا يقوم على رفض كافة صور المعارضة ، واقتراح كل هذا بفشل وانهيار اقتصادى خطير تمثل فى فشل كل خطط التنمية ومعاناة البلاد من عجز دائم وخطير فى ميزان المدفوعات وارتفاع حجم الديون الخارجية وانخفاض حاد ومستمر فى قيمة العملة المحلية وتزامن كل هذا مع مأساة الجفاف والتصحر وانتشار المجاعة فى الكثير من أنحاء السودان(١) والارتفاع الجنونى فى تكاليف المعيشة الى جانب وقوع السودان تحت نير التبعية السياسية والاقتصادية المرتبطة بحاجة السودان الدائمة للمعونات الاجنبية ، وقد اكتملت جوانب المعاناة بتفجر الصراع فى الجنوب وتصاعده حتى اعلن قادة التمرد المسلح فى الجنوب انه لانهابة لاعمالهم العسكرية الا بسقوط نظام نميرى .

وكان كل ما سبق مولدا للضغط والثورة ضد النظام ووقفت الغالبية الساحقة من الشعب والقوى السياسية فى خندق واحد ضد نميرى والمتنفعين من حوله ، ثم كان أن دق نميرى آخر مسمار فى نعش نظامه حينما انقلب فى ١٠ مارس ١٩٨٥ على جماعة الاخوان المسلمين حيث اعتقل قياداتها وطارد شبابها وحل تنظيماتها وبدأ فقد نميرى آخر عصا كانت فى يده . .



(١) تقم فى أثناء الأزمة حفل زواج لأحد أبناء شخصية سوفلية هامة ، فى واحد من أكبر فنادق القاهرة ، ووجلت فى النهاية من يشهد فى النهاية بأن ذلك المهرجانات - حيث لم يكن مجرد حفل زواج من حيث برنفسه القنى وموائد ضيافته ونوعية البهوتين - هو وإنما من أهم أسباب الأزمة الاقتصادية التى كادت تطحن جميع السودان آنذاك . . بدون مبالغة . .

الغالب الغالب
قصة الثورة

الفصل (١) تمهيد

في الوقت الذي كان معدا لمحاكمة اكثر من ٢٠٠ شخص في الخرطوم في ١٩٨٥/١/٧ بتهمة التخطيط للقيام باضطرابات في البلاد تمهيدا لتدخل دولة اجنبية في السودان ، وفي الوقت الذي كان ١٩٨٥ متهما من بينهم ١٢٧ من العسكريين ينتظرون عقوبات تتراوح بين الاعدام أو السجن مدى الحياة طبقا للشريعة الاسلامية المطبقة آنذاك في السودان .. أقول في هذا الوقت بل وفي الجلسة الاولى التي كان مقرا فيها محاكمة هؤلاء ، اصدر الرئيس نميري حكما بالعفو عن ٢٠٦ أشخاص من هؤلاء المتهمين بالتأمر على نظام حكمه ، بل وذكرت وكالة الأنباء السودانية أن بيان العفو عن المتهمين تلى خلال الجلسة المشار اليها .

وفي الوقت نفسه بدأت محكمة الجنايات بام درمان محاكمة عدد من المتهمين في تنظيم محظوظ قاتلونا يسمى « الاخوان الجمهوريين » يتزعمه محمود محمد طه ومعه اربعون شخصا ، وكان هذا التنظيم المحظوظ قد وزع منشورات تحض على كراهية الدولة وتتضمن هجوما على أسلوب تطبيق الشريعة الاسلامية في السودان .

بعد ذلك بحوالى عشرة أيام وبالتحديد ١٩٨٥/١/١٨ نفذ حكم الاعدام شنقا في المنهم محمود محمد طه زعيم جماعة الاخوان الجمهوريين في السودان في سجن كوبر ، بعد ادانته بالارتداد عن الاسلام ، ونشر افكار تحض على الفتنة ، وشهد عملية الشنق رئيس القضاة عن الرئيس نميري وضعة آلاف من المواطنين ، وكذلك المتهمون الأربعة الآخرون المحكوم عليهم بالاعدام في نفس القضية ، وقبل تنفيذ حكم الاعدام أعلن طه الكبلاشي رئيس محكمة الاستئناف « أن مجموعة من العلماء المسلمين سيحضرون الى سجن كوبر غدا ١٩٨٥/١/١٩ لمناقشة المتهمين الأربعة الآخرين ومحاولة ارجاعهم الى الطريق الصحيح ، وأن اعلنوا تورطهم ووجوعهم رفع عنهم الحكم » .

ثم اعقب نميري هذا بهجوم عنيف شنه على الاخوان المسلمين بالسودان في ١٩٨٥/٣/١ وصفهم فيه بأنهم اعداء الاسلام خاتوا العهد والولاء في سبيل مصالحهم الخاصة والشخصية ، وقال نميري في خطاب ألقاه أمام مسيرة شعبية تجمعت بمقر الاتحاد الاشتراكي في الخرطوم تأييدا له : انه ظل اكثر من عام يتابع تحركات الجماعة ، وأتاح لاجتماعها فرص المشاركة في العمل السياسي الا انهم استغلوا مواقعهم لتخريب الاقتصاد السوداني ، وتسخيره لخدمة مصالحهم ، كما حولوا دور العلم الى ساحات قتال ، ثم نشر بعد ذلك في ١٩٨٥/٣/٢٠ أن نميري أعفى

الدكتور عمر العبيد بلال مستشاره للشئون الاقتصادية من منصبه وذكر مصدر مطلع أن الأعداء جاء نتيجة لتصريحات بلال غير الدقيقة حول الاستثمارات الأجنبية بالسودان .

وحتى ذلك التاريخ كان واضحاً تركيز نميري في هجومه على المعارضة على جماعة الاخوان المسلمين .

وفي ١٩٨٥/٣/٢٧ ترددت أنباء عن اندلاع مظاهرات في العاصمة السودانية اشترك فيها عدة آلاف معظمهم من الطلبة ثم عاد الموقف الى الهدوء في المساء .

وذكرت وكالات الأنباء نقلاً عن مصادر دبلوماسية أجنبية في الخرطوم أنه يبدو أن هذه المظاهرات قد اندلعت بسبب ارتفاع الأسعار ، وإنها بدأت من مقر فرع جامعة القاهرة في الخرطوم ، ثم توجهت الى بنك فيصل الاسلامي ومقر البرلمان ، وقام المتظاهرون بإلقاء الحجارة على بعض المؤسسات ، وقالت الأنباء أن المتظاهرين توجهوا بعد ذلك الى المنطقة الصناعية ، ومنطقة ام درمان حيث قاموا بإشعال النيران في بعض المباني ، كما اندلعت المظاهرات في الضاحية الجنوبية من العاصمة بالقرب من المطار .

وأضافت وكالات الأنباء نقلاً عن المصادر الدبلوماسية أن بعض هذه الاضطرابات قد تخللتها بعض حوادث النهب والتخريب حيث هاجم المتظاهرون مكتب طيران ايرفرانس بالخرطوم وتعرضت بعض سيارات الدبلوماسيين الأمريكيين للاعتداء أيضا .

ورغم أن هذه الاضرابات التي شهدتها شوارع الخرطوم استمرت عدة ساعات إلا أن قوات البوليس لم تتدخل إلا بإلقاء القنابل المسيلة للدموع بهدف تفريق المتظاهرين .

وكانت هذه المظاهرات قد بدأت منذ الثلاثاء ١٩٨٥/٣/٢٦ أي قبل أن يغادر نميري الخرطوم في زيارته المقررة الى الولايات المتحدة . وكان نميري قد وصل الى واشنطن فجر ١٩٨٥/٣/٢٨ في زيارة تستغرق عدة أيام يجري خلالها مباحثات مع الرئيس الأمريكي ريجان ومستشاريه .

في نفس اليوم ٣/٢٨ تجددت المظاهرات في الخرطوم - لليوم الثالث على التوالي - ونظمها الطلبة اعتراضاً على الاجراءات الاقتصادية الجذيلة ورفع أسعار بعض السلع الضرورية وقد اضطرت القوات الحكومية الى استخدام القنابل المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين عندما لجأت العناصر المشتركة في المظاهرات الى إلقاء الأحجار وتدمير السيارات مما دفع أصحاب المتاجر الى اغلاقها .

وفي اليوم الثاني للمظاهرات كان الاتحاد الاشتراكي قد أصدر بياناً ألقى فيه مسئولية الاضرابات على جماعة الاخوان المسلمين السودانية .

ثم ذكر بيان لسلطات أمن الخرطوم أن قوات الأمن ألقت القبض على مئات من الفوغاء ، وأن محاكمات عاجلة قد جرت للمقبوض عليهم وصدرت أحكام بالسجن والجلد على حوالي ٣٠٠

منهم ، وقال البيان ان سلطات الأمن مستقوم بترحيل هؤلاء الذين اسمتهم « الفوغاه المتسكمين » من الخرطوم .

ثم اذاع راديو الخرطوم بيانا بلوصاف ١٧ شخصا من قيادات الأخوان المسلمين القارين وطلبهم بتسليم انفسهم ، ومن بينهم علي عثمان طه الرئيس السابق لمجلس الشعب السودانى الذى طرد من منصبه منذ أوائل شهر مارس ١٩٨٥ م .

وفى ٣/٢٩ عاد الهدوء الحذر الى الخرطوم بعد ثلاثة أيام من المظاهرات وقامت قوات الأمن السودانية بتشديد الحراسة على المواقع الهامة خاصة مبنى السفارة الأمريكية ، واذاعت وكالة الأنباء السودانية انه لا علم لها بالأنباء التى اذاعتها هيئة الاذاعة البريطانية عن انتشار المظاهرات فى مدن أخرى سودانية هى بور سودان والفائر والجنيّة .

استمر الهدوء حتى ٣/٣٠ أيضا بالخرطوم ، وفتحت معظم المتاجر أبوابها بعد ما شهدته الأيام الماضية من اضطرابات ، وذكرت مصادر مطلعة ان بعض دوريات الجيش كانت لا تزال تتجول فى شوارع العاصمة ، كما ان بعض المسكرين يرباطون عند التقاط الاستراتيجية فى العاصمة .

فى الوقت نفسه أعلن مصدر رسمى فى تصريح نقلته وكالة الأنباء الفرنسية أن ٢٦٤٢ شخصا قد اعتقلوا فى الخرطوم وأم درمان على أثر هذه الاضطرابات وذكر المصدر انه تمت محاكمة ٨٥١ شخصا ، وادانتهم بعقوبات تتراوح بين السجن والجلد والغرامة تطبيقا لأحكام الشريعة الاسلامية .

ثم أعلنت ادارة أمن الدولة بعد ذلك أن قوات الأمن ألقت القبض على ١٧ شيوعيا وبعضيا من بينهم ١٣ طالبا بجامعة الخرطوم وعدد من الأطباء وذلك فى ٣/٣١ لقيامهم بنشاط معاد للحكومة ، وقال البيان ان عمر يوسف رئيس اتحاد طلبة جامعة الخرطوم ، وناهد جبر الله سيد احمد الامينة العامة للاتحاد ، من بين الذين ألقي القبض عليهم أثناء انعقاد اجتماع لهم بمقر الاتحاد . وأضاف البيان ان القوات السودانية اكتشفت وكرا داخل مباني الجامعة تستخدمه مجموعة من الطلبة ذوى الميول الشيوعية والبعثية فى الاعداد لحداث شغب مثالية جديدة . ثم قال البيان انه تمت مصادرة آلات طباعة وأوراق خاصة بالمقبوض عليهم .

وصرح أبو بكر عبد الرحيم أمين عام الاتحاد الاشتراكى السودانى بالنيابة انه سيتم تشكيل محاكم فورية قريبا لنظر قضايا المعتقلين فى جلسات علنية .

ثم أعلن د . محمد عثمان أبوساق أمين لجنة المنظمات بالاتحاد الاشتراكى السودانى ، انه تم اعتقال عدد من القيادات النقابية تفاديا لوقوع مزيد من الاضرابات فى السودان ، وبعد أن تأكد انهم يعدون لاضراب عام يهدد أمن البلاد واستقرارها .

وأضاف في مؤتمر صحفي عقده في ٤/١ أن مسيرة هائلة تنظمها جماهير الاتحاد الاشتراكي ستخرج صباح ٤/٢ - الثلاثاء - وستجمع في ميدان الشهداء خلف القصر الجمهوري تأييدا لتمرير وستحدث فيها عدد من كبار رجال الدولة .

وحتى هذا التاريخ كان قد وصل عدد الأشخاص المقبوض عليهم داخل الجامعة ٧٥ شخصا بينهم ٢٥ طبيباً فضلاً عن ٢٦٠٠ شخص خلال مظاهرات الأيام الماضية .

وذكر في ذلك الوقت أن من بين المقبوض عليهم د . الجزولي دفع الله نقيب الأطباء ، وعدداً آخر من الأطباء من بينهم رئيس اللجنة القومية للأطباء السودانيين بالمستشفى الجامعي ، وفي نفس الوقت قرر ٥٠ طبيباً آخرون من العاملين بالمستشفى الجامعي بالخروطوم - ٢٥٪ من الأطباء - الانضمام الى زملائهم المضربين في حين أفادت الأنباء أن أطباء مستشفى رئيس آخر انضموا الى المضربين ليصبح عدد الأطباء المنضمين الى الاضراب ٧٠ طبيباً .

كما دعت نقابات المحامين والأطباء والمهنيين واساتذة الجامعات للقيام باضراب عام الأربعاء ١٩٨٥/٤/٣ احتجاجاً على الوضع السائد .

وقد حدث بالفعل أن نظم الاتحاد الاشتراكي السوداني مسيرة شعبية صباح ٤/٢ طافت بشوارع العاصمة وهي تحمل اللافتات التي تؤيد الرئيس نميري وثورة مايو ومهاجم الإخوان المسلمين والشويعيين والبعثيين الذين اتهمتهم الحكومة بتدبير حوادث الشغب الأخيرة في الخرطوم .

وقد تجمعت المسيرة في ساحة الشهداء خلف القصر الجمهوري ، وتحدث فيها الرشيد الطاهر بكر نائب رئيس الجمهورية للشئون السياسية والقانونية ، وتلا رسالة موجهة من الرئيس نميري - الموجود في ذلك الوقت في واشنطن - الى الشعب السوداني أشاد فيها بجهود جماهير الاتحاد الاشتراكي في مواجهة الأحداث ، وطالبهم بالتصدي لأي محاولات تهدد الاستقرار وأمن البلاد ، وأكد اصرار القيادة السودانية على حل مشاكل الجماهير واستمرارها في العمل بمبادئ ثورة مايو .

كما تحدث في المسيرة اللواء ابوبكر عبدالرحيم الأمين العام للاتحاد الاشتراكي السوداني بالنيابة وأبوبكر محمد ابراهيم أمين منطقة الخرطوم .

وذكرت وكالة الأنباء السودانية نقلاً عن تقرير رسمي أن عدد ضحايا أحداث الشغب التي وقعت في الأسبوع الأخير من مارس ١٩٨٥ ٥ أشخاص كما احترقت ٢٢ سيارة وتعرضت ٣ محطات بنزين للحريق .

وكرد فعل لتلك الأحداث ، أعلن الرئيس نميري في واشنطن الانسحاب جزئياً عن المعونة الأمريكية للسودان بعد أن كانت متوقفة لحمل السودان على اتخاذ تدابير تقشف كما أعلن ريجان بعد لقائه بنميري في البيت الأبيض أنه سيتم على الفور دفع ٦٧ مليون دولار للسودان من إجمالي المعونة الأمريكية ، وقيمتها ١٨٠ مليون دولار .

من ناحية اخرى ندد الاتحاد العالمي للثقافات - وثيق الصلة بالأحزاب الشيوعية في بيان أصدره في ذلك الوقت في براغ بموجة القمع الجديدة التي تجتاح السودان ثم دعا الاتحاد العمال والقبائل في جميع دول العالم الى ادانة القمع والمطالبة باطلاق سراح جميع المسجونين والمعتقلين السياسيين في السودان فوراً .

وللمفارقة العجيبة أو المدهشة للمفجوة بين الواقع المؤلم في السودان ، والخيال الآمن المطمئن في ذهن جمفر نميري ، أقول للمفارقة العجيبة نذكر هنا العناوين الرئيسية التي نشرتها الاخبار القاهرة في ٨٥/٤/٤ لحوار أجرته في واشنطن هادية الشرييني مع الرئيس نميري ، وكانت هذه العناوين مقطعات من أوقال نميري (١) وهي هكذا :

(نميري يتحدث للأخبار :

- الموقف في السودان مطمئن .

- حزب الاخوان المسلمين يستهدف احداث لقلل لاحراج الحكومة واضعاف موقفها .

- الوثائق كشفت دور ليبيا وايران في اعمال التخريب بمساعدات مالية وأسلحة .

- الشعب السوداني تصدى للمخربين في وحدة وطنية رائدة .

ثم قال نميري في حديثه :

... » ولقد تابعنا وانا هنا في الولايات المتحدة تحركات عناصر الاخوان المسلمين وكنت مطمئنا جدا الى قدرة شعبنا على التصدي لهذه العناصر وتحقق بالفعل ما توقعته ولقد جئني من يسأل هي ساقطع زيارتي للولايات المتحدة وأعود ؟ وكانت اجابتي لا ، لانه جزء من التخطيط الذي قامت به هذه العناصر ، احداث فرقة اعلامية وكنت واقفا من قدرة تنظيمنا السياسي - الاتحاد الاشتراكي السوداني - على دحر المتآمرين ، وما سمعته اليوم عن التحرك الجماهيري المساند لقيادته ومكتسباته وثورته يفوق الوصف ، فلقد زحفت مئات الألوف من مختلف الاقاليم والمدن الكبرى الى مكان القيادة لتأييد النظام» .

ويمكننا أن نعود ثانية لنرى صورة حيالية أخرى في ذهن نميري ، فقد أكد نميري في نفس اليوم الذي تضحمت فيه هذه الاضرابات - ٨٥/٤/٤ - على انه سيعود في السادس من ابريل - السبت - الى الخرطوم بعد زيارته لأمريكا وسيقوم بعد ذلك بزيارة لباكستان ، ونفى نميري ما رددته بعض المصادر الصحفية عن اعتزامه التنازل عن الحكم .

واتهم نميري الاخوان المسلمين - في تصريحاته الصحفية - بمحاولة القفز على السلطة عبر القيام بانقلاب وحمل الاخوان المسلمين مسئولية الاضطرابات وأعمال الشغب التي وقعت في

(١) أجرى الحوار في ٨٥/٤/٢ ونشر في ١٩٨٥/٤/٤ .

الخطرطوم في تلك الأونة ، وجذر من انه لو استولى الاخوان على الحكم فسيكون السودان ايران
ثانية .

بل ونفى نميري وجود معارضة سودانية اصلا ، وأشار الى أن من يسمون انفسهم بالمعارضة
هم عملاء جبناء يعيشون في خارج السودان وتلقون الأموال من دول أجنبية كما نفى وجود نقابات في
السودان مشيرا الى انها انتهت بحكم القانون ، وأن ما هو موجود لا يتعدى الجمعيات العلمية .



الفصل (٢)

الطريق الى اعلان الثورة

كانت حالة عدم الاستقرار قد سادت الخرطوم خلال الأيام الأربعة الأولى في إبريل ١٩٨٥ ، وأسفرت عن اعتقال ٢٠٠٠ من المتظاهرين ، كما قامت بعض المسيرات السلمية المؤيدة لنميرى ولثورة مايو .

وقد شمل الاضراب العام الذى بدأ منذ ٣ إبريل ، كلا من البنوك والمحاكم والبرق والهاتف والتلغراف ومحطات المياه وقطاع المواصلات ، وقد شارك في الاضراب عدد من اعضاء النقابات المهنية ، وكانت المظاهرات التى شهدتها الخرطوم في ذلك الوقت عبارة عن مسيرات سلمية ، واشترك فيها اكثر من عشرة آلاف مواطن ، وردد فيها المواطنون هتافات معادية ، وبدأت آثار هذه القلاقل تنعكس أيضا في خارج الخرطوم ، فقد ذكر متحدث رسمى باسم السفارة السودانية في نيروبي - عاصمة كينيا - أن خطوط الاتصال التليفونية والتلكس قد قطعت بين السودان والخارج منذ بدء الاضراب العام في الخرطوم في ٣ إبريل .

ثم شهدت الخرطوم في الخميس ٤ إبريل اضرابات أخرى ، احتجاجا على زيادة أسعار السلع الغذائية منذ أواخر مارس ، وقد أدت هذه الاضرابات الى اغلاق مطار الخرطوم ، وتوقف الاتصالات بين العاصمة السودانية والعالم ، وكما اثرتنا أيضا ، فقد كانت آثار هذه القلاقل تنعكس خارج السودان أيضا ففى القاهرة - مثلا - أصدر اللواء طيار على زيكو رئيس الهيئة المصرية للطيران المبنى قرارا في ٥ إبريل بمنع اقلاع الطائرات المصرية المتجهة الى الخرطوم وذلك بسبب اغلاق مطار الخرطوم . وفي الواقع لم يكن هذا القرار فقط بسبب اغلاق مطار الخرطوم ، بل لسبب آخر هام هو جو الاضطراب العام في العاصمة السودانية التى شهدت في ٤ إبريل انصف صور الغلبان الجماهيرى الراحل لنظام حكمه ، مما انعكس بصورة مباشرة على كل أوجه الحياة هناك في ذلك الوقت .

وظلت الخرطوم طوال الجمعة ٥ إبريل معزولة عن العالم ، لليوم الثالث على التوالي ، كما استمرت حالة الشلل التام التى بدأت الخميس ٤ إبريل بسبب الاضراب العام الذى تشترك فيه مختلف النقابات المهنية ، وكذلك استمر اغلاق مطار الخرطوم أمام الملاحة الجوية .

ولم يكن معروفا في ذلك الوقت على وجه اليقين ما اذا كانت خطوط التليفون والتلكس مقطوعة عن الخرطوم بسبب اشتراك العاملين فيها في الاضراب أم بسبب أوامر حكومية ، بينما بات مؤكدا

ان القطاعات التي اشتركت في الاضراب العام هي المهنيون والاطباء والمحامون والعاملون في البنوك وآخرون غيرهم .

وفي ذلك اليوم - ٥ ابريل - غادر نميري واشنطن في طريق عودته الى الخرطوم في ختام زيارته للولايات المتحدة التي اجري خلالها مباحثات مع ريجان ، وجرى نصوصا طبية خلالها أيضا .

وقد تأكدت في نفس اليوم مظاهر الاضراب العام في الخرطوم ، وعانى السكان من نقص في المعامل بسبب اغلاق البنوك ، ورغم اعلان مهنتي محطات توليد الكهرباء عن عدم اشتراكهم في الاضراب ، فقد ساد الظلام مناطق واسعة في المدينة .

وقد حاول اللواء عمر الطيب نائب الرئيس نميري أن يعالج الأزمة في غياب نميري ووجد الشعب في تصريح له في التلفزيون بتخفيض أسعار السلع التي أثارت احتجاج السودانيين ، وقد حاول أيضا كبار ضباط الجيش السوداني التوصل الى تسوية في الهيئات المهنية للحيلولة دون حلول مجابهة أو اوراقه دماء .

ويذكر هنا أيضا أن اللواء عمر الطيب عندما شعر بعدم إمكانية مواجهة الموقف بواسطة الشرطة طلب الى قيادة القوات المسلحة التدخل لكنها رفضت لأن مثل هذا التدخل يعني مذبحة رهيبة لا يمكن تقدير آثارها ، خاصة وأن الحركة الشعبية بلغت درجة كبيرة من الاتساع ولم تجد قيادات الجيش مبررا منطقيا أو عاطفيا يدفعها لخوض معركة ضد الشعب من أجل الدفاع عن نظام نميري المتردى .

ولما وجد النائب الأول للرئيس اصرارا من جانب قيادات الجيش على رفض التدخل أعلن أنه سيفرض حالة الطوارئ ، لكن هذه القيادات رفضت أيضا وبالإجماع لأن فرض حالة الطوارئ يعني تدخل الجيش لإدارة البلاد من الناحية الأمنية ، وهو ما يستتبع المجابهة المسلحة للحركة الشعبية (١) .

وفي ضوء ذلك ، وفي ضوء علم قيادات القوات المسلحة بترتيبات قيام المسيرة الشعبية المقرر قيامها في ٦ أبريل ١٩٨٥ ، قررت هذه القيادات أن تتحاز الى جانب الشعب ، وأن تعلن إسقاط نظام نميري ، وأن تتولى السلطة بنفسها لفترة انتقالية ، يتم بعدها تسليم السلطة للشعب ، وبالفعل تم في الصباح الباكر يوم ٦ أبريل ١٩٨٥ نجاح الثورة وأعلن ذلك الفريق أول سوار الذهب وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة آنذاك في بيان القيادة العسكرية الأول عبر إذاعة أم درمان .

(١) راجع : د . احمد شوقي محمود ، التجربة الديمقراطية في السودان ، القاهرة ، عالم

وقد حاولت في تلك الأونة - أواخر مارس وأوائل إبريل ١٩٨٥ - فلول الاتحاد الاشتراكي السوداني وقيادة أجهزة أمن الدولة أن توقف ذلك التيار الشعبي الرافض لنميري ولكن هذه المحاولات بادت بالفشل ، حتى تنادت كافة النقابات في السودان للقيام باضراب سياسي عام شامل ، ونفذ هذا الاضراب بالفعل في اجماع شعبي لا مثيل له في الأيام الأولى من إبريل ١٩٨٥ ، على نحو أصاب كافة مرافق البلاد بالشلل التام ، ثم انعقد الاجتماع الشعبي على القيام بأكبر مسيرة شعبية في الخرطوم في يوم السبت السادس من إبريل ١٩٨٥ بحيث تضم ما يزيد على ربع مليون مواطن يتقدمها القضاة والشخصيات النقابية الهامة وإن تتوجه الى القصر الجمهوري ، ولا تنفض حتى يعلن عن اسقاط نظام نميري ، وقطعت في ذلك الوقت كافة الاتصالات بالخارج مع استمرار الاضراب الشامل ، وبايقت قوات الشرطة بعدم جلوس المجابهة مع الشعب بل تصاعد تعاطفها مع حركته الجارفة .

وبالفعل كان السادس من إبريل هو ذروة الموقف الذي خرج فيه الشعب السوداني بكل طوائفه ، ثم من خلال كافة التنظيمات السياسية والرسمية ، ليعلم أنها ساعة الحسم ، وأنه لا رجعة عن الثورة ...

وبدأت صفحة جديدة .

ولم تجد القوات المسلحة السودانية نفسها الا منحازة لصفوف الجماهير تؤدي واجبها الوطني وتحمل رغبة ارادة الشعب ، وقيادة الفريق أول عبدالرحمن سوار الذهب تمت قبضة القوات المسلحة على زمام الأمور في البلاد ، ثم أعلن سوار-الذهب - وزير الدفاع السوداني والقائد العام للقوات المسلحة السودانية - تعطيل الدستور ، وإعفاء رئيس الجمهورية ونوابه ومساعديه ومستشاريه ووزرائه المركزيين ووزراء الدولة من جميع مناصبهم ، ودعا سوار الذهب شعب السودان لمزيد من اليقظة وضرورة التصدي لأية محاولة لاثارة الاضطرابات .

وأكد القائد العسكري الجديد في بيانه الذي أذيع بعد أن استولت قوات الجيش على كافة المنشآت الحيوية في الخرطوم ، أن ألقوات المسلحة قررت الاستيلاء على السلطة ونقلها الى الشعب ، بعد فترة انتقالية تصل الى ستة أشهر ، وذلك بعد أن وصلت البلاد الى أزمة سياسية بالغة التعقيد ، وهكذا تمت عملية الاستيلاء على السلطة دون أية مواجهة أو اراقة للدماء ، وذلك بقيادة وزير الدفاع الذي كان قد تولى مهام مناصبه العسكرية فقط في ١٨ مارس السابق على هذه الثورة .

وفي بيانه الموجه للأمة السودانية طلب سوار الذهب من المواطنين التحلي باليقظة والوعى ليفوتوا الفرصة على كل من تسول له نفسه أن يلعب بمقدرات الأمة ووحدةها .

✽ بعد قليل أذاعت وكالة الأنباء السودانية في بيان آخر أن الفريق سوار الذهب إجبدر القرارات التالية :

١ - تعطيل الدستور وإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء الجمهورية وإغلاق الحدود والأجواء السودانية اعتباراً من السبت ١٩٨٥/٤/٦ .

٢ - إعفاء رئيس الجمهورية ونوابه ومساعديه ومستشاريه ووزرائه المركزيين ووزراء الدولة .

٣ - حل الاتحاد الاشتراكي السوداني ، وجميع تنظيماته وروافده .

٤ - حل مجلس الشعب القومي ومجالس الشعب الإقليمية وإعفاء حكام الأقاليم ومعتمد العاصمة القومية والوزراء الإقليميين .

٥ - يتولى قادة المناطق العسكرية في جميع أقاليم جمهورية السودان الديمقراطية سلطات حكام الأقاليم .

٦ - يتولى وكلاء الوزارات المركزية ونظرائهم في الأقاليم تسيير دفة العمل التنفيذي في العاصمة القومية والأقاليم .

✽ ثم أذاعت الوكالة أيضاً أن جماهير الشعب السوداني خرجت إلى شوارع العاصمة السودانية معلنة ترحيبها بما تضمنته بيان الفريق سوار الذهب والذي أعلن فيه الاستيلاء على السلطة .

✽ وقالت الوكالة أن بعض وحدات الجيش كانت قد توجهت إلى مبنى الإذاعة في أم درمان ، ولم تتخل عن مواقعها إلا بعد إذاعة بيان الفريق أول سوار الذهب .

✽ بعد حوالي الساعة ونصف الساعة عادت الوكالة لتؤكد أن الفريق أول سوار الذهب قائد الانقلاب قد أكد أنه ستم العودة إلى الحكم المدني خلال ستة أشهر اعتباراً من السبت ١٩٨٥/٤/٦ ، وأوضحَت الوكالة أنه تم تعيين عدد من اللواءات في مناصب محافظي الأقاليم الذين أقيلا وأنه عهد إلى وكلاء الوزارة بتسيير أمور كل وزارة .

✽ وتلقى بعد ذلك سوار الذهب العديد من بركات التأييد من القادة العسكريين في السودان ، ومن قضاة السودان ، وآخرين .

وبدأت روح الحياة تدب في جسد المجتمع السوداني .

وكان أول نبأ عن هذه التطورات ، قد خرج من العاصمة الكينية نيروبي .

ثم باشرت أبواب دولية عديدة بنشر ما توفر لديها من معلومات أولاً بأول .

كان في المقلمة المتحدثة الرسمي باسم الخارجية الأمريكية ، ثم لاري سيكس المتحدث

باسم البيت الأبيض الأمريكي ، ثم محطة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) ومصادر دبلوماسية

أخرى في لندن أيضاً ، ووكالة اليونيتيبرس .

وفي طرابلس سارع النظام الليبي إلى الاعتزاف بالنظام السوداني الجديد .

الى الخلف قليلا .

كان الرئيس المعزول نميرى قد توقف في القاهرة في طريق عودته الى الخرطوم وذلك في السبت ٤/٦ .

وعقب انتهاء الاستراحة في المطار توجه الى طاقته لاستقلالها ، وبدأ مرافقوه في الصعود الى الطائرة ، وفجأة وبعد أربع دقائق نزل اثنان من الطيارين السويديين على عجل من الطائرة وأبلغا الرئيس نميرى نبأ الانقلاب ، فعاد ومرافقوه الى استراحة المطار وكان قد وصل مع نميرى السيد هاشم عثمان وزير الخارجية (١) .

....

وللتذكرة ، كان نميرى قد تولى السلطة في السودان في مايو ١٩٦٩ أُنس قيامة بانقلاب عسكري ، وقد تعرض لأكثر من ٢٢ محاولة انقلابية ضده . قاد احداها الشيوعيون عام ١٩٧١ واتهم نميرى كلا من ليبيا واليوتيا خلال فترة الثمانينات بمحاولة زعزعة الاستقرار في السودان من خلال اشغال نيران التمرد في الجنوب .

كما واجه حكم نميرى صعوبات اقتصادية كبيرة ابتداء من سنة ١٩٨٢ وبعد مشاورات مع صندوق النقد الدولي ، أقدم نميرى على تنفيذ برنامج للتخفيف الحاد طالب به الصندوق ، وطبقا لهذا البرنامج تمت زيادة أسعار السلع الأساسية ، مما أدى الى تفجر المظاهرات احتجاجا على ذلك في كل من الخرطوم ومدن سودانية عديدة ، وكانت هذه الزيادة في الاسعار قد تمت اثر رفع الدعم عن هذه السلع « التي ارتفعت اسعارها » . وكان هذا من اهم اسباب تصدع نظام حكم نميرى ، الى جانب غيره من الأسباب مما عرضنا له تفصيلا فيما سبق .

- ٥ -

مع الثورة .. نستأنف الرحلة .

كانت المظاهرات الشعبية التي سارت في الخرطوم قد تمكنت من كسر أبواب سجن كوبر في منطقة الخرطوم بحرى ، وأفرجت عن جميع المعتقلين من سياسيين وغير سياسيين ، وتجدر الإشارة الى أن كبار السياسيين المعتقلين من الاخوان المسلمين وعقائديين كانوا غير موجودين في هذا السجن الذى ينزل فيه عدد من الطلاب والمحامين الذين اعتقلوا .

١) مرت كثيرا في تلك الأونة أمام السفارة السودانية بالقاهرة ، وكنت اخترق بصحوة حشود السودانيين المتظاهرين حول سفارتهم . والذين ارتفعت صيحاتهم بحرية تامة « راسي نميرى، مطلب شعبي » ، وذلك دون أى تدخل مصرى لمنع هذا التحرك او التأثير عليه ، ثم أوفسحت القاهرة موقفها. آنذاك من قضية بقاء نميرى ، التزاما باحكام الدستور المصرى .

❖ وفي الخرطوم استقبلت حركة تحرير شعب السودان المعارضة للرئيس نميري بتحفظ نبأ النظام الجديد في السودان ، وقال جون لوك المتحدث باسم الحركة في العاصمة البريطانية : اتنا لا نريد أن ندلى بآلية تعليقات في الوقت الراهن .
وقد أصدر جون جابرنج قائد جيش تحرير شعب السودان أوامره الى قواته بأن تكون في حالة تأهب قصوى .

❖ وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية السودانية أكد البيان رقم ٤ الصادر عن القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية . والذي أذاعه راديو أم درمان ، أكد على التزام السودان بالمواثيق والمعاهدات والاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية ، وحدد موقف السودان من القضايا العربية والقضية الفلسطينية وعدم الانحياز ... الخ .

❖ وكانت القوى الوطنية السودانية قد تمكنت قبل ساعات من صباح ٦ أبريل من الاتفاق على توقيع ميثاق لتجمع هذه القوى التي تسمى لاتخاذ السودان ، تتوجه وتتحرك في اطاره تحركا رشيدا يمكنها من تحقيق اهدافها الوطنية .. انظر ميثاق تجمع القوى الوطنية السودانية ، في الملاحق بنهاية هذا الكتاب .

ويلاحظ أن هذا الميثاق ظل قائما بعد نجاح الثورة وسقوط نظام نميري واعتبرته القوى الشعبية المكونة للتجمع الوطني لاتخاذ الوطن الوثيقة التي تحدد اهداف ومبادئ ما بعد الثورة ، وان كانت قد أدخلت عليه بعض التعديلات فيما يتعلق بالسلطة الانتقالية التالية لقيام الثورة ، ذلك ان قوى التجمع كانت تفترض انها هي التي ستقوم بسقاط نظام نميري وتفترض ازاء ذلك انها ستحتاج الى فترة انتقال تتراوح ما بين ثلاث وخمس سنوات ، لكنها لموجت بتدخل القوات المسلحة ، وحسمها للموقف وتوليها السلطة متمثلة في المجلس العسكري الانتقالي لفترة انتقالية مؤقتة ، فقامت قوى التجمع بتعديل الميثاق بنفسها على نحو يوافق على قيام المجلس العسكري الانتقالي بدلا مما كان مقررا اصلا في الميثاق من قيام مجلس سيادة عملي يتكون من القائد العام للقوات المسلحة رئيسا للمجلس وممثل للجنوب وثلاثة مدنيين .

وتاكيدا لتأكيد الفترة الانتقالية ، وضرورة الاسراع في الانتقال الى نظام ديمقراطي مستقر ، نص الميثاق على أن يتم خلال عام من تشكيل الحكومة الانتقالية انتخاب جمعية تأسيسية تقوم بوضع الدستور الدائم واجازته ، على أن تتحول هذه الجمعية بعد اجازة الدستور الى برلمان لاكمال أربع سنوات سنوات من تاريخ انتخابها ، وأن تقوم هذه الجمعية بانتخاب الحكومة .

وقد توج نجاح التوجه الشعبي الديمقراطي في ذلك الصدد بقيام المجلس العسكري الانتقالي بالموافقة على هذا الميثاق مما أكسبه قوة سياسية وأدبية كبيرة كما قامت في ذلك الوقت الغالبية

العظمى من الأحزاب السياسية والهيئات النقابية بالتصديق عليه .

✻ أما بعد سيطرة القوات المسلحة على الموقف وانحيازها الى جانب الشعب ، فقد أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية في ٦ أبريل ١٩٨٥ بيانا أوضح مبادئ وأسس منهج العمل السياسى الذى ستتلتزم به القيادة العسكرية ونظام الحكم الجديد فى السودان فى المرحلة .

.. انظر منهج العمل السياسى بعد الانتفاضة ، فى الملاحق بنهاية الكتاب .

...

✻ مع الثورة

نستأنف المسيرة ثانياً .

وفى ٧ أبريل أعلن بيان أصدرته القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية انه قد صدرت التعليمات باعتقال جميع أركان النظام السابق . والتحفظ عليهم ، وقد بدأت قوات الأمن فى تنفيذ هذه التعليمات ووضعتها موضع التنفيذ ، وأكد بيان آخر أن حركة السادس من ابريل هى فى المقام الأول ثورة بالشعب واليه تبلورت أهدافها فى انحيازها الى الشعب انحيازاً تاماً ولن تفرط - حركة الجيش - فى ذلك .

ثم أعقب ذلك تحديد اقامة الفريق عمر الطيب نائب رئيس السودان السابق والذى كان أقرب المقربين الى نميرى .

هذا .. فى الوقت الذى كان فيه بعض السياسيين والوزراء السودانين السابقين موجودين فى الخارج ، وكان من بينهم السيد عز الدين السيد رئيس مجلس الشعب المنحل والسيد محمد عبدالقادر عمر أمين عام الاتحاد الاشتراكي المنحل وكذلك وزيراً للرى والخارجية .

وكذلك تقرر إطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين فى كافة أنحاء السودان ، وجاء ذلك فى البيان رقم (٦) الصادر عن القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية . وتجدر الاشارة الى ان عدد هؤلاء المعتقلين بلغ نحو ٣٥٠ معتقلاً من الاخوان المسلمين والشيوعيين والبعثيين وابناء الجنوب .



الفصل (٣)

بدء قصة الديمقراطية

ثم في ٨ أبريل قررت النقابات « العمالية » السودانية انتهاء الاضراب الذى كان قائما . ودعت أعضائها الى استئناف العمل لتحقيق مطلب الشعب وفى الوقت نفسه بدأت الحياة تعود الى الشارع ، وكذلك أيضا الأمانة العامة للتجمع النقابى فى السودان الذى كان يغسم كافة النقابات « المهنية » قد قررت انتهاء الاضراب الذى كان ساريا منذ الأحداث الأخيرة . وذكر بيانها أن المشاورات ما زالت جارية بروح وطنية عالية لتأمين مصالح الثورة وتأمين انتقال السلطة الى الشعب لتحقيق الديمقراطية .

وطالب التجمع النقابى بعدة مطالب أهمها اقامة نظام حكم قومى ديمقراطى انتقالى لفترة ثلاث سنوات تكون مهمته تنظيم المشاركة السياسية بمسوجب دستور ١٩٥٦ المعدل عام ١٩٦٤ ، وحل قضية جنوب السودان فى إطار حكم ذاتى اقليمى ديمقراطى وتحرير البلاد من التبعية الأجنبية فى السياسة الخارجية ، وتدعيم مبدأ الحكم بالامرکزى ، وتصنيف مؤسسات مايو ، وأن تحكم البلاد بعد الفترة الانتقالية بواسطة دستور تقره هيئة منتخبة ديمقراطية .

وكانت قيادات نقابات الأطباء والمحامين والمهندسين والمدرسين وموظفى البنوك قد عقدوا اجتماعا فى الخرطوم استمر حتى فجر الثامن من ابريل قرروا فيه استمرار الاضراب العام ثانيا ، حتى يتم حل جهاز أمن الدولة الذى كان يعتبر الدخلة الرئيسية للنظام السابق والى ان يتم نقل السلطة فى البلاد الى المدنيين ، وقد عد بعض المراقبين ذلك افراطا فى المطالب من جانب النقابات المهنية ، وحلها من أن ذلك قد يدفع الجيش الى الدخول مع هذه النقابات فى مواجهة



الفصل (٤)

تشكيل المجلس العسكري المؤقت

كانت القيادة العسكرية في ذلك الوقت في السودان تتكون من خمسة ضباط من كبار القادة من بينهم - بالإضافة الى الفريق أول سوار الذهب - اللواء ناج الدين عبدالله نائب رئيس هيئة الأركان ، وتوفيق خليل القائد المسئول عن التكوين ، ويوسف احمد حسين القائد المسئول عن الامداد ، ثم اتخذت القيادة العسكرية في ١٠ ابريل قرارا بتشكيل مجلس عسكري انتقالي يتكون من ١٥ عضوا برئاسة سوار الذهب القائد العام للقوات المسلحة ويتضمن القرار ان يتولى مهام نائب رئيس المجلس الفريق أول ناج الدين عبدالله فضل بالإضافة الى ١٣ عضوا آخرين من بينهم اثنان من الجنوب . ويختص المجلس العسكري بهذا بممارسة أعماله السيادية والتشريع في البلاد في الفترة الانتقالية ..

وفي أول مؤتمر صحفي يعقده الفريق أول سوار الذهب القائد العام للقوات المسلحة السودانية ورئيس المجلس العسكري الانتقالي الحاكم في السودان في ١٠ ابريل أعلن سوار الذهب أن اعلان تشكيل الحكومة السودانية سيتم بعد انتهاء المشاورات الجارية آنذاك مع ممثل النقابات المهنية .

واكد سوار الذهب أن اولويات المرحلة الراهنة تتلخص في الوحدة الوطنية وتخطي العقبات الاقتصادية بما فيها المشاكل التي سببها الجفاف ثم نقل السلطة الى الجماهير ..

ثم أكد سوار الذهب على المرتكزات الأساسية في السياسة الخارجية السودانية كما حددها البيان رقم ٤ الصادر عن القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية والتي تتمثل في الحياد وعدم الانحياز واحترام المواثيق الدولية والمعاهدات الدولية واحترام سيادة حسن الجوار والسلم المتواصل للقضية الفلسطينية ، وحركات التحرر في جنوب أفريقيا^(١) .

واستعرض في بيانه الذي القاه بالانجليزية الاحداث التي سبقت حركة الانقلاب التي قادها ، والمظاهرات التي اجتاحت البلاد ، وقال ان القوات المسلحة السودانية قررت التدخل الى جانب الشعب لتجنبه سفك الدماء والاستيلاء على السلطة وتسليمها للشعب بعد فترة انتقالية تحدد بالتشاور مع النقابات العمالية والمهنية والاحزاب السياسية .. وانتقد الفريق أول سوار الذهب بشدة نظام

(١) جدير بالذكر أن اعلان مثل هذا الالتزام من جانب الحكومات الجديدة في مثل هذه الظروف شرط للاعتراف بها من جانب الدول الأخرى ، وذلك في القانون الدولي .

الحكم السابق في البلاد واتهمه بالديكتاتورية والفساد ..

وكان رده على السؤال الاول الموجه اليه في هذا المؤتمر حول المجلس العسكري الانتقالي الذي أعلن تشكيله في السودان في ١٠ ابريل فقال : ان هذا المجلس يمثل رئاسة الدولة وجهازها التشريعي ، أما عن ملته فهذا أمر سينقش - كما قال سوار الذهب - مع الحكومة الجديدة التي كان يتم التنسيق في تلك الاثناء بشأن تشكيلها مع ممثلي الأحزاب المختلفة ..

وأكد أن الهدف الاول في مثل هذه الظروف هو نقل السلطة للشعب وبأسلوب ديمقراطي وأوضح أن حالة الطوارئ طبقت للحفاظ على استقرار الأوضاع الامنية في البلاد ..

وأهم من كل مسبق ، فقد أعلن سوار الذهب أنه تم حل جهاز أمن الدولة .. ثم أصدر سوار الذهب بعد ذلك قراراً بأن تظل جميع القوانين التي كان معمولاً بها قبل تعطيل الدستور سارية المفعول الى أن تلغى أو تعدل ، ونص القرار على أن تعتبر كل اشارة في تلك القوانين الى رئيس الجمهورية هي اشارة الى المجلس العسكري الانتقالي ..

ثم بدأ المجلس العسكري الانتقالي في ١١ ابريل مشاوراته مع ممثلي التجمعات الوطنية للاتفاق على أسلوب العمل في المرحلة القادمة ، وذلك بعد أن أدى أعضاء المجلس القسم أمام رئيسه الفريق أول سوار الذهب ..

ثم عقد سوار الذهب اجتماعاً مع د . حسن الترابي زعيم حركة الاخوان المسلمين ومستشار الرئيس السابق نيمري للشئون الخارجية ، وكان النيمري قد اعتقل الترابي وعدداً آخر من زعماء الاخوان في مارس ١٩٨٥ الى أن قرر زعماء الانقلاب في السودان اصدار عفو عن المعتقلين السياسيين ..

أما على الجانب الشعبي فقد طرحت الجماهير السودانية في بيان لها بعثت فيه الى سوار الذهب تصوراتها اسهاماً منها في البحث عن حل لمشاكل البلاد ، وطالبت بتبني دستور ١٩٥٦ المعدل ١٩٦٤ وأن يتم تطبيق بنوده في غضون الفترة الانتقالية وذلك بعد أن تم تعليق دستور ١٩٧٣ . ودعا البيان الى أن يتم تمثيل القوى المهنية السودانية بشكل دائم وصالح وفعال في هيئة الحكومة الانتقالية القومية كما طالب بضرورة إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ م التي تنص على تطبيق الشريعة الاسلامية ..

التوجه الديمقراطي

للمجلس العسكري الانتقالي (المؤقت) الحاكم ^(١)

في ضوء التجريبتين السابقتين للشعب السوداني مع جيشه بعد انقلاب ١٩٥٨ ، ثم بعد انقلاب

(١) راجع د . أحمد شوقي ، مصدر سبق .

١٩٦٩ ، قد يتسرب الشك الى بعض القلوب خوفا على الشعب السوداني من جيشه بعد ثورة ابريل ١٩٨٦ ولكن يبدد هذا الشك والخوف عدة عوامل أساسية أهمها ان الجيش يدين في هذه المرة بالسلطة التي تولاهما للشعب والذي انجز المهمة الاصلية في الثورة ، ثم ان التيار الديمقراطي الشعب كاسح في هذه المرة بصورة واسعة تجعل الجيش يبعد عن ذهنه أى فكرة تجبره الى الانتفاض على حق الشعب في السلطة ..

ثم يضاف الى ذلك القرائن العملية والتصرفات الصادقة طيلة حكم المجلس العسكري هذه المرة لصالح الشعب ولصالح التجربة الديمقراطية ، فقد قام المجلس بعد ايام قليلة من تشكيله بالتصديق على الميثاق الوطنى للثورة والذي يقضى بوجود انتهاء الفترة الانتقالية خلال عام واحد من قيام الحكومة (الوزارة) الانتقالية ..

★ بل قد ظهر التوجه الديمقراطي لقيادة الجيش السوداني ثم للمجلس العسكري الانتقال منذ اليوم الاول للثورة حيث أعلن بيان صادر عن قيادة القوات المسلحة في ١٩٨٥/٤/٧ أن هذه القيادة ترفض اقامة نظام عسكري محل النظام السابق وأنها عازمة على اعادة السلطة الى الشعب في اطار يعكس أصالة الشعب السوداني وقدرته على اقامة حكومة ديمقراطية ، كما أكد البيان على تأييده لاقامة نظام سيسى يقوم على أساس تعدد الاحزاب واجراء انتخابات حرة ، وأضاف أن أهداف المرحلة الانتقالية تلتخص في احتواء الاثار المترتبة على فترة الحكم الماضى في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، واعداد ميثاق عمل سيسى وطنى يقوم على متركزات أساسية هي الاستقلال التام والحفاظ على الوحدة الوطنية واستقلال القضاء وحرية النشر والتعبير وضمان الحريات الأساسية للفرد وحرية المعتقدات الدينية وديمقراطية التنظيمات السياسية والتمثيل الانتخابى .

★ وكذلك فان تشكيل أو قيام المجلس العسكري الانتقال لم يتم بقرار منفرد فاجاء الجيش الشعب به ، وانما تم على نحو يكتشفه الكثير من الديمقراطية حيث تم ذلك بعد اجتماع كبير عقده الفريق أول سوار الذهب وبعض القيادات العسكرية مع ممثل الهيئات النقابية دار فيه نقاش طويل اتسم بالروح الديمقراطية والحرية التامة لكل المتحذئين دون وضع أى قيد على مايقال او مايقترح ، حيث اكدت القيادة العسكرية انه ليست هناك نية لابقاء الجيش في السلطة وانه بصدد وضع الخطوط التي ستتقبل بموجبها السلطة الى الشعب ..

وقد انتهى هذا الاجتماع باصدار الهيئات النقابية بيانا اكدت فيه مايلي :

أولا : وضع الثقة في القوات المسلحة لتسيير البلاد .

ثانيا : تسليم السلطة للشعب في أقرب فرصة ممكنة .

ثالثا : العودة الى العمل وانتهاء الاضرابات فورا والسعى الى زيادة الانتاج .

وأبما : وقف المظاهرات في الشوارع .

✳ كذلك برز المسلك الديمقراطي للمجلس العسكري الانتقالي بصورة واضحة من خلال عملية تشكيل الوزارة الانتقالية حيث لم يفرد بتشكيلها وإنما تشكلت عن طريق التشاور بين المجلس والتجمع الوطني لانفاذ الوطن يشقيه الحزب والنقابي حيث أسفر هذا التشاور عن وضع المخطوط العريضة للتشكيل الوزاري التي لم يكن بينها لصالح القوات المسلحة سوى الاتفاق على أن يكون الشخص الذي يتولى منصب وزير الدفاع واحدا من ضباط القوات المسلحة ، في حين ترك للتجمع الوطني مهمة اختيار بقية الوزراء (١٤ وزيرا) على أن يتم التشاور في شأن تعيين ثلاثة وزراء من أبناء الاقليم الجنوري . مع التجمع السيلسي للجنوبيين في الخرطوم ..

✳ وسواء في ذات الاتحاد الجاد نحو إقامة النظام الديمقراطي ونقل السلطة لممثل الشعب وضع المجلس العسكري الانتقالي مشروعا للدستور المؤقت الذي تحكم به البلاد حتى تاريخ وضع الدستور الدائم حيث تم النص صراحة في المادة ٣٥ منه على أن يستمر المجلس العسكري الانتقالي في ممارسة سلطاته حتى قيام الجمعية التأسيسية في موعد لا يتجاوز اليوم السادس من شهر ابريل ١٩٨٦ . فوضع المجلس العسكري الانتقالي بذلك تاريخا محددا وقاطعا أو معلنا لنهاية سلطته دون وضع أي حكم يسمح بالتجاوز عن هذا التاريخ . وذلك في الوقت الذي كان فيه مشروع الدستور المقدم من مجلس الوزراء يسمح بذلك الامتداد الزمني الذي نص في مادته الخامسة والثلاثين منه على أن يستمر المجلس العسكري الانتقالي في ممارسة سلطاته وفقا لاحكام هذا الدستور ويعتبر محلولا بعد اجازة الدستور الدائم على ألا يجاوز ذلك بأي حال انتهاء الفترة الانتقالية المحددة بسنة من تاريخ تعيين مجلس الوزراء الا بموافقة الجمعية التأسيسية ، علما بأن وقت تقديم هذا المشروع كان يشهد خلافا بين المجلس العسكري الانتقالي ومجلس الوزراء ، وبخاصة حول سلطة التشريع خلال الفترة الانتقالية . بل وتفوق التوجه الديمقراطي للمجلس العسكري على التوجه الديمقراطي للمؤسسات الاخرى المشاركة في الحكم في تلك المرحلة ..

فقد قرر مشروع الدستور المؤقت المقدم من مجلس الوزراء الحرمان من كافة الحقوق والحريات الواردة في الدستور بالنسبة لبعض فئات المواطنين دون أن يستند ذلك الى حكم قضائي نهائي ، ودون تمكين لهذه الفئة المحرومة من الطعن بعدم دستورية هذا الحرمان (راجع المادة ٣٣ من هذا المشروع) (١) ، في الوقت الذي لم يتضمن فيه مشروع الدستور والمؤقت المقدم

(١) وهي تنص على ان لا يتمتع كل من تتوزع عليه بينة مبدئية بأنه قام أو شارك في الفساد الحياتي السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو غرق أو تقويض دستور جمهورية السودان المؤقت لسنة ١٩٦٤ في الفترة من ٢٤ مايو ١٩٦٩ الى ٥ ابريل ١٩٨٥ بأي من الحقوق والحريات المكفولة بهذا الدستور ، ولا يجوز له أن يطعن في دستورية أي قانون يسلبه أيها من تلك الحقوق والحريات ..

من المجلس العسكري نصا مطلقا لمثل هذه المادة ، كما لم يتضمن الدستور المؤقت عند صدوره هذه المادة التي تعد شاذة في وسط هذا الاتجاه الديمقراطي ..

★ كذلك أكد مشروع الدستور المقدم من المجلس العسكري الانتقال على كافة الاحكام اللازمة لاقامة نظام ديمقراطي بعد نهاية فترة الانتقال .

★ ثم انسح المجلس العسكري الانتقال الفرصة الى أقصى مدى ممكن لسكافة الاحزاب والتجمعات السياسية والنقابية والخبراء لابتداء الرأي في مشروع الدستور الذي تقدم به ، كما تقبل ببساطة قيام مجلس الوزراء بتقديم مشروع آخر للدستور المؤقت يضم الكثير من نقاط الاختلاف مع المشروع المقدم من المجلس العسكري بل وتم التشاور بين المجلسين حول المشروعين وعقد اكثر من اجتماع مشترك للاتفاق حول صورة الشكل النهائي للمشروع حتى تم بالتشاور الودي الوصول الى الصيغة النهائية لمشروع الدستور المؤقت ثم قام المجلس العسكري بالتصديق عليه في ١٠ أكتوبر ١٩٨٥ واحتر ناعدا من ذلك التاريخ ..

★ وسيرا في ذات السبيل الرامي الى تسليم السلطة للشعب قام المجلس العسكري في ٢١ نوفمبر ١٩٨٥ بالتصديق على قانون انتخابات الجمعية التأسيسية ، وهو مشروع طرح على اوسع نطاق للبحث وابتداء الرأي حوله بواسطة كافة القوى السياسية والنقابية والشعبية بمختلف اتجاهاتها ، وتم في اعقاب ذلك تشكيل اللجنة القومية للانتخابات التي ستشرف على انتخابات الجمعية التأسيسية ..

★ وتأكيدا للتوجه الديمقراطي للمجلس أيضا حضر ممثلوه الاحضال العام للتوقيع على ميثاق الدفاع عن الديمقراطية . وقع أحد أعضاء المجلس على ذلك الميثاق الذي أوجب احدي مواد امتناع الجيش عن التدخل في المجال السياسي والعمل الحزبي والتزامه بدوره كمؤسسة قومية تحمي البلاد ونظامها الديمقراطي .

★ وعلى الرغم من تعاصر فترة حكم المجلس العسكري الانتقال للفترة التالية لما بعد الثورة مباشرة وبالرغم من اعلان حالة الطوارئ ، الا أن المراقب للاحداث في السودان لا يستطيع ان يسجل على المجلس العسكري اى اتجاه يناقش للديمقراطية أو متعارض مع حقوق وحريات المواطنين او مع سيادة القانون تلك الأمور التي تعد من الاشياء المحظورة في وقت الفوران الثوري ومعاشية مرحلة الشرعية الثورية ، ولم يسجل قط عليه اتخاذ إجراء أو اصدار قانون الا بعد مشاورات بالغة الاتساع والتنوع ، وحين تفاقمت حالات الاضراب من جانب العديد من فئات العاملين بالدولة ، فان المجلس لم يصدر قط أمرا بحظر الاضراب في أى مرفق كان مهما كانت حيوية هذا المرفق بل اقتصر على الدعوة الحكيمة الى الالتزام بالعمل والالتزام بالخطوات التي يفرضها القانون لاعلان الاضراب دون فرض أية صورة من صور القهر في ذلك المجال .

★ وكذلك يشهد التاريخ للمجلس العسكرى الانتقال انه لم يلجأ قط الى المحاكمات العسكرية ، ولم يأمر باجراء أية محاكمة لانتوافر فيها كل مقومات العدالة واتاحة الفرصة الكاملة للدفاع عن المتهمين حيث تجرى المحاكمات فى علنية كاملة وفى الالتزام التام بكافة مقومات المحاكمة العادلة دون أدنى تدخل من جانب المجلس العسكرى ..

ولا نغالى حين نقول إن رئيس المجلس العسكرى الفريق اول عبدالرحمن سوار الذهب قد قدم مثالا فريدا للديمقراطية واحترام سيادة القانون واحترام القضاء حين ألزم نفسه مختارا بالمشول كشاهد أمام المحكمة التى تجرى المحاكمة فى قضية ترحيل اليهود الفلأشأ الى اسرائيل وذلك فى يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٨٥ ، حيث مثل الرئيس أمام المحكمة كإى مواطن عادى ملتزما المكان المعتاد للشهود فى المحكمة مؤديا التحية العسكرية لهيئة المحكمة مقسما اليمين المعتادة ومستعدا لالاجابة على أى سؤال توجهه اليه المحكمة أو ممثلو الاتهام أو الدفاع ، وقد شاهد الشعب السودانى هذا المشهد التاريخى على شاشة التليفزيون السودانى التى كانت تنقل كل جلسات هذه المحاكمة . وسأت المشاعر والعبارات عاجزة عن التعبير عن هذا المشهد المهيّب وعن الاجلال والفخر بالتجربة الديمقراطية السودانية وشعب السودان وقائدته الذى سلك بذلك مسلكا لم يقع من رؤساء الدول فى اعرق الديمقراطيات المعاصرة (١) ، ومعيدا الى الانهان ذكريات الخلفاء الراشدين فى مواقفهم المخالفة أمام القضاء ضارين المثل الأعلى فى التواضع واحترام العدالة والقضاء^(١)



(١) رفض الرئيس الأمريكى جيفرسون عام ١٨٠٦ الامتثال أمام رئيس القضاء للدلاء بالشهادة ، وسلم رئيس القضاء بهذا المسلك من جانب الرئيس الأمريكى .

(٢) اقرأ فى ذلك كثيرا من مواقف الخليفة الثانى عمر بن الخطاب والخليفة الرابع على بن أبى طالب رضى الله عنهما .

الفصل (٥)

تكوين تجمع القوى الوطنية

عقب اعلان الثورة أعلنت الاحزاب السياسية والنقابات المهنية في السودان عن تشكيل تجمع وطنى اطلقت عليه اسم « القوى الوطنية المتحالفة للخلاص الوطنى » ويضم ست نقابات مهنية واتحاد طلاب جامعة الخرطوم وسبعة احزاب سياسية هي احزاب الامة والاتحاد الوطنى ، والشورى والتنظيم الاشتراكى العربى الناصرى والبحث الاشتراكى الاسلامى والاخوان المسلمون ..

وأعلن متحدث باسم هذا التحالف بعد اجتماعه بالعميد عثمان عبدالله عضو المجلس العسكرى المؤقت انه قدم مجموعة من المقترحات شملت تصورا بتحديد الفترة الانتقالية لتسليم السلطة لحكومة مدنية بعام واحد يتم خلاله اقرار الدستور الدائم وانتخاب الجمعية التأسيسية التى تتحول الى برلمان بعد اجازة هذا الدستور . كما شملت المقترحات تشكيل حكومة مدنية تتولى فيها القوات المسلحة وزارة الدفاع وتضم وزارتين للجنوب ووزراء مدنيين يمثلون مختلف القوى والاتجاهات الوطنية ..

وبذلك يتضح لنا الى اى مدى روعة هذا الاسلوب الرافى في الممارسة السياسية الذى يتيح لكل اتجاه وطنى شعبى أو رسمى أن يدلى ببلوه في مناقشة امور البلاد أو على الأقل طرح تصور لما يراه حلا لمشكلة أو لعدة مشاكل تمر بها البلاد ..

وفي ١٢ ابريل استأنف المجلس العسكرى الحاكم في السودان مشاوراته المكثفة مع ممثل تجمع القوى الوطنية للخلاص الوطنى .. لتشكيل الحكومة المدنية المؤقتة ، وبقية اجراءات الفترة الانتقالية ..

وأعلن متحدث باسم هذه القوى أن ممثلها قدموا في الاجتماع الذى عقد مع ممثل المجلس العسكرى صباح ١٢ ابريل قائمة بأسماء المرشحين لشغل مناصب الحكومة الانتقالية وذلك بعد أن وافق المجلس العسكرى على اطار العمل الذى قلعه تجمع هذه القوى للفترة الانتقالية ، وهذه القائمة لا تضم اشخاصا ذوى انتماءات حزبية لان زعماء التجمع يدركون ان المشكلات التى سوف تصدى لها ولمعالجتها هذه الحكومة مشكلات بالغة الخطورة ، ومن ثم فان ابعاد شبح الخلافات الأيديولوجية - الفكرية - عن أعمال هذه الحكومة سوف يسهل مهمتها ويساعد على نجاح عملية الانتقال الى الحكم المدنى الكامل ..

وكان المجلس العسكري قد وافق - قبل ذلك - أيضا على مقترحات المدنيين بأن تشكل الحكومة المؤقتة من مدنيين وأن يرأسها مدني على أن يحتفظ العسكريون بمنصبى وزيرى الدفاع والداخلية ، وكذلك على ان تكون مدة الفترة الإنتقالية علما واحدا يبدأ من يوم تشكيل الحكومة المؤقتة . في الوقت الذى تولى فيه التجمع الوطنى عن مطلبه بشأن تشكيل مجلس للسيادة والسماح للمجلس العسكري باقتراح القوانين على ان تتولى الحكومة الانتقالية السلطات التشريعية اليومية ..

كما صرح متحدث باسم التجمع بأن القوات المسلحة ستولى الاشراف على تنفيذ اجراءات الفترة الانتقالية طبقا للخطة التى اسفرت عنها المشاورات بين المدنيين والعسكريين والتى من بينها تكوين لجنة عن طريق الانتخابات لوضع الدستور الجديد والاشراف على انتخابات البرلمان وقد اقترح التجمع أن تكون مدة المجلس النيابى ٤ سنوات فقط ..

وفي لقاء صحفى بعد ذلك اكد سوار الذهب على ماتفهمته بإتات القيادة العامة من حيث التزامها بتسليم السلطة للشعب بعد المرحلة الانتقالية وتمكين الشعب من حكم نفسه في حرية وديمقراطية وانه من الطبيعي ان تكون هناك احزاب سياسية تعبر عن الافكار والآراء السياسية المختلفة ، وأن المحاربة الديمقراطية هي التى ستحدد حجم وقوة كل حزب ..

ثم ذكرت بعد ذلك مصادر الاحزاب والتقيات المهنية السودانية في ١٢ ابريل أن المفاوضات بينها وبين المجلس العسكري الحاكم في السودان اسفرت عن اتفاق يتم بمقتضاه نقل السلطة الى المدنيين خلال عام واحد (١٢ شهرا) من بدء تشكيل الحكومة المدنية المؤقتة ..

ثم وجه المجلس العسكري الانتقالي الحاكم الدعوة الى ممثل التجمع النقابى والاحزاب السياسية للاجتماع بمقر القيادة العامة صباح ١٤ ابريل وذلك للتشاور حول التشكيل المقترح للحكومة المدنية المؤقتة ..

وأوضح د . الجزولى دفع الله نقيب الأطباء ورئيس التجمع الوطنى الذى يمثل الجناح الوطنى المدنى في القيادة السودانية آنذاك أن التجمع الوطنى قدم عدة اقتراحات لتشكيل الحكومة الجديدة من بينها أن يكون بالوزارة ١٥ عضوا الى جانب وزيرى الدفاع والداخلية ..



الفصل (٦)

الميثاق الوطنى والحكومة الانتقالية المدنية

تمهيد :

بدءاً من منتصف ابريل ، بدأ المجلس العسكرى الانتقال وجهة الانقاذ الوطنى بحث مشروع الميثاق الذى ينظم العمل خلال الفترة الانتقالية ، وكذلك البحث فى مسألة تشكيل الوزارة الجديدة ..

وكان ممثلو جهة الانقاذ التى تضم الاحزاب السياسية وتجمع النقابات المهنية ، قد توصلوا الى مشروع الميثاق لعرضه على المجلس العسكرى الانتقالي ، تمهيدا لاقاراره وبذا يكون توقيع هذا الميثاق هو الخطوة التى يجرى بعدها تشكيل الوزارة الجديدة ، وعندما يتم توقيع الميثاق تعطى جهة الانقاذ فرصة للاتفاق على تشكيل الوزارة ، وتقديم أسماء المرشحين لها الى المجلس العسكرى للتصديق عليها ..

وعبر أحد اعضاء الأمانة العامة لتجمع جهة الانقاذ عن فلسفة الحكم فى تلك الفترة فقال : ان تصور جهة الانقاذ لمهام او شكل مؤسسات الانتقال هى ان تتناول مهام المرحلة الانتقالية واعداد الدستور ودور القوات المسلحة ومحاربة المفسدين وكفالة الحريات واستقلال الجامعات والقضاء وايجاد حل لمشكلة الجنوب فى اطار حكم ذاتى الى جانب تحرير سياسة السودان ثم تأكيد التزامه بمبادئ عدم الانحياز وحسن الجوار ..

وفى الوقت الذى أعلن فيه سوار الذهب انه سوف يتم تعديل قانون تطبيق الشريعة الاسلامية لتجنب العقوبات المفروطة الخاطئة التى طبقت من قبل أعلن د . حسنى الترابى ، زعيم الاخوان المسلمين ان جماعته لن تشترك فى الحكومة الجديدة ، وقال فى ندوة سياسية عقدها فى جامعة الخرطوم انه يسعى الى تشكيل جهة تطالب بالحكم الاسلامى ..

فى نفس الوقت برز اثنان من قادة النقابات السودانية كمرشحين لتولى منصب رئيس الحكومة المؤقتة هما د . الجزولى دفع الله نقيب الاطباء وزعيم التجمع الوطنى والسيد الميرغنى النصرى نقيب المحامين ، وقد وصفهما المصادق المهدي رئيس حزب الامة بأنهما سياسيان معتدلان لهما سجل بارز فى مجال الحركة النقابية وقال ان دفع الله والنصرى مسلمان ووعان غير متطرفين وانهما اشتراكيان لاشيوعيان ..

في تلك الاثناء أعلن سوار الذهب في حديث صحفي ان الظروف قد تفرض بقاء المجلس العسكري الحاكم مدة تزيد على عام ، ويشأن قضية النمرى قال : اننا لدينا الان قضايا اهم من ان نحاكم نمرى ولكن اذا طالب الشعب بمحاكمته تستطيع الحكومة الانتقالية ان تتقدم بتوصية الى المجلس العسكري وسوف نعمل على تحقيق هذا المطلب ..

وكانت المشاورات بشأن اختيار الوزراء الجنوبيين هي التي أدت الى تأخير اعلان تشكيل الوزارة ، الى جانب اسباب اخرى يعتبرها الجميع مساهل تتعلق بالصياغة القانونية الدستورية للمبادئ التي تحكم العلاقة بين مجلس الوزراء ومجلس السيادة - الذى يتمثل في المجلس العسكري الانتقالي على انه من المنتظر ان تحكم هذه العلاقة مواد الفصول الخمسة الاولى من دستور ١٩٦٤ المعدل ، وان كان هناك اتفاق تام بين جميع الاطراف المشغولة على كل برنامج العمل ، خلال الفترة الانتقالية التي تحددت بالفعل لمدة عام ، يتم خلاله انتخاب الجمعية التأسيسية التي تعد مشروع الدستور وتجيّزه ، ويعد ذلك تتحول الى برلمان يختار الحكومة ويستمر لمدة اربع سنوات من تاريخ انتخابها ..

ويعد انتهاء التجمع الوطني لانقاذ السودان من وضع اللمسات الأخيرة للحكومة السودانية الجديدة وبعد موافقة المجلس العسكري - بعد المشاورات - على شكل الحكومة وانتهاء المراحل الأخيرة في المشاورات والخاصة بتوزيع الاختصاصات ، أعلن في الخرطوم في مساء ٢٢ ابريل عن تشكيل الحكومة الانتقالية في السودان برئاسة د . الجزولى دفع الله نقيب الاطباء ، وقد حدد المجلس العسكري الانتقالي ان يكون مجلس الوزراء مشغولا أمام المجلس العسكري عن الاعمال التنفيذية والادارية للحكومة ، كما يعاون مجلس الوزراء المجلس العسكري ويقدم له المشورة في سبيل قيادته باعماله ..

ثم حدد د . الجزولى رئيس الحكومة السودانية الجديدة مهام حكومته وسياساتها في المجالين الداخلى والخارجى ، وأوضح أن هذه المهام تتركز في أربع نقاط أساسية هي :

- الاعداد لانتخابات حرة وتشكيل جمعية تأسيسية تقوم بوضع الدستور خلال المرحلة الانتقالية .

- تكريس الجهود لحل مشكلة الجنوب .

- وضع الحلول للمشكلة الاقتصادية التي تعاني منها السودان .

- تصفية آثار النظام السابق ..

وفي ٢٥ ابريل أدت الحكومة الانتقالية المدنية المؤقتة اليمن القانونية وعقدت اجتماعا مشتركا مع المجلس العسكري الانتقالي ورأس الاجتماع الفريق أو سوار الذهب ، وقال سوار الذهب بعد ان حدد المهام الرئيسية للحكومة انه يأمل أيضا أن تنتهى الحكومة خلال عام من صياغة المشاق

الجديد بشكل قانوني ، وإجراء الانتخابات العامة لتشكيل الجمعية التأسيسية ..
وبالطبع كان في مقدمة هذا المهام ، إيجاد حل لمشكلة الجنوب (إيجاد حل سلمى
ديمقراطي) ثم إيجاد مخرج من المشكلة الاقتصادية الى جانب إجراء الانتخابات العامة في
البلاد ..



★ الملامح الاساسية

لمسيرة الحكم في الفترة الانتقالية :

يتولى تسيير دفة الامور في البلاد في هذه الفترة كل من المجلس العسكرى الانتقالي المؤقت والحكومة المدنية الانتقالية المؤقتة .

وبرغم تعدد المهام الملقة على عاتق المؤسسات الحاكمة في مثل هذه الفترات الانتقالية ، الا انه يصدرها مهمتان أساسيتان :

- أن يؤمن المجلس العسكرى عملية نقل السلطة للمثل الشعب في الموعد المحدد دون أن تغريه لعبة السلطة فينقض عليها ويسلب الشعب حقه . .

- ان تعد الحكومة كافة الترتيبات وتتخذ مايلزم من اجراءات لاجراء انتخابات عامة حرة نزيهة تتمخض عن ممثلين للشعب وحكومة مدنية في ضوء نتائج هذه الانتخابات . .

ثم يلي هاتين المهمتين مهام أخرى منها الاجتماعى والاقتصادى . . السخ وعادة لا تتدخل الحكومات الانتقالية في القضايا المعصيرية حتى تأتى حكومة منتخبة يكون لها صلاحية اتخاذ القرار في مثل هذه القضايا وهي في السودان مثلاً :

- قضية الجنوب .

- المشكلة الاقتصادية .

- التكامل المبررى السودانى .

وللذلك فسوف نعرض لما تم في الفترة الانتقالية في بعض هذه القضايا من جانب الحكومة الانتقالية قبل أن نعرض لما تم في المهمتين الأساسيتين - نقل السلطة للشعب واجراء الانتخابات - اللتين يقاس بهما مدى نجاح حكومة السودان الانتقالية والمجلس العسكرى في اداء الواجب نحو الشعب بلامة ونزاهة كانت مضرب المثل لكل شعوب العالم المتقدم قبل النامى . . هذا الاداء الرائع الذى نضفه بالملحمة لروعته وعظمته . . هذا . .

ولايميل سوار الذهب للمنف بطبعه ، وسيطر الهدوء على أسلوب عمله عادة ، فقبل أن تنحاز القوات المسلحة للشعب لحماية ثورته ، رفض سوار الذهب طلبا من النائب الاول للرئيس السابق نيميرى بإعلان حالة الطوارئ وموجهة الشعب السودانى في المسيرة التى قام بها التجمع الوطنى للقطابات السودانية . .

وسوار الذهب صوفى مثلين زاهد يعشق الاسلام ولايميل الى السلطة ، وقال في تصريحاته قبل تشكيل الحكومة المؤقتة إنه لاعدول عن الاسلام والشرعة الاسلامية ، وان كان هناك تصحيح لتطبيقها بعد الممارسات المخاطة ، التى تعارضت مع جوهر الاسلام فى تجربة تطبيق الشرعة على عهد نميرى ..

هذان أهم ملمحين لشخصية الرجل الذى سيحكم السودان فى فترة الانتقال .. الى جانب ما أعلنه من ملامح لنظام الحكم فى الفترة الانتقالية ومدى الوفاء بما التزم به .. قال : ان عملية تسليم السلطة للجماهير ضرورية ، ولايد منها ، ولكنها ليست سهلة ، لذلك حرصنا على ان يكون هناك ميثاق يحكم الفترة الانتقالية بحيث أنه فى نهاية هذه الفترة لابد أن تكون الانتخابات النزيهة الحرة قد أجريت ، وفى نفس الوقت يكون البرلمان الجديد قد تكون . وشكلت الحكومة الوطنية من حزب الاغلبية .. ووقتها سنسلم السلطة لممثل الشعب ، وأية عقبات يمكن تلليلها بإتباع الميثاق الذى ينظم عمل الحكومة الانتقالية فى الفترة الانتقالية ..

وأضاف : ان من بين فقرات الميثاق أن من يثبت أنه افسد او ارتشى او أساء استخدام سلطته سيقدم للمحاكمة ..

وبعد تشكيل الحكومة بأيام قليلة قال د . الجزولى رئيسها : ان الشعار الذى رفعته أو طرحته ثورة ٢٦ مارس و ٦ ابريل ١٩٨٥ هو تسليم السلطة للشعب وهذا الشعار تضمنه ميثاق انقاذ السودان ، وكذلك برنامج الحكومة الانتقالية أما بالنسبة للمستور فلايد من انتخاب جمعية تأسيسية انتخاباً حراً محايداً حتى تضع دستور السودان الدائم ، وتجيئه فى نهاية الفترة الانتقالية ، بمعنى انه فى خلال عام من تشكيل الحكومة الانتقالية يتم انتخاب الجمعية التأسيسية التى تعد الدستور وتجيئه ، وبعد اجازة الدستور تتحول الجمعية التأسيسية الى برلمان لاكمال أربع سنوات من انتخاب الجمعية . وتقوم بانتخاب حكومتها ..

وهذا هو الاهتمام الرئيسى لحكومة الفترة الانتقالية ..

الى جانب الاهتمامات الاخرى ، التى تتلو هذا الاهتمام الاول فى الاهمية .. وفى السطور التالية نعرض لتحركات هذه الحكومة بشأن بعض هذه القضايا :

★ موقف الحكومة الانتقالية

تجاه بعض القضايا السودانية

اولا : قضية الجنوب :

فى أول حديث صحفى له وجه رئيس الوزراء د . الجزولى نداءه الى المتمردين ناشدهم فيه المساعدة فى حل مشاكل الجنوب والسودان عامة ، وحينما حدد المهام العاجلة لوزارته كان فى مقلمتها محاولة التوصل لحل لمشكلة الجنوب .

وتوجه بنداء مماثل الى الجنوبيين مساعد رئيس المجلس التنفيذي الأعلى في السودان مشاشدا جاونج - زعيم التمرد في الجنوب - وقف عملياته العسكرية ، وقبول مبدأ الحوار كوسيلة لحل المشكلة بعد أن أصبحت الظروف مواتية بعد الاطاحة بنميري .. في الوقت نفسه تلقى سوار الذهب مذكرة من حركة « الأنيانيا ٢ » تضمنت رغبتها في اجراء حوار لحل كل الازمات السياسية في السودان وهذه الحركة موالية لحكومة الخرطوم وتختلف عن حركة جون جاونج الا انها تعمل ايضا على تحرير الجنوب .

وهكذا طرحت الانتفاضة الديمقراطية والنظام الجديد في السودان على صعيد تصحيح الأوضاع في الجنوب مبادرة للحوار مع حركة التمرد في جنوب السودان بقيادة جون جاونج ولكنه كان يصر على التصعيد العسكري هناك ولكن حرصا من النظام الجديد على التوصل الى حل سلمى لهذه القضية الشائكة فقد تمت بالفعل الاتصالات بين ممثلي التجمع الوطني والعقيد جاونج الموجود آنذاك في اثيوبيا ، لاجداد حل سلمى ديمقراطي للمشكلة .. واصدر سوار الذهب قراراً بوقف اطلاق النار فوراً في الجنوب رغم رفض المتمردين وقف عملياتهم العسكرية .. وأوضح ان القوات المسلحة الحكومية لن ترد الا دفاعاً عن نفسها .. ثم اعلن عفوا عاما عن كل من اشهروا السلاح في وجه الحكومة ، سواء الحكومة الانتقالية او حكومة نميري السابقة مبالغة في اظهار حسن النوايا تجاه حل المشكلة سلميا ، وهنا تم الاعلان عن وقف اطلاق النار من الجانبين ولمدة اسبوعين الا ان جاونج عاد وخرق هذا الاتفاق .

ورغم ذلك لم يتوقف اهتما سوار الذهب بقضية الجنوب فقد اصدر في ١٨ ابريل ١٩٨٥ - اى بعد أقل من اسبوعين من انتفاضة ١٦ ابريل - اصدر قراراً بتنظيم ادارة الاقاليم الجنوبية في الفترة الانتقالية ، واحياء اتفاقية اديس أبابا ، والغاء القرار الجمهوري - النميري الذي صدر عام ١٩٨٣ لتمزيق الجنوب ..

ثم جرت محاولات ومشاورات عديدة مع كافة الأحزاب والاتجاهات السياسية في الجنوب أعقبها في مايو ١٩٨٥ الاعلان عن قرار المجلس العسكري الانتقالي الحاكم بتشكيل حكومة للاقليم الجنوبي ، وكان قرار تشكيل حكومة واحدة للاقليم الجنوبي هو اعتراف من المجلس العسكري ببقاء الجنوب كإقليم واحد ، بدلا من تقسيمه الى ثلاثة كما فعل نميري ، ثم يأتي القرار أيضا ردا على ادعاءات الجبهة الشعبية لتحرير السودان بأن المجلس العسكري يتجاهل أوضاع الجنوب ، وانه لم تشكل حكومة للجنوب منذ ابريل السابق على هذا القرار ..

ولكن الأمن كان يختلف مع جاونج !

فحتى أواخر يوليو ١٩٨٥ لم يكن قد أبدى حسن نواياه .. وأعلن د. الجزولي في نهاية هذا

الشهر - يوليو ١٩٨٥ - أن كل الجهود التي بذلتها الحكومة لاجراء مفاوضات مع جارتين قد باءت بالفشل !

ثم أشار د. الجزولي - رغم ذلك - الى أن حكومته ستترك الباب مفتوحا أمام جارتين لاجراء أية مفاوضات سلمية وأعلن أن الاعداد يجري لعقد مؤتمر قومي لاييجاد حل لمشكلات الجنوب ..

وبالفعل نتج عن ذلك أن وافق المتمردون على اقتراح الحكومة بعقد مؤتمر سلام بين الجانبين وأعلن راديو جيش تحرير شعب السودان - أكبر جبهات المتمردين - في ٨٥/٩/١٨ أن مبعوثا عن زعيمهم نقل رسالة منه بهذا الموضوع لقياد الحامية الحكومية في بلدة الناصرة - تبعد ٨٥٠ كم عن الخرطوم - ولكن يبدو أن المظاهرات التي اندلعت في الخرطوم - احتجاجا على التصعيد العسكري في الجنوب من جانب جارتين - لم تهيء الفرصة لمواصلة الحوار سريعا ..

ثم تشكلت لجنة وزارية برئاسة د. أمين مكي مدني تتولى الاعداد لعقد المؤتمر القومي حول مسألة الجنوب . وهو أيضا مقرر للجنة الوزارية التي تستطلع آراء الأحزاب والقوى السياسية حول مشروع قانون الانتخابات المقرر ايجازته في ذلك الوقت في جلسة مشتركة بين المجلس العسكري ومجلس الوزراء ..

وكان جارتين قد ضمن رسالته المشار اليها سابقا شروطه الأربعة للدخول في محادثات خاصة بمشكلة الجنوب ، وجاء ذلك ردا على عرض الجزولي عليه في يوليو ٨٥ بشأن اجراء مفاوضات سلام وكان في مقدمة هذه الشروط تشكيل حكومة قومية جديدة تضم ممثلين لكل القوى السياسية السودانية ، وكل من الجيش السوداني وجيش الجنوب والغاء اتفاقيتي التكامل والدفاع المشترك مع مصر واتفاقية التعاون العسكري مع ليبيا الموقعة في يوليو ١٩٨٥ ..

وأخيرا وفي منتصف اكتوبر ٨٥ أعلن جارتين تحريه بالدخول في مباحثات سلمية مع الحكومة السودانية ، ثم أعلن بعد ذلك قراره بوقف اطلاق النار في الجنوب لمدة اسبوعين وكما أعلن فقد كان الهدف من هذا القرار اعطاء فرصة للقيادة السياسيين في الخرطوم لدراسة شروطه الخاصة باجراء مباحثات بين المتمردين والحكومة ..

ولكن لم يستمر ذلك طويلا حيث خرقت قوات المتمردين هذا القرار قبل مضي اسبوع عليه مما اضطر القوات الحكومية أن ترد عليه ..

وأعلن فور ذلك التحالف الوطني - الأحزاب السياسية والنقابات - رفضه تشكيل لجنة تكلف بتنظيم مؤتمر وطني للمصالحة يتناول بصفة خاصة مشكلة الجنوب ، وهو التشكيل الذي أعلن عنه آنفا .

ورفضت الحكومة السودانية استقبال وفد من قبل جازنج يرافقه مسلحون لاجراء التفاوض من أجل السلام مما يعد تفكيرا مضطربا متناقضا حيث يريد التفاوض من أجل السلام وهو يشهر سلاحه في وجه الحكومة علانية !..



ثانيا : القضية الاقتصادية

مقدمة :

كانت علاقات السودان بصندوق النقد الدولي قد سيطرت على المسألة الاقتصادية في السودان وعلى اهتمامات القوى السياسية المختلفة فيها في الفترة الأخيرة - قبل واعقاب ثورة ابريل - وجررت مظاهرات في البلاد تندد بسياسات الصندوق وشروطها في التعامل مع الاقتصاد السوداني ، ومايتزب على ذلك من تبعية للاقتصاد الرأسمالى الغربى .

وكان الفريق أول سوار الذهب رئيس المجلس العسكرى الانتقالى ، قد صرح أن بلاده ستعاملون مع البنك الدولى من أجل تجاوز الحنة الاقتصادية في السودان آنذاك ، ونفى في حديث صحفى أن يكون السودان قد رفض للمقترحات التى تقدم بها صندوق النقد الدولى لمصلحة الازمة الاقتصادية وأضاف أن بلاده ملتزمة بسياسات الصندوق ، وكانت زيارة سوار الذهب للعربية السعودية هدفها الأساسى معالجة الازمة أو المسألة الاقتصادية في السودان ، والوصول لدعم سعودى كامل للاقتصاد السودانى ، وطلب سوار الذهب خلال زيارته للسعودية قرضا كبيرا يسد على مدى ثلاثين عاما ومدة سماح عشر سنوات والفوائد رمزية .

ثم أيضا .. كانت جريدة الصحافة السودانية قد ذكرت أن الملك فهد ملك السعودية مهم بالسعى للحصول على معونة دولية من أجل السودان لمساعدته في التغلب على الصعوبات الاقتصادية التى يواجهها ، وأضافت أن العامل السعودى وافق على خطة لانتفاذ الاقتصاد السودانى ، وحياته ترمى الى طلب قرض طويل الاجل بفاصلة بسيطة من الدول العربية للمعنية والصدقة والمؤسسات المالية الدولية لمساعدة السودان على التغلب على هذه الصعوبات الاقتصادية الطاحنة .

ثم أكدت الصحف السودانية أن شروط صندوق النقد الدولى ليس من بينها تخفيض الجنيه السودانى ، وإنما تحرير الاسعار وتقليل الاعتماد على الاستدانة من النظام المصرفى فى الداخل واتباع سياسة مرنة فى تحديد سعر الصرف ، وذكرت الصحف انه فى حالة الاتفاق مع الصندوق ستدفع الولايات المتحدة خمسين مليون دولار ودول أخرى بقية الـ ٢٨ مليون دولار المطلوبة لسداد ديون السودان العاجلة . وعندئذ يستطيع السودان أن يتقدم بطلب عون جديد له .

وفى المقابل أعرب التجمع النقابى الوطنى أن بديل الاتفاق مع صندوق النقد الدولى يحتاج الى الثقة بالنفس ودعم حكومى قومى يقوم على ارادة سياسية ووطنية ودراسة امجاد مصادر أخرى للمعونة ، واعداد التأكيد على أن الحكومة الحالية هى حكومة التجمع الشعبى ، وضرورة أن تكون

مواقفها متسقة مع مبادئ التجمع الذى تمثله ومع الشعب ، ومشيرا الى أنها حكومة مؤقتة لائتمك تفويضا بتوقيع اتفاق تكون بنوده ملزمة للحكومات المقبلة (١) ..

★ أول أزمة وزارية :

كانت أول أزمة وزارية تشهدها حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية منذ تشكيلها فى ٢٢ ابريل ١٩٨٥ ان قدم وزير التخطيط والمالية فيها استقالته ، وكذلك محافظ البنك المركزى بالانابة وذلك فى ٢٢ يوليو ١٩٨٥ .

وأعلن الوزير المستقيل أنه قدم استقالته بسبب الخلاف بينه وبين د . الجزولى رئيس الوزارة واتحاد النقابات السودانية حول السياسات الاقتصادية للحكومة ، وكذلك محافظ البنك المركزى بالانابة قدم استقالته متضامنا مع الوزير .

وقد جاءت هذه التطورات بعد أيام من مظاهرات اشترك فيها نحو خمسة آلاف شخص من العاملين فى البنوك السودانية طالبوا خلالها بإقالة محافظ البنك المركزى وإجراء تحقيق رسمى فى الفساد داخل هذا البنك والبنوك التابعة له ، كما طالبوا الحكومة بالعدول عن السياسات الاقتصادية التى يفرضها عليها البنك الدولى ، ويخفض أسعار الوقود والسكر والخبز والسلع الاساسية . ورغم موافقة الحكومة على كل مطالب للمتظاهرين الا أن الرفض جاء من جانب وزير للمالية الذى تمسك بموقفه . ثم عاد الوزير وعدل عن استقالته بعد أربعة أيام من تقديمها وذلك استجابة لنداء المجلس العسكرى وتقديرا للظروف التى تمر بها البلاد .

وعلى جانب آخر فى تلك الاثناء أعيد العمل بنظام الضرائب الذى كان مجرى قد ألغاه ، وذلك بدءا من ٢٢ سبتمبر ١٩٨٥ ، ثم وافق المجلس الوزارى على الميزانية الجديدة التى وصل حجم العجز بها الى ١,٤ مليار دولار .

ومرة أخرى عاد الوزير وقدم استقالته فى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٥ . وقد قبل د . الجزولى استقالة وزير المالية اثر تصريحات له فى صحيفة تصدر فى أب طهى ، ذكر فيها ان صندوق النقد الدولى قد يصدر قرارا بإعلان إفلاس السودان ماليا وأنه لا يستحق اية مساعدات أجنبية .. ثم فوض د . الجزولى رئيس الوزراء وزير التجارة فى القيام بمهمة وزير المالية بصفة مؤقتة لحين تعيين وزير جديد .

★ تحرك رئيس الوزراء وحكومته

لمواجهة الازمة الاقتصادية :

خلال جولته الخليجية فى مايو ١٩٨٥ عقب الثورة ، طالب الدكتور الجزولى باعداد مشروع عرى

(١) راجع سيد سعيد ، تقرير غير منشور عن : التطورات السياسية والاقتصادية فى السودان ، ادارة الوثائق والمعلومات بالمادارة المركزية للآباء والتحليل السياسى باتحاد الادعاة والتلفزيون ، يناير ١٩٨٦ .

لاتنفيذ السودان ومساعدته بشكل عاجل في حل مشاكله الاقتصادية وإعرب عن أمله في أن توجه الدول العربية مزيداً من استثماراتها إلى السودان على غرار مشروع ماريشال ، الذي قلعتته أميركا لاتنفيذ أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وأضاف رئيس الوزراء أن ديونه تصل إلى ٩ مليارات دولار^(١) بفوائد سنوية تبلغ ٨٠٠ مليون دولار وهو ما يزيد على حجم الصادرات السودانية ..

وبالفعل تحركت الجامعة العربية في هذا الإطار ، ففي أواخر يونيو ١٩٨٥ بدأ الشاذلي القليبي الأمين العام للجامعة اتصالات مع عدة جهات عربية بهدف عقد مؤتمر عربي اقتصادي طارىء في الخرطوم لدعم الوضع الاقتصادي السوداني وإبلاغ القليبي سوار الذهب بهذه التحركات .. وينتبه لزيارة الخرطوم في غضون أيام للاعداد لمثل هذا المؤتمر ..

في نفس الوقت كان د . الجزولي يحاول جاهداً التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة بشأن إعادة جدولة ديون بلاده (٩ مليارات دولار) والتي يعجز السودان عن سدادها في مثل ظرفه تلك ، وصرح في ١٧ سبتمبر ١٩٨٥ أنه سيحاول التوصل إلى مثل هذا الاتفاق أثناء زيارته المقبلة لواشنطن ..

ثم توجه إلى واشنطن في نهاية ديسمبر ١٩٨٥ وفد اقتصادي سوداني برئاسة وزير الطاقة والقائم بأعمال رئاسة اللجنة الوزارية الاقتصادية لاجراء مفاوضاتها مع اللشوليين في صندوق النقد الدولي ، حول تأجيل سداد ديون السودان لدى الصندوق البالغة ٢١٨ مليون دولار ، والتي يأتي موعد سدادها النهائي في ٣ يناير ١٩٨٦ .

★ صندوق النقد الدولي

وقرار وقف إقراض السودان :

لم تكن الرؤية قد تحجّدت تماماً أو اتضحت معالمها بصدد معالجة الأوضاع الاقتصادية في البلاد ، وذلك رغم مرور شهور عديدة على نجاح ثورة إبريل مما اضطر وزير المالية السيد عوض عبدالحجيد - كما سبق - لتقديم استقالته خلافاً بينه وبين مجلس الوزراء حول المسار الاقتصادي السوداني ، وظل المنصب شاغراً حتى وافق الفريق سوار الذهب على تعيين د . سيد أحمد طيفور لهذا المنصب بناء على توصية من د . جزولي دفع الله رئيس الوزراء وهو - أي طيفور - من المختصين في علم الاقتصاد وكان يعمل في إحدى المؤسسات الاقتصادية العربية بالخرطوم ..

ثم أعلن الجزولي بعد ذلك في ٨٦/٢/٦ أن حكومته سوف تطبق برنامجاً تقشيفياً لالاعتماد على النفس بهدف الخروج من الضائقة الاقتصادية ، إثر قرار صندوق النقد الدولي بقطع القروض الممنوحة للسودان بسبب هجره عن الوفاء بتسديد الديون المستحقة عليه ..

(١) حسب إحصائيات أثير إليها في الفصل الثاني من الباب الثاني فقد وصلت هذه الديون عام ١٩٨٥ إلى ١١,٩ مليار دولار .

وقال في تصريح له تعليقا على هذا القرار ، ان على السودانيين ان يواجهوا التحديات وان يتعايشوا مع الواقع ضمن الحدود المتوفرة . وأكدت وكالة الأنباء السودانية نقلا عن مصادر وصفتها بأنها مطلعة قرار الصندوق بقطع جميع القروض الممنوحة للسودان بسبب عجزه عن الوفاء بتسديد فوائد مستحقة على ديونه المقرضة من الصندوق ، وكانت الوكالة قد نقلت عن هذه المصادر أن القرار اتخذ عقب انتهاء التاريخ المحدد لسداد الديون السودانية ورفض اقتراحات سودانية نقشفية .. وكان الصندوق قد قرر في الثلاثاء ١٩٨٦/٢/٤ وقف أية قروض اضافية للسودان لعجزها عن دفع قروض مستحقة ..

وكانت ديون السودان للصندوق قد بلغت في نهاية ١٩٨٥ حوالى ٦٥٠ مليون دولار بما فيها الفوائد المستحقة والتي بلغت في نهاية يناير ١٩٨٦ مبلغ ٢١٨ مليون دولار ، ونسبت الوكالة لنفس المصادر قولها ان القرار قد يلغى اذا دفع السودان الديون المستحقة عليه ، وأنه لن يتم وقف قرض كان يجرى سحبه قيمته ٦٠ مليون دولار . وقالت تلك المصادر أن الخلاف بين السودان والصندوق بدأ عندما رفضت الخرطوم شروطا وضعتها الصندوق من بينها تخفيض قيمة الجنيه السودانى ورفع الدعم عن المواد الاساسية وتحديد حجم القروض من النظام المصرفى .

أما على صعيد المساعدات فقد أكد د . طيفور وزير المالية السودانى ، أن السودان تلقى تأكيدات من كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا وإيطاليا بعدم تأثير قرار الصندوق على المعونات التي تقدمها هذه الدول للسودان والمرتبطة باتفاقيات للتعاون الثنائى ، لكن للأسف أعلنت الولايات المتحدة قبل نهاية مارس ١٩٨٦ عن ايقاف معظم مساعداتها الاقتصادية للسودان لتخلفه عن سداد ديونه ، وأشار تشارلز ريلمان المتحدث باسم وزارة الخارجية أن واشنطن كانت تعزم تقديم مبلغ ١٥٢,٨ مليون دولار للسودان هذا العام لكن ثم ايقظتها عدا مساعدات غذائية تبلغ ٥٠ مليون دولار فقط ..

وكان رد الفعل السودان على ذلك سريعا فقد أعلن اللواء عبدالله وزير الدفاع السودانى في تعليق له على قرار الولايات المتحدة ، أن الشعب السودانى يرفض الوصاية أيضا كان مصدرها وشكلها ، وقال ان من حق واشنطن ان توقف دعمها للسودان ولكن ليس من حقها أن تقرر مع من تكون العلاقات الخارجية للسودان ..



ثالثا : قضية الفلاشا

.. والرشوة :

مقدمة :

كان قد جرى ترحيل عشرة آلاف فرد من اليهود الاثيوبيين والفلاشا في عملية اطلقت عليها الدعاية الصهيونية « عملية موسى » على طائرات أمريكية « س ١٣٠ » وقد جاءه الامريكيون بملابسهم العسكرية الى الاراضي السودانية لتنفيذ هذه العملية .
وأفادت الأنباء أن عمر محمد الطيب النائب الاول للرئيس نمري أعطى أوامره للضباط السودانيين بوضع أنفسهم تحت تصرف وكالة المخابرات الأمريكية في هذه العملية ..
وكانت هذه الجرعة الكبيرة التي أساءت كثيرا الى أواخر عهد نمري سببا من أسباب الانتفاضة الشعبية الجريئة في ابريل ١٩٨٥ .

وعلى اثر ذلك جرت في السودان بدءا من اكتوبر ١٩٨٥ محاكمة للمتهمين في هذه القضية وفي مقدمتهم عمر الطيب النائب الاول لنمري وأربعة من ضباط جهاز أمن الدولة . وقد قرر النائب العام السودان فصل قضية الرئيس السابق نمري - الذي وجهت اليه ايضا تهمة القيام بالدور الاول في هذه القضية - وذلك لعدم وجوده في السودان .

وقد وجهت الى هؤلاء المتهمين اتهامات عدة من بينها : المساهمة في ترحيل اليهود الفلاشا بطريق مباشر أو غير مباشر الى اسرائيل ، والاتقاء غير المشروع ، والاتصال بجهاز المخابرات الأمريكية لتنفيذ تعلقاتها في هذه العملية ، وسوء استغلال الطيران السوداني ، واستغلال للمنصب ، ثم الفساد الحياة السياسية وانتهاك المقاطعة التي قررتها الدول العربية ضد اسرائيل ..

وقد طلبت السلطات السودانية من وكالتي اغاثة عربيتين مغادرة السودان على الفور نتيجة ثبوت علاقتهما بعملية ترحيل اليهود الاثيوبيين ، وقال المدعى العام السوداني أنه سيبحث امكانية السماح للموكلتين باستئناف عمليات الاغاثة في السودان ، لكنه يتعين مغادرة موظفيهما أولا ..

وأشار الى أن الوكالتين هما : لجنة الهجرة الكاثوليكية ، والوكالة الطوعية المشتركة (١)
ثم في ٢٢ يناير ٨٦ اصدرت محكمة أمن الدولة في السودان ان حكما ببراءة الاربعة المتهمين في قضية تهريب يهود الفلاشا ، وهم من كبار ضباط جهاز أمن الدولة السابق ، وذكر رئيس المحكمة انه قضى ببراءتهم بعد أن تحولوا الى شهود اتهام في القضية وادلوا بتفاصيل وحقائق صحيحة حول القضية .

وأضاف القاضي عبدالرحمن عبده رئيس المحكمة أن اللواء عمر محمد الطيب النائب الاول للرئيس السابق جعفر نمري أصبح هو للمتهم الوحيد في قضية تهريب الفلاشا ..

وفي ٣٠ مارس ٨٦ أصدرت محكمة أمن الدولة السودانية حكما بالسجن لمدة عشرين عاما على اللواء معاش عمر محمد الطيب النائب الأول للرئيس الجمهورية السابق ورئيس جهاز أمن الدولة المحلول في السودان ، بتهمة استغلال نفوذه وممارسة الارهاب والاختلاس ، هذا في الوقت الذي يحاكم فيه اللواء عمر الطيب في قضية يهود الفلاشا وهو - كما سبق - للمتهم الوحيد فيها .

ثم في ٥ ابريل ٨٦ قضت محكمة أمن الدولة في السودان - بسجن اللواء الطيب لمدة ٣٩ عاما وستة اشهر لادانته في التواطؤ مع المخابرات الامريكية والاسرائيلية (الموساد) في تهريب يهود الفلاشا من السودان الى اسرائيل وكذلك بتهمة الخيانة والتجسس ..

كما قضت المحكمة أيضا بتفريجه ب ٢٤ مليون جنيه (٦ ملايين دولار) حيث وجهت اليه تهمة الاتراء الحرام لحصوله على مليوني دولار من المخابرات الامريكية مقابل عملية نقل الفلاشا الى اسرائيل ..

هذا .. ولم يكتف المحامي الأول للنياية العامة في السودان بذلك ، بل صرح في ٤/٦ بأنه سوف يستأنف الحكم الصادر ضد عمر الطيب حيث يرى المحامي الأول صادق الشامي ان هذا الحكم لايتناسب مع خطورة الجرائم المنسوبة الى الطيب ..

... وكان القاضي قد ذكر في حيثيات الحكم أنه لم يصدر حكما باعدام الطيب لان الأدلة كانت فقط عبارة عن شهادات أربعة من الضباط المتواطئين مع الطيب وقد أصدر النائب العام عفوا عنهم .

أما على الجانب الآخر وهو قضايا الرشوة والفساد الاقتصادي بوجه عام فلن تقدم هنا الا نماذج قليلة من الاجراءات التي اتخذتها الحكومة والقضاء تجاه هؤلاء المفسدين الذين يتمون لنظام ثمري .

فقد سبق أن أفضنا الحديث عن هذا الجانب في مواضع اخرى ..

- في ٧ ديسمبر ١٩٨٥ أصدرت محكمة الدولة الخاصة في السودان حكما بالسجن عشر سنوات مع النفاذ ، أو الغرامة خمسة ملايين جنيه صد الدكتور بهاء الدين أديس مساعد الرئيس السابق ثمري بعد ثبات أدانته بالساس بالاعتصاد الوطني . وجاء هذا كأول حكم قضائي يصدر ضد أحد المسؤولين عن النظام السابق ، وكان من بين التهم التي أدين بها : سملحه للملياردير السعودي خاشقجي بالتدخل في الشئون السياسية والاقتصادية للبلاد وتمكينه من الحصول على كل انتاج القطن السوداني وتحويل المؤسسات المؤمعة والمصادرة في السودان الى خاشقجي لادارتها فضلا عن اخضاع شركة الخطوط الجوية السودانية لسيطرة رجل اعمال سعودي اخرين وتوقيع عقد شراء طائرات نالفة بمبلغ ١,٥ مليون دولار ..

- ثم في أول يناير ١٩٨٦ قررت محكمة الخرطوم الافراج عن رشيد طاهر بكر النائب العام السودان السابق بكفالة ٥٠٠ ألف جنيه وكان ضمن سبعة متهمين بالرشوة والمتاجرة غير المشروعة في البترول ..

ثم في ١٦ يونية ١٩٨٦ صدر حكم آخر من احدى المحاكم السودانية بحبس الزبير رجب رئيس الهيئة الاقتصادية في عهد نميري لمدة ٤٩ سنة وتغريمه مبلغ ٨٠٠ ألف دولار تعويضا عما وصفته المحكمة بارتكابه جرائم اقتصادية إبان توليه منصبه وإلحاقها تخريب الاقتصاد الوطني وتكوين ثروة طائلة بالسبل غير المشروعة ، وأمرت المحكمة بتحصيل الغرامة منه عن طريق بيع ممتلكاته وعقاراته ..
هـذا ..

الى جانب اجراءات تطهير اكثر حساسا ضد من وجهت اليهم تهم سياسية وتهم اقتصادية مصاحبة ..

فقد اصدرت احدى المحاكم السودانية في ١٩٨٦/١٢/١١ حكما بالسجن المؤبد على اربعة من كبار الضباط في نظام حكم الرئيس السابق نميري وذلك بتهمة الاشتراك مع نميري في تدبير الانقلاب العسكري الذي وقع في ١٥ مايو ١٩٦٩ وأثنى بنميري الى السلطة .

والضباط الأربعة هم - أبو القاسم محمد ابراهيم نائب الرئيس السوداني السابق
- زين العابدين محمد أحمد عبدالقادر وزير الشباب والرياضة السابق ،
- خالد حس عيسى وزير الدفاع السابق .

- ملمون عوض أويديز مسئول الاتحاد الاشتراكي سابقا (١)

وقد وجهت الى المحكوم عليهم تهمة هدم السلطة الشرعية وتخريض قوى مسلحة على انفراد الى السلطة القائمة ، وقررت المحكمة فصل قضية المتهمين الاول والثاني الخاصة بالثراء الحرام واحالتها الى محكمة منفصلة للنظر فيها في وقت لاحق ..

وكان السيد عمر عبدالعاطي النائب العام السوداني قد امر في ١٩٨٥/٦/٢٠ في اعقاب انتفاضة ابريل ١٩٨٥ بتشكيل لجنة للتحقيق مع مدبري انقلاب مايو ١٩٦٩ وكان في مقدمتهم الرئيس السابق جعفر نميري ..



(١) كانت محكمة أمن الدولة بالخرطوم قد دعت في ١٩٨٦/٣/٣٠ طلب الدفاع لتبينة هؤلاء الضباط الاربعة اللذين شاركوا في انقلاب نميري ١٩٦٩ ضد الرئيس اسماحيل الأردى .

الفصل (٧)

دستور المرحلة الانتقالية

عرفنا حتى الآن في تاريخ التجربة الديمقراطية في السودان عدة صائير ، الا أننا لمن نعرف خلال هذه المدة دستورا دائما كتب له البقاء ، وهنىء به شعب السودان زمنا طويلا .. ولذا فان من اهم اهداف الانتفاضة الديمقراطية الأخيرة في السودان هذا الهدف السلى النبيل ، أن يكون للسودان دستور دائم ..

وللتذكرة نشير الى أنه هناك دستورا حكم البلاد في فترة الحكم الذاتى عرف بدستور الحكم الذاتى من ١٢ فبراير ١٩٥٣ وحتى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ حيث انتهى العمل به بإعلان استقلال السودان ، ثم صدر دستور مؤقت عن البرلمان السودانى عام ١٩٥٦ في أول يناير ثم تم تعديله في عام ١٩٦٤ تحت اسم دستور السودان المعدل ، ثم أصدر جعفر نميرى دستورا خاليا من الديمقراطية عام ١٩٧٣ ولما قامت ثورة ابريل ١٩٨٥ علفت العمل به .. ثم صدر في ظلها الدستور المؤقت للمرحلة الانتقالية .

وتم توقيع هذا الدستور من جانب الفريق أول عبدالرحمن سوار الذهب رئيس المجلس العسكرى الانتقالى الحاكم في السودان في ١٠ أكتوبر ١٩٨٥ وذلك بحضور الدكتور الجزولى رئيس وزراء الحكومة المدنية المؤقتة وعضاء المجلس العسكرى ومجلس الوزراء وممثل الاحزاب السياسية .. وبدأ العمل به في ١١/١٠/١٩٨٥ - وأعلن آنذاك ان هذا الدستور سيجرى العمل به حتى ابريل ١٩٨٦ حيث يحل موعد انتخاب الجمعية التأسيسية وانتقال السلطة للمدنيين . وهذا الدستور المؤقت - أكتوبر ١٩٨٥ - قد استمد مواده من دستور ١٩٥٦ الذى سته البلاد ابان عهد الاستقلال ، ويقضى الدستور بأن تكون الشريعة الاسلامية والاعراف هى أساس التشريع وأنه سيكفل حرية الرأى والعقيدة والمساواة والعدالة الاجتماعية ، واحترام مبادئ الديمقراطية التى يقوم عليها تشكيل الاحزاب السياسية ..

وأعلن أيضا أنه سيجرى تعديل القوانين المعمول بها آنذاك في ضوء الدستور الجديد والذى وافقت عليه قيادات الاحزاب السياسية والفتابات السودانية وطبقا لهذا الدستور تم تغيير اسم الدولة الى « جمهورية السودان » وحلقت كلمة الديمقراطية التى ادخلت على الاسم في عهد نميرى . وبعد انتهاء الانتخابات الخاصة بالجمعية التأسيسية في ابريل ١٩٨٦ والتى ستحدث عنها في

حينها في الصفحات القادمة ، أعلن الصادق المهدي زعيم حزب الامة الذى فاز بالأغلبية أن الجلسة الافتتاحية للجمعية ستقتصر على التصديق على هذا الدستور المؤقت الذى وافقت عليه الحكومة المؤقتة .

ويلاحظ أن هذا الدستور قابل للتعديل سواء قبل أو بعد قيام الجمعية التأسيسية ففي خلال الفترة الانتقالية السابقة على قيام الجمعية يمكن تعديله عن طريق اجتماع مشترك بين المجلس العسكرى الانتقالي ومجلس الوزراء ، ويتمين لاقرار التعديل أن يوافق عليه ثلثا اعضاء المجلس العسكرى ومجلس الوزراء ، أما بعد قيام الجمعية التأسيسية فان من حقها وفقا لنص الدستور المؤقت أن تقبل هذا الدستور أو أن ترفضه كلية أو أن تعدله ..

وقد برز التوجه الديمقراطي لهذا الدستور في مواد مختلفة (راجع المواد ٦ ، ٧ ، ٨ ، ١١ ، ١٢) ، يضاف الى ذلك ماقرره من حريات وحقوق وضمانات كافية للقضاء وأساليب الممارسة السياسية للقوى المختلفة ، وانظر في شأن هذه الحقوق والحريات في هذا الدستور المواد ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١) .. وتحقيقا لحماية الحقوق والحريات المذكورة تكفل دستور ١٩٨٥ المؤقت ثلاث ضمانات أساسية تحقق الدفاع الفعال عن هذه الحريات والحقوق ، وقد وردت تلك الضمانات في المواد ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٢ من الدستور : ..

ثم أورد هذا الدستور أيضا قاعدتين عامتين فيما يتعلق بتقييد الحقوق والحريات وفيما يتعلق بالمساواة بين المواطنين في شأن التمتع بها ، وهاتان القاعدتان تعدان من أرقى المستويات التى بلغتها الديمقراطيات والاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بحماية الحقوق والحريات . جاءت القاعدة الأولى في المادة ٣٣ حيث نصت على أنه لايجوز تقييد أى من الحقوق والحريات المكفولة بموجب هذا الدستور الا بتشريع صادر من السلطة التشريعية بهدف حماية الامن العام أو الاداب العامة أو الصحة العامة أو سلامة الاقتصاد الوطنى .

ووردت القاعدة الثانية في المادة ١٧ حيث نصت على :

١ - جميع الاشخاص في جمهورية السودان سواسية أمام القانون . .

٢ - المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات وفى فرص العمل والكسب دون تمييز بسبب المولد أو اللون أو الجنس أو الدين أو الرأى السياسى ..

واتساقا مع هذا التوجه الديمقراطى فقد أقام الدستور نظاما ديمقراطيا للسلطات الحاكمة في الفترة التالية لانتخاب الجمعية التأسيسية يأخذ بالنمط المسمى بنظام حكومة الجمعية ، وذلك كرد فعل عنيف لنظام الحكم الذى أقامه نميرى في ظل دستور ١٩٧٣ الملغى ..

الفصل (٨)

ميثاق الدفاع عن الديمقراطية

١٨ نوفمبر ١٩٨٥ :

وقعت قوى الاحزاب والتجمعات السياسية والاتحادات بالسودان في ١٨ نوفمبر ١٩٨٥ ميثاق الدفاع عن الديمقراطية ، وذلك في احتفال كبير نظمته الامة العامة للتجمع الوطني والموقعون عليه هم : ممثلو كل من المجلس العسكري الانتقالي ، الحزب الاتحادي الديمقراطي ، حزب الامة ، حزب البعث العربي ، واحزاب : منظمة السودان ، تجمع السياسيين الجنوبيين ، التجمع النقابي ، سائو ، اللجان الثورية ، منظمة العمل الاشتراكي ، المؤتمر السوداني الافريقي ، الوطني الاتحادي ، اتحاد جبال النوبة ، الشورى السوداني ، الاشتراكي العربي الناصري ، العمال والمزارعين ، الاتحاد النسائي ، ثم أعلن أن صورا من هذا الميثاق ستودع في الأمم المتحدة ، منظمة الوحدة الأفريقية ، وجامعة الدول العربية .

وقد حدد الميثاق النظام السياسي للبلاد وقال انه نظام ديمقراطي قائم على تعدد الاحزاب وسيادة الشعب واحترام القانون واستقلال القضاء وحماية حقوق الانسان ، ودعا الميثاق لحماية هذا النظام ، ثم نص على ان القوات المسلحة هي مؤسسة قومية للدفاع عن وحدة اراضي السودان ونظامها الديمقراطي الا انه يجب على الجيش ألا يتدخل في الامور السياسية إلا من خلال رئيس الدولة ، ثم تضمن الميثاق الدعوة الى العصيان المدني وتشكيل جبهة للمقاومة في حالة وجود أية محاولة لخلق ديكتاتورية مدنية أو عسكرية وأكد على أن أية قوة أجنبية تعترف أو تؤيد الديكتاتورية في السودان يجب أن ينظر اليها باعتبارها عدو للشعب السوداني ..

.. وقال الميثاق ان شعب السودان لن يلتزم بأية ديون اجنبية أو اتفاقيات أو معاهدات يتم توقيعها في ظل أي حكم ديكتاتوري مقبل ..

.. انظر نص ميثاق الدفاع عن الديمقراطية (١٩٨٥/١١/١٨) في الملاحق بنهاية هذا الكتاب ..

هذا .. ويؤخذ في الاعتبار هذه التعليقات الهامة على هذا الميثاق الذي يعد نقطة مضيئة في تاريخ الكفاح الديمقراطي لشعب السودان (١) :

(١) رابع : جمال عبدالجواد ، الامرام ، في ١٩٨٥/١١/٢٧ .

أولاً : وقعت أغلب القوى السياسية السودانية على الميثاق لافرق بين يمين ويسار أو شمال وجنوب أو نقابات وأحزاب أو قوى تقليدية وأخرى حديثة وهو ما يعكس عمق التأييد الذي أصبح الخيار الديمقراطي يحظى به في السودان ..

ثانياً : هناك قوتان أساسيتان لم تشاركا في التوقيع هما جيش تحرير الشعب السوداني في الجنوب والاقوان المسلمون في الشمال ، فإذا كان من الممكن تصور موقف الثوار الجنوبيين فمطالبهم تتجاوز المطالبة الديمقراطية لتشمل إعادة صياغة مجمل العلاقة بين الجماعات العرقية والدينية واللغوية المختلفة في السودان ، فان من الصعب فهم موقف الاخوان المسلمين الذين قد يفسر موقفهم هذا بأنهم يعارضون الاختيار الديمقراطي وانهم تحالفوا مع نهري في السنوات الأخيرة من حكمه .

ثالثاً : ان توقيع ممثل المجلس العسكري على الميثاق يعكس التزام الجيش باحترام الاختيار الديمقراطي ويرتبط بهذا تعهد القوى الموقمة على الميثاق بالامتناع عن العمل الحزبي في الجيش .

رابعا : وبالقدر الذي حاول فيه الموقعون على الميثاق التحوط ضد قيام الديكتاتورية فقد اتفقوا أيضا على طريقة لمواجهة حال قيامها وذلك باللجوء الى اسلوب الاضراب السياسي والعصيان المدني وهو الاسلوب الذي أجاد الشعب استخدامه في اسقاط الديكتاتورية العسكرية عامي ١٩٦٤ ، ١٩٨٥ ونص الميثاق على أن يكون اللجوء لهذا السلاح تلقائيا بمجرد الاعتداء على الديمقراطية ، غير أن هذا النص الايجابي قد تظهر له في الممارسة بعض الجوانب السلبية ، وذلك اذا اعطت كل قوة منفردة نفسها الحق في اعتبار إجراء ما يمثل انتهاكا للديمقراطية بما يمنحها الحق في اعلان العصيان ، وهو ما قد يؤدي بالبلاد الى الدخول في حالة من عدم الاستقرار قد تكون هي نفسها سببا لعودة الديكتاتورية . ولتجنب هذا الاحتمال يجب التمسك بالتجمع الوطني لانقاذ البلاد والحفاظ عليه في حالة يقظة وحيوية دائمة تسمح له بأن يكون اطارا تنظيميا جاهزا بصورة دائمة لالتفافاض على منتهكى الديمقراطية ولتحجيم الشطط الذي قد يقع فيه هذا الطرف أو ذاك .

وعلى أي حال لقد ضرب الشعب السوداني بهذا الميثاق مثلا لكل الشعوب العربية في احترام الديمقراطية والاستماتة في الدفاع عنها ، وهو المثل الذي ربما يكون تعميمه في بلاد عربية أخرى طريقا الى خروج العالم العربي من عصر التسلط والقهر السياسي .. ولكن للأسف ...

في الوقت الذي ننظر فيه الى هذا التجمع الوطني كحاضنة اجتماعية للديمقراطية في السودان ونراه درعا أبقي وأكثر أمت للحفاظ على الديمقراطية من ميثاق المحافظة على الديمقراطية نفسه ..

في هذا الوقت نرى القوى السياسية تتسرب من هذا التجمع الواحدة تلو الاخرى ، اما بالانسحاب أو بتجميد العضوية ..

فقد جمد الحزب الاتحادي الديمقراطي عضويته في التجمع الوطني في آخر نوفمبر ١٩٨٥ .
- ثم قرر الحزب الوطني الاتحادي تجميد عضويته في التجمع أيضا وأوضح في بيان أصدره في منتصف ديسمبر ١٩٨٥ أن التجمع أصبح يسير في اتجاهات تعرقل تحقيق اهداف الثورة في انتجاز التغيير الثوري الفعال للقضاء على آثار نظام مايو واتهم الحزب الامانة العلة للتجمع ورئاسته بسوء التنظيم والتهاون الذي ادى لعدم تنفيذ قرارات التجمع واجهاض كل محاولات الاصلاح ..
- ثم اعقب ذلك انسحاب الاخوان المسلمين منه أيضا .

- ثم أعلن بعد ذلك وفي ٢٤ ديسمبر ٨٥ اتحاد طلاب جامعة الخرطوم انسحابه من التجمع النقابي والوطني بالسودان . وجاء في مذكرة للاتحاد رفعها للامانة العامة للتجمع النقابي أن التجمع يعمل بكل قوة لالغاء قوانين الشريعة الاسلامية وأنه أصبح واجهة لتنظيمات اليسار ..
وقالت المذكرة ان التجمع تسبب أيضا في تأخير انعقاد المؤتمر السنوي واعاقة مجلس الوزراء وتعطيل حركة الانتاج ..

وشن كذلك اعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد هجوما عنيفا على التجمع النقابي وذلك في لقاء هؤلاء الاعضاء بالطلاب مساء ١٣ ديسمبر ١٩٨٥ ووصفوا التجمع بأنه يعمل على تعطيل الانتخابات القادمة وأنه أصبح يمثل الاتحاد الاشتراكي المنحل ..



الفصل (٩)

قانونا تنظيم العمل الحزبي والعمل الصحفي :

حتى منتصف مايو ٨٥ كان هناك أكثر من عشرين طلبا تقدمت بها أحزاب سودانية لإصدار صحف تعبر عن آرائها ، الأمر الذي أسرع بتليته مجلس الوزراء فكلف لجنة قانونية بوضع صياغة لقانونين ينظم أحدهما النشاط الحزبي والآخر ينظم النشاط الصحفي ..

وبنهاية يوليو ٨٥ كانت حكومة د . الجزولي قد انتهت من اعداد مشروع قانون الصحافة .

وقد تم إلغاء قانون الصحافة والمطبوعات (١٩٧٣) لأنه مقيد للحريات وأجيز القانون الجديد بواسطة الحكومة الانتقالية ..

وكفل القانون الذي وضعته نخبة من المختصين قيام صحافة حرة نزيهة ويشترط الحصول على ترخيص لإصدار أى صحيفة وإثبات أهلية المتقدم ماليا وفنيا ويؤكد مسؤولية رئيس التحرير قانونا عما يصدر في صحيفته كما يشترط اعداد حسابات مستوفاة يقوم المراجع العام بمراجعتها وتوضيح مصادر التمويل وان يكون رئيس التحرير كامل الأهلية حسن السمعة لم تسبق ادانته في جريمة تمس الشرف والاخلاق ..

ويكفل القانون الجديد قدرا كبيرا من الاستقلال للصحافة ويضع المنازعات الخاصة بها أمام المحاكم مما يعنى أن الصحف لايمكن إيقافها بقرار ادارى كما كان الوضع في القانون السابق ..

كما ينص على قيام مجلس للصحافة والمطبوعات يخضع لاشراف مجلس الوزراء من مهام هذا المجلس تنظيم العمل الصحفي وتوفير فرص التدريب للصحفيين . ويتشكل المجلس من رئيس يعينه رئيس الوزراء وممثلين لأصحاب الصحف ونقابة الصحفيين ورؤساء التحرير ووزير الثقافة والاعلام ومدير المطبعة الحكومية وستة أعضاء من بينهم سبعة يعينها مجلس الوزراء بالتشاور مع حكام* الاقاليم وقاضى متقاعد يعينه رئيس القضاء ..

كما ينص القانون على تخصيص جزء من مال الضمان الاجتماعى للصحفيين ولايلزم الصحف بالكشف عن مصادر أخبارها أو يهددها بالتعطيل الادارى ..

أما ما أثير بشأن أن القانون الجديد هو السبب في تلنى مستوى بعض الصحف - خاصة بعد الممدد الكبير الذى صدر منها في ظله - فأجيب عليه بأن تركيز الحريات الأساسية يعنى بالضرورة

كفالة حقوق الأفراد في إصدار الصحف بصرف النظر عن مستواها أو أدائها اذا يترك ذلك للقراء (١) .

أما عن قانون الأحزاب الذي صدر في ديسمبر ١٩٨٥ فينص على انه لايسمح للأحزاب السياسية بحمل اسلحة أو تكوين ميليشيات أو قبول أموال أجنبية ، وانما عليها الاعتماد على التمويل الذاتي عن طريق اشتراكات اعضائها وتبرعاتهم ، ومنع التمويل من الخارج حتى لو كان من سوادنيين في المهجر ، واشترط على كل حزب تقديم اعلان موقع من خمسين من اعضائه على الأقل ، يحدد أهدافه السياسية ومصادر دخله وتمويله بشرط عدم معارضته لمبادئ الدستور ، وان تراعى أهدافه الوحدة الوطنية والنظام الديمقراطي ، وان يتميز برنلجه تميزا واضحا عن برامج الأحزاب الاخرى . .

واكد القانون عدم شرعية قيام أى فرع لحزب ما خارج حدود السودان .
وقد قولت هذه الضوابط التي تضمنها القانون بردود فعل متبائية من جانب القوى السياسية المختلفة . .

فمن هذه القوى من رحبت بالقانون ، ومنها من اكتفت بالتحفظ على بعض نصوصه ومنها من رفضته واعتبرته مصادرة على حرية الأحزاب في الحركة والنشاط .
فالجبهة الاسلامية - الاخوان المسلمون - أيدت قانون الأحزاب هذا . .
وحزبا الأمة والاتحاد الديمقراطي أيداه أيضا ، مع بعض التحفظات .
أما معظم التجمع الوطنى والقوى والأحزاب اليسارية ، فقد عارضت بشدة ، ووضفت هذا القانون بأنه يكبل الديمقراطية ويقتلها . .



الفصل (١٠)

قانون الانتخابات

كما سبق أن أشرنا فإن من أبرز مهام الحكومات الانتقالية أن تجرى انتخابات حرة نزيهة لجمعية تأسيسية أو برلمان ، يختاره الشعب ليكون المؤسسة الأولى لحكم هذا الشعب كما يقضى بذلك المنهج الديمقراطي ، الذى ارتضاه الشعب أسلوبا يحكم به ..

وعلى هذا الدرب سارت الحكومة الانتقالية فى السودان ، ولم تمض أربعة أشهر على الانتفاضة الشعبية فى السودان ، الا وكانت الحكومة الانتقالية فيه قد انتهت من اعداد مشروع قانون الانتخابات ، وكان ذلك على وجه الدقة فى نهاية يوليو ١٩٨٥ ، وقبل نهاية نوفمبر ١٩٨٥ صدر أهم قانون يمكن ان يصدر فى الفترة الانتقالية الفاصلة بين الحكم العسكرى وتسليم السلطة الى الحكم المدنى ، ونعنى به قانون الانتخابات ..

وجدير بالذكر أن هذا القانون الذى اقره المجلسان العسكرى والوزارى قد عارضته كل القوى السياسية فيما عدا الجبهة الاسلامية ، والحزب الاتحادى الديمقراطى ، فقد تم رفض مطالب القوى السياسية بمنح دوائر خاصة فى الانتخابات للقوى الحديثة من المزارعين والعمال والمهنيين والجنود والنساء وهى القوى التى لعبت دورا حاسما فى الاطاحة بنميرى ..

هذا .. وقد تقرر طبقا لهذا القانون ، أن تجرى الانتخابات بالأسلوب الفردى وليس بأسلوب

القائمة ..

وقد قسم هذا القانون دوائر الخريجين الى دوائر اقليمية ، أى جعل الترشيح لهذه الدوائر قوميا ، ولكن التصويت يجرى فى الاطر الاقليمى .. أى بدلا من أن يصوت الخريج لكل دوائر الخريجين على مستوى السودان كله - ٢٨ دائرة للخريجين - كما كان معمولا به من قبل ، أصبح على الخريج ان يصوت لمرشحي الخريجين فى دائرته الجغرافية فقط ..

وجدير بالذكر ايضا ، فان ظاهرة تمثيل الخريجين فى الجمعية التأسيسية هى ظاهرة متواجدة منذ بداية النظام النيابى فى السودان ، ويقصد منها اثراء الحياة البرلمانية بتواجد عناصر ذات وعى سياسى وثقافى ارفع من القوى التقليدية والتى تتسم بها الدوائر الجغرافية ، التى يغللب عليها الطابع القبلى والعرقى والطائفى ..

وكانت دوائر الخريجين خمسة فى الجمعية التأسيسية الأولى ، وخمس عشرة فى الأخيرة ،

وأصبحت في القانون الجديد ثمان وعشرين دائرة ، وهذا الوضع في نظر الصديق المهدي رئيس حزب الأمة - أضر بتوازن الخريطة السياسية والتي أحل بها أيضا استبعاد القوى الحديثة - ومنها الجيش - من المعادلة الأساسية ..

وقد عرف قانون الانتخابات الجديد « الخريج » بأنه الحاصل على شهادة من الجامعات والمعاهد العليا والكلية التابعة للدولة ، وقد خصص للخريجين ٧٨ مقعدا من اجمالي مقاعد الجمعية التأسيسية (٣٠١) ولذلك يكون عدد المقاعد المتبقى (٢٢٣) هو الخاص بالنوازل الجغرافية حيث تمثل كل منها (٢٢٣ دائرة جغرافية) بمقعد في البرلمان او الجمعية التأسيسية ..

وسيرا في ذات السبيل الرامي الى الديمقراطية وتسليم السلطة للشعب قام المجلس العسكري في ٢١ نوفمبر عام ١٩٨٥ بالتصديق على قانون انتخابات الجمعية التأسيسية وهو مشروع طرح على اوسع نطاق للبحث وأبداء الرأي حوله بواسطة كافة القوى السياسية والتقائية والشعبية بمختلف اتجاهاتها وتم في أعقاب ذلك تشكيل اللجنة القومية للانتخابات التي ستشرف على انتخابات الجمعية التأسيسية ..

وفوق كل هذه الضوابط ، صدر قانون جديد لمنع الأساليب الفاسدة التي تؤثر على انتخابات الجمعية التأسيسية ومجالس الحكم المحلي والاقليمي بأى شكل ، ويجرم هذا القانون عمل كل من يؤثر أو يشرع في التأثير على سير الانتخابات ، أو يؤثر على سلوك المشاركين في العملية الانتخابية ..

والخلاصة : انه بقدر ماتوفر في السودان من حرية للعمل السياسي والتعدد الحزبي والفكري والصحفي ، بقدر مابرزت ضوابط لوقف الفوضى ، ومحاربة النزاعات الديكتاتورية وحماية الديمقراطية ، واحاطة العملية الانتخابية بالترقبة بقدر كبير من الضمانات ..



الفصل (١١)

محاولات التآمر على السلطة الانتقالية

المحاولة الأولى :

في أوائل يوليو ٨٥ قرر المجلس العسكري الانتقالي عزل ١٢ ضابطاً من الجيش السوداني وأحالهم الى التقاعد لأسباب سياسية تتعلق باتجاهاتهم الفكرية .. وإعلنت مصادر هذا المجلس أن هؤلاء الضباط كانوا يخططون للقيام بأنشطة سياسية داخل صفوف الجيش حيث أنهم كانوا من كبار ضباطه ، بل ذكر المراقبون في الخرطوم أن هؤلاء الضباط كانوا يخططون للقيام بانقلاب عسكري ..

وهكذا منذ الشهور الأولى لانتظام الحياة السياسية في السودان بعد انتفاضة إبريل ١٩٨٥ الرائعة ، نرى هذا العبث الذي لاجدوى منه ، الا النيل من التجربة النموذجية على أرض السودان .

ولم تتوقف مسيرة التآمر على السلطة الانتقالية عند هذا الحد ، بل تكررت ، وبأساليب مختلفة ، بل وبالتعاون مع أطراف أجنبية لاهداف لها الا اجهاض الديمقراطية في السودان حتى لا تسرى عدواها - ونعمت العدوى - في المنطقة ، بل في العالم الثالث ، الرائد اقتصاديا وسياسيا .

وتكررت محاولتان أخريان في سبتمبر ثم ديسمبر من نفس العام ١٩٨٥ الى جانب محاولة فؤاد مكي المشهورة في إبريل ١٩٨٦ .

المحاولة الثانية :

لم يمر شهران حتى وقعت المحاولة الثانية ..

فقد أعلن في مساء الثامن والعشرين من سبتمبر ١٩٨٥ حظر التجول في الخرطوم ابتداء من العاشرة مساء وحتى الخامسة صباحا وذلك بعد ساعات من اعلان د . الجزولي رئيس الوزراء وجود مؤامرة للاستيلاء على السلطة بالتعاون مع دولة أجنبية ، وقد وقعت هذه المؤامرة أو هذا التمرد في صفوف الجيش بهدف الاستيلاء على السلطة والعاصمة بعد اغتيال اعضاء المجلس العسكري واطفاء مجلس الوزراء وثلاثة من القادة الحزبيين في السودان . د . د . الجزولي بهذا أن المؤامرة كانت تستهدف ضرب الممارسة الديمقراطية والهوية القومية للشعب السوداني ..

وكانت خطوط المؤامرة قد اكتملت صباح الثامن والعشرين من سبتمبر بتوزيع منشور يحمل اسم المنظمة الأفريقية لتحرير الجنوب تم توزيعه على نطاق واسع بهدف تنمية روح العداء بين فئات الشعب السوداني ، وعلى أثر ذلك عقد المجلس العسكري الانتقالي ومجلس الأمن القومي اجتماعين لدراسة الأوضاع الأمنية في العاصمة السودانية . وبعد الكشف عن المؤامرة أكد د . الجزولي اعلان حالة الطوارئ .

وحتى نهاية سبتمبر كان عدد المعتقلين في اطار هذه المحاولة الفاشلة ١٦٣ من العسكريين والمدنيين وشمل ضباطا علميين ومتقاعدين . ثم تم الكشف عن علاقة المحاولة بالتمرد في الجنوب بقيادة جارانج وكذلك في تورط الحزب القومي السوداني بقيادة الاب فيليب عباس غبوش وهو - الحزب - من أحزاب جبال النوبة في غرب السودان .

المحاولة الثالثة :

على جانب آخر أعلن اللواء عباس مدني وزير الداخلية السودانية أن قوات الامن اعتقلت في ١٢/١٢/١٩٨٥ خمسة من أعضاء تنظيم يسمى « الجهاد الاسلامي » كانوا يوزعون منشورات تهدد باغتيال السياسيين والوزراء السودانيين وحكام الاقاليم .. وكان المتهمون قد وزعوا هذه المنشورات على المصلين عقب صلاة الجمعة ١٩٨٥/١٢/٦ في المسجد الكبير في الخرطوم وقد بعثوا بها ايضا الى صحيفتين حزبيتين . كما تلقى بعد ذلك وزير الداخلية تهديدا كتابيا من هذا التنظيم بنسف مقر الوزارة مسلم تستجب لمطالب التنظيم الا انه لم يكشف عن طبيعة هذه المطالب ..

كما لم يتضح أيضا هل هذا التنظيم له علاقات بجماعة الجهاد الاسلامي اللبنانية أم لا .

- . -

* محاولة فؤاد مكي مارس/ أبريل ١٩٨٦ :

في أول ابريل ١٩٨٦ أعلن عباس مدني وزير الداخلية السوداني أن السلطات السودانية أحبطت مؤامرة جديدة دبرها أنصار الرئيس السابق نميري تهدف الى زعزعة استقرار السودان ، والاطاحة بنظام الحكم القائم واغتيال قائدته لاعادة نميري الى السلطة .

وقال الوزير انه بعد مراقبة الاتصالات بين نميري وأنصاره في السودان تم اعتقال مدير للمؤامرة وهو رجل أعمال سوداني يدعى فؤاد أحمد مكي الذي كان يشغل منصب رئيس ننادي الفروسية وشخص آخر يدعى عبدالقادر اعترفه بأنه كان يحمل رسالة من نميري الى مكي ، كما تم اعتقال عدد آخر من المتآمرين وأضاف الوزير أن الرسالة تضمنت تفاصيل خطة عودة نميري الى السلطة ، حيث

يتوقع القيام باضطرابات يليها القيام بعمل عسكري ثم اغتيال قادة الحكومة الانتقالية .
وقالت وكالة الأنباء السودانية ان المتأمرين كانوا يسعون الى تجنيد ضباط الجيش للمساعدة في
اغتيال بعض المسئولين الذين تولوا السلطة بعد الاطاحة بنميري في ابريل ١٩٨٥^(١) .



(١) نظرا لما أثير حول علاقة نميري بهذه المحاولة فقد كان موقف القلمرة واضحا عل لسان مفهرها في المرفطرم الذي
أوضح للسلطات السودانية انه اذا ثبت فعلا أن نميري له علاقة بهذا النشاط فسوف تميد مصر النظر في موضع بقناه
نميري فيها .

الفصل (١٢) ثورة أبريل والعلاقات الأمريكية السودانية

وفي سبيل استعراض العلاقات الأمريكية السودانية خلال عهد نميري^(١) يمكن القول بأن السنوات الأولى للملك المهدي شهدت اغتيال السفير الأمريكي بالخرطوم ودبلوماسي أمريكي وآخر بلجيكي بواسطة أعضاء في حركة أيلول الأسود . .

ولم تأخذ العلاقات بين البلدين صورة مكثفة إلا في عام ١٩٨١ في أعقاب اغتيال السادات حين ترددت أنباء عن حشود ليبية على الحدود السودانية فقد شملت أمريكا النظام السوداني برعايتها وحمايتها العسكرية ، وقامت طائرات الانذار المبكر (ابواكس) بطلمات جوية لمراقبة الحدود مع ليبيا ورصد تحركات الجيش الليبي .

ويمكن القول بأن الدعم الاقتصادي كان هو الأقوى في استمرار نظام نميري فقد اندرج ذلك التعاون الأمريكي الاقتصادي السوداني تحت ثلاثة برامج رئيسية هي الاستيراد السلعي وبرنامج المساعدات في حقل التنمية والبرنامج الأمريكي العام . وشكل البلدان مجلسا اقتصاديا مشتركا للإشراف على نشاط الشركات الأمريكية في السودان وتشجيع القطاع الخاص الأمريكي على ولوج ميادين الاستثمار في السودان ، ودفع خطوات القطاع الخاص السوداني ، وكانت زيارات نميري إلى واشنطن مواسم هامة لتلقى المساعدات الاقتصادية .

وفي العامين الأخيرين لنظام نميري أبدت الولايات المتحدة قلقها وعدم رضاها عن سياساته وخاصة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية والطريقة التي بدأ بها النظام معالجة الأوضاع بجنوب السودان ، وقد هددت أمريكا بالفعل بقطع المعونات وإعادة النظر في مجمل سياساتها تجاه النظام السوداني وقد أوفقت أمريكا عام ١٩٨٤ عونا اقتصاديا للسودان يقدر بـ ١٩٤ مليون دولار .

وقد زار المستر بوش نائب الرئيس الأمريكي السودان بعد أن بدأت خطوط مؤامرة الفلاشا تنتشر في الاعلام الدولي ، وفسرت هذه الزيارة بأنها محاولة للبحث عن بديل سوداني مقبول بعد أن

(١) رابع و الاتحاد السوفياتي ل ٢٧/٦/١٩٨٦ ، ص ١٦ ، تحت عنوان : ملفات امام الحكومة السودانية ، والعلاقات السودانية الأمريكية بين التطبيع والتزقيق .

حوصر النظام شعبيا ودوليا ، وفي هذا الاطار قام جورج بوش بعقد لقاءات مع شخصيات سودانية هامة خلال الزيارة .

وكانت زيارة بوش هي قاصمة الظهر للنظام الذى بدأ يعاني من حشجة الموت وقرر نيميرى الاستجابة للضغوط الأمريكية ، وكانت خطوته الأولى هي اعتقال الاخوان المسلمين وعلى رأسهم د . حسن الترابى مستشاره للسياسة الخارجية . . . واتهمهم بسوء تطبيق الشريعة الاسلامية والتآمر على السلطة .

وقرر في نفس الوقت وقف اطلاق النار من جانب واحد في مواجهة جون قرنق للبحث عن حل سلمى لقضية الجنوب .

ولم تكن الولايات المتحدة راضية عن النفوذ الواسع للحركة الاسلامية في حكومة نيميرى لخشيته من تأثير الدعوة الاسلامية . . وعلى الرغم من أن الدعوة الاسلامية كانت سدا ضد النفوذ الشيوعي في المنطقة الا أن الادارة الأمريكية اعتبرت تطبيق الشريعة الاسلامية تطرفا من شأنه أن يحجم نفوذها في السودان نفسه ا .

والمعروف أن الولايات المتحدة ظلت تحت نيميرى على الالتزام بتوصيات صندوق النقد الدولى بطريق مباشر أو غير مباشر وايدت قلقها لسياسة نيميرى الرامية لأسلحة الاقتصاد السودانى وأثارت من خلال اجتماعات لجنة متابعة برامج الانعاش الاقتصادى التى تضم ممثلين للجنة الاستشارية ودول نادى باريس العديد من الأسئلة حول الربا ودفع الفوائد .

أما عن الموقف بعد الانتفاضة . . فنلمس الحذر من جاني هذه العلاقات ، تجاه بعضهما البعض . . ففى زيارة له للسودان بعد نجاح ثورة ابريل اكد شستروكرمر مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقية استمرار دعم بلاده للسودان بما في ذلك المعون العسكرية الا أن عددا من المسؤولين السودانيين أكدوا مرارا أن السودان لم يتلق عونا عسكريا أمريكيا بعد نجاح الانتفاضة الشعبية بل أن جهات سودانية تتهم الولايات المتحدة بازكاء نار الحرب في الجنوب وتقديم المعون للمعقيد قرنق الذى وصفته هذه الجهات بأنه عميل مزدوج اجتمع الشرق والغرب على مساعدته لمسح هوية السودان العربية الاسلامية .

وعلى الرغم من مؤشرات تدهور العلاقات خلال فترة الانتقال وبالذات على الصعيد الشعبى السودانى الذى شهد عدة موجات غضب ضد السياسات الأمريكية الا أنه يلاحظ أن الولايات المتحدة كانت الأولى في قائمة الدول المتقدمة للمعون للسودان لمواجهة آثار الجفاف والتصحر ، فقلعت عوناً في هذا الصدد بلغ حجمه أكثر من ٤٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٥ .



الفصل (١٣) الحكومة الانتقالية في الميزان

عقب قرار استبعاد تمثيل القوى الحديثة في البرلمان - والمعروف أن النقابات المهنية تعتبر ركيزة هذه القوى - أصدر التجمع النقابي السوداني الذي يمثل هذه القوى والذي كان له دور رئيسي في تفجير الانتفاضة الشعبية في ابريل ٨٥ والقضاء على نظام نميري من خلال تنظيم الاضراب السياسي العام والمشاركة في التظاهرات الضخمة ، أصدر بيانا أكد فيه انه رغم ان الفترة الانتقالية لم يبق منها سوى أسابيع الا انه لم يتم انجاز أى شئ خلال تلك الفترة من المهام التي تحددت في الميثاق الوطني ، وهو الميثاق الذي وقعت عليه الأحزاب والنقابات السودانية على مختلف اتجاهاتها السياسية غداة سقوط نميري .

وجاء في بيان التجمع النقابي أن نظام مايو ما يزال قائما من حيث الشكل والمضمون في سياساته وقوانينه ومؤسسته ورموزه على الرغم من مهام تصفية آثاره التي تصدرت مهام هذه الحكومة الانتقالية وكان أخطر ما جاء في هذا البيان هو اتهام التجمع النقابي للمجلس العسكري الانتقالي بمرقلة انجاز هذه المهام التي وردت في الميثاق الوطني للانتفاضة .

ولأننا بالطبع لم نكن أقرب الى ما جرى في السودان في تلك الفترة من أولئك الذي عاشوا الأحداث بل شاركوا في صنعها ، وفي مقدمتهم النقابات السودانية ، فسوف ننقل عن بيان التجمع النقابي المشار اليه والممثل لهذه النقابات أهم الانتقادات التي يمكن - على الأقل من وجهة نظر هذا التجمع - توجيهها للحكومة الانتقالية بشقيها المدني والعسكري وكيف قبلت هذه الانتقادات من جانب الشارع السوداني ، وأهم هذه الانتقادات هي :

(١) ترك الكثير من آثار مايو باقية والمقصود بذلك اطلاق بعض الوزراء الذين لم تثبت ضدهم أية تهم بمخالفات مالية وإدارية ، حيث يرى البيان أن المشاركة السياسية في النظام السابق تعد وحسبها في قانون الثوار جريمة إذ لا يمكن أن نتصور أن يترك المشاركون في نظام قهري وكانوا على مستوى قمته طلقاء ودرن رقيب أو حسيب .

(٢) لم يترك حل جهاز مخابرات نميري الا بعد أن خرجت الجماهير بعد يومين مطالبة بحله وقام المجلس العسكري بتصفيته دون حله مما أوحى بأنهم يريدون الاحتفاظ به ، وهو ذلك الجهاز الذي بطش بالشعب .

(٣) كان الأولى بالمجلس العسكرى أن يكون حكومة مدنية وفق دستور ١٩٥٦ المعدل سنة ١٩٦٤ من مجلس الوزراء ومجلس السيادة مدنيا ، واتسحاب قادة الجيش الى ثكناتهم بعد أن انتهت مهامهم في الانحياز لجانب الشعب واقضاء سلطة مايو .

(٤) ان حكومة السودان الانتقالية لم تطارد عملاء المخابرات الأجنبية الموجودين في السودان ولاطاردت أو نفت منظمات الاغالة العاملة داخل البلاد والتي ساهمت في ترحيل الفلاشا الى اسرائيل وأن هذا الوضع بنظر التجمع يمثل استخفافا بشئون كان لابد للحسم الثورى أن يلعب دوره فيها .

(٥) طالب البيان بالغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر وكذلك رأى أنه كان لايد من منع توقيع البروتوكول العسكرى مع ليبيا والاصرار على تسليم نميرى وليس التنصل من تسليمه ومطالبة تقديمه للمحكمة وتصفية قانون أمن الدولة وحل مشكلة الجنوب حلال سلميا . والسعى لتخفيف المعاناة عن الجماهير وتوفير سبل عيش أفضل ومريح لهم .

(٦) ان رئيس الوزراء قد شكر أمريكا من منصة الأمم المتحدة رغم أنها فعلت ما فعلت في السودان في قضية الفلاشا .

(٧) التباطؤ في اجراء المحاكمات والتي تم اقتصارها على اشخاص معينة .
هذا .. ولم تكن الحكومة الانتقالية ترد على مثل هذه الانتقادات الا بتبريرها بالالتزام بالقانون وأيضا التزامها بعدم التجريم بالشبهة لكي لا توثر الثارات المتصلة وحتى لا تجهض الديمقراطية في المستقبل .

واذا كانت هذه وجهة النظر الرسمية في الرد على هذه الانتقادات فتاتها متعلقة وموضوعة وهادئة أيضا ...

أما رد الفعل في الشارع السوداني فكان عنيفا حارا .. ذلك لأن بيان التجمع النقابى كان غير منصف وبه تجن كبير إذ اعتبر حصاد الحكومة الانتقالية صفرا . ولذلك اعتبر الشارع السودانى هذا البيان غائبا ومتشجعا بدون روية وقد نسبت هذه النقابات أنها كانت تسمح في تنفيذ الاضرابات المتواصلة ، فقط لتحقق مطالب الزيادة في الرواتب لأعضائها دون أن يكون هدفها أبيل من ذلك ، مما اعتبر موقفا سياسيا سلبيا من قبل التجمع النقابى تجاه الاقتصاد السودانى رغم أنه ألقضية الملحة في تلك الآونة .

أما عن السبب المباشر لاصدار التجمع لمثل هذا البيان فهو ذلك القرار الذى اتخذ باستبعاد تمثيل القوى في البرلمان مما هيح هذه القوى ولكن الناصحين لها يقولوا انه لا يجب أن يأخذ مثل هذا الموضوع - التمثيل - كل هذه الضجة ومن المناسب أن يرجع لبعد الحكومة الانتقالية ،

وتمت الإشارة تفصيلا الى هذا الموضوع ضمن حديثنا عن القوى الحديثة في الفصل الأول من الباب الرابع .

.. على كل حال فقد كانت هذه الانتقادات غير منصفة لانها تجاهلت كل تلك الانجازات التي قدمتها الحكومة الانتقالية حتى الآن ..

ثم تأتي بعد ذلك المفخرة الاسمية لهذه الحكومة والمجلس العسكري حيث أجريت الانتخابات الحرة النزهة ، والتي أفرزت للسودان خيرة ابنائه الذين اختارهم الشعب ليحكموه .



الباب الرابع
الانتفاضة الديمقراطية
بعد الانتفاضة الشعبية

تمهيد :

تحددت الاثنا عشر يوما الأولى من شهر إبريل ١٩٨٦ موعدا لاجراء انتخابات الجمعية التأسيسية التي ستولى وضع دستور دائم للسودان ، وهذه هي المهمة التي ظل السودان يتوق لانجازها منذ استقلاله قبل ثلاثين عاما فقد عرف السودان في هذه الفترة أربعة دساتير وعدة تعديلات دستورية بما ينبىء عن أن السودان المستقل ما زال يبحث عن شكل لنظامه السياسى . واستعدادا لهذه الانتخابات شهد المجتمع السودانى نشاطا كبيرا حاولت من خلاله القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة تحسين موالعها النسبية بشكل يجعلها أكثر قدرة على التأثير فى صياغة مستقبل السودان ، وتساعد ذلك الموقف حتى شهدت الحياة السياسية فى السودان ولادة الحزب رقم (٤٧) ، وهو حزب المؤتمر الوطنى ، والذي جاءت ولادته وسط تحفيزات لانتخابات عامة مثيرة للجدل .

ولم يكن من المتوقع قبل شهور من اجراء هذه الانتخابات انها ستتم بالشكل الذى تمت به ، أو انها ستكون خالية من التدخلات المفرضة ، أو أن المؤسسة العسكرية لن تتأى بنفسها عن الحفوض فيها لصالحها أو لصالح بعض الأطراف على الأقل ، وذلك نظرا لأن هذه كانت المرة الأولى التى تخوض فيها الأحزاب السياسية السودانية الانتخابات تحت شكل من أشكال الحكم العسكرى وهى تجربة نادرة فى النظم السياسية بصورة عامة ، فللجيش مصلحة مقترضة فى البقاء فى وضع متميز ، ولا ينسجم هذا مع قوله بالانسحاب من ممارسة الحكم والعودة الى الثكنات . ومن المؤشرات الهامة فى هذا السياق أن بعض أعضاء المجلس العسكرى الحاكم قد رجع فى تلك الفترة لاقتراح بتشكيل حكومة قومية يفهم منه أن تكون بديلا عن اجراء الانتخابات ، وهو الاقتراح الذى تم التراجع عنه بسبب المعارضة التى قابلته بها القوى السياسية الرئيسية ، ولكن اذا كانت الدلائل فى تلك المرحلة تشير الى أن الجيش سوف يقبل بصيغة العودة الى الثكنات فانه كان من المتوقع - وعلى الأرجح - أنه سيطر قوة مهيمنة من خلف الستار ، بحكم أنه أكثر المؤسسات السياسية تماسكا فى السودان ، وكذلك بسبب الحاجة الملحة اليه فى هذه الفترة لتأمين وحدة السودان ، وتكامل ترابه الوطنى .

هذه وجهات نظر أتى بها بعض المراقبين السياسيين^(١) ولكن ربما لا نصيب رؤيتهم هذه ، ويفعل الجيش وقادته فعلا كريما آمينا ينأى به عن الشبهات ، حين يؤدى الأمانة الى أهلها ، ويسلم السلطة للشعب كاملة ، وهذا ما ستوضحه الصفحات التالية .



الفصل الأول

خريطة القوى السياسية في السودان بعد ثورة أبريل ١٩٨٥

تمهيد :

كتبت أقلام سياسية كثيرة عن الخريطة السياسية للقوى الاجتماعية والحزبية على الساحة السودانية التي تهيء نفسها لخوض معركة انتخابية ساخنة في أبريل ١٩٨٦ ، ورغم صمود قانون جديد للأحزاب ، وقانون للانتخابات . وضوابط عديدة للعمل السياسي ، إلا أن التعددية الحزبية الكبيرة - تعدت الأحزاب الخمسة وأربعين حزبا ، وأطلقت حرية إصدار الصحف فصارت تصدر بالمئات يوميا واسبوعيا - أصبحت تمثل مشكلة من نوع جديد ، إذ على الناخب أو رجل الشارع العادي خاصة غير المنتمى الى حزب معين أن يلدق الاختيار حين يدلى بصوته في مثل هذه الانتخابات والتي ستقرر مصير البلاد ربما لسنوات عديدة قادمة .

فمن بين الأحزاب التي ظهرت على هذه الساحة ما هو جاد وما هو هازل ، ما هو قوى وما هو هش ، ودخلت هذه الأحزاب في مباراة شريفة تجلت فيها انتفاضة أخرى يفخر بها السودان ، وهي انتفاضة الممارسة الديمقراطية المثالية قبل وثناء الانتخابات كما سنرى ..

وعلى كل ، ففيما يلي سوف نعرض لخريطة القوى السياسية على الساحة السودانية ، حيث يمكن تقسيم الأحزاب الرئيسية الى مجموعات مثل :

- (١) أحزاب تقليدية قديمة لها جذور منذ عهد الاستقلال .
- (٢) أحزاب تستند على أسس عرقية أو عنصرية أو انفضالية .

- (٣) أحزاب دينية .
(٤) أحزاب قومية .
(٥) أحزاب شيوعية .

ولقد كانت من أبرز نتائج ثورة ابريل ١٩٨٥ في السودان اعادة رسم خريطة العمل الحزبي والسياسي في السودان ، وبأوسع الآفاق ، بعد ١٦ عاما من نظام الحزب الواحد الذي جاء على انقراض الأحزاب الخمسة الكبيرة ، التي كانت قائمة حتى ١٩٦٩ حين جاء ضباط مايو الى الحكم برئاسة جعفر نميري ، فالغى الأحزاب الخمسة وهي : حزب الأمة ، الاتحادى الديمقراطى ، الاخوان المسلمين ، الحزب الشيوعى ، وحزب سانو « الوطنى الأفريقى لجنوب السودان » .

وفى الصفحات التالية نتعرف على الخريطة الكاملة للقوى السياسية على الساحة السودانية بمد
ثورة ابريل ١٩٨٥ :

أولا : الأحزاب التقليدية التى عادت للظهور رغم متاعبها وانقساماتها هى :

١) حزب الأمة :

تساند هذا الحزب تاريخيا ، طائفة الأنصار ، ورغم انقسامه نظريا الى ثلاثة اجحة .

الأول : والأقوى يقوده الصادق المهدي .

الثاني : يقوده ولي الدين المهدي

والثالث : يقوده أحمد المهدي . الا أن الاتجاه الغالب يجرى لمصلحة صادق المهدي ، باعتباره الرجل القوى ليس فقط داخل الأنصار بل على مستوى السودان ككل .

وقد ظل هذا الحزب محتفظا بعضوته في التجمع النقابي ، ويذكر أن هذا الحزب أيضا يعتمد على الارتباط الطائفي ، وتراثه الصوفي - عبر الطرق الصوفية - والأنصار هم رجال هذا الحزب منذ بحركة المهدي .

ويبدو هذا الحزب هادئا متماسك الأعصاب ، وهذا يرجع الى ذكاء رئيسه الصادق المهدي الذي تولى رئاسة الوزارة في منتصف الستينات وهو في الثلاثين من عمره ، وتوسرس في العمل السياسى بخبرة عميقة ، مما جعله فور ثورة أبريل يعيد تنظيم الحزب بسرعة .

كان الحزب يعتمد من قبل - أيام الامام عبدالرحمن المهدي وبعدة -^(١) على الانصار وعلى أن « الامام » هو راعى الحرب (أى مثل طائفة الختمية والحرب الاتحادى) لكنه مع الميلاد الجديد ، جعله الصادق المهدي حروبا سياسية يعتمد أيضا على طائفة الأنصار ، لكن دون أن يوجد راع أو امام ، وأسقط هذا اللقب الدينى الذى كان ممكنا أن يتمسك به (وان كانوا يسمونه السيد) واتحه الحزب نحوا علمانيا متطورا محاولا استقطاب أعضاء من غير الأنصار ، وان كان ذلك ربما يؤدي بعد فترة الى تقليص الأنصار ، أو تحويلها الى طائفة دينية بحتة يمكن أن تتعاطف مع الحزب ، ولكن دون السيطرة عليه .

الا أن هذا التطور لم يحجب آخرين من بيت المهدي ، مهم عم الصادق وهو أحمد عبدالرحمن الذى شكل حزب الأمة - الأنصار ، واتهم المهدي بأنه ترك الدين الى العلمانية بينما يتهمه الصادق بأنه من السندنة المتعاونين مع نميرى ، وأنه قد حصل على أموال من جهاز أمن الدولة ، وأكد الصادق أن ما يفعله أحمد عبدالرحمن شوشرة اعلامية لا وزن لها ، كما انه لم يرشح أحدا في الانتخابات .

ونفس الشيء فعله أيضا « ولى الدين » ابن الامام الهادي المهدي ، الذى شكل لنفسه حزبا مهاجما الصادق ، ودفع بأربعة وعشرين مرشحا في المعركة الانتخابية .
وبعد حزب الأمة أكبر الأحزاب السودانية التقليدية ويتزعمه - كما ذكرنا - الصادق المهدي ، وهو مثقف اسلامي النزعة ، وكان قد رأس حكومة اتحاد وطنى عام ١٩٧٧ .

تقدم الحزب لانتخابات ابريل ١٩٨٦ الجارى حديثنا عنها ، د ٢٧٧ مرشحا وقد ركز ترشيحاته في المناطق الريفية غرب السودان ووسطه ، وقد أصبح يعرف بحزب الأمة القومى الجديد ، تمييزا له عن الانشقاقيين الآخرين اللذين يخوضان المعارك الانتخابية ضده ، وفى نفس الدوائر ، وقد سمي حزب الأمة القومى الجديد برنامجه « نهج الصحوة » وهو برنامج وسطي

(١) من المعروف أن الدعوة المهدية قامت في السودان في عام ١٨٨١ م ، تتادى بقلة نظام اسلامي ، الطاعة فيه تكون للامام محمد المهدي بن عبدالله ، وقد سمي الامام المهدي الذين استجابوا لدعوته « الأنصار » .
ثم في عام ١٩٤٥ تكون حزب الأمة في السودان برعاية الامام عبدالرحمن المهدي امام الانصار .

وللأنصار تجاه النظام المصري موقف معروف ومحدد قائم على العداء لهذا النظام منذ ايام الرئيس جمال عبدالناصر ، الذى شهد الأنصار في عهد تصفية صوية على يد نظمه الذى كان يحضن النظام الديكتاتورى النهرى منذ قبله في ٢٥ مايو ١٩٦٩ ، وقد تمت تلك التصفية في الحادث المعروف تاريخيا باسم « مذبحة جزيرة أبا » نسبة الى جزيرة أبا وودنوبلر في السودان والتي شهدت هذا الصدام الدموي في مارس عام ١٩٧٠ ، بين الأنصار والنظام السودانى الحاكم ، وكان الجيش المصرى هو الالة التى نقلت هذه المذبحة وأسطرت الأنصار في جزيرة أبا وودنوبلر من النيران فقتلت الآلاف المؤلفة منهم .

عصرى فى اطار السعى لتحديث الاسلام .

وتقوم أفكاره على أساس :- تعديل قوانين الشريعة الاسلامية

- القول بالمؤتمر الدستورى لحل مشكلة الجنوب .

- التخلص من مؤسسات وسياسات نظام نميرى .

- القبول بنظام الجمهورية الرئاسية لأن النظام الليبرالى يفتح

المحال للتآمر السيفرى والمعدى فى ظروف بليد متحلف

كالسودان .

وحتى تلك الآونة ، كانت دوائر الحزب تتوقع له أن يفوز بـ ١٢٠ مقعدا ، وأنه من المنظر

أن يرأس صادق المهدي الحكومة القادمة فى السودان .

يصدر حزب الأمة جريدة « صوت الأمة » .

...

(٢) الحزب الاتحادى الديمقراطى :

يتمتع هذا الحزب بتاريخ طويل من الكفاح السياسى ، ومن أبرز قياداته التاريخية اسماعيل الأهرى ، وكان الحرب الوطنى الاتحادى بزعامة اسماعيل الأهرى قد نجح فى اكتساح الانتعابات الأولى عقب الاستقلال ، ولكنه تعرض لعدة انشقاقات ، فقد خرج من ضلوعه حزب الشعب الديمقراطى ، ثم توحّد الطرفان فيما بعد تحت اسم الاتحادى الديمقراطى ، وذلك فى نهاية يناير ١٩٨٦ وذلك بعد اتفاق زعيمى الحزبين قبيل هذا التوحّد وهما د . أحمد السيد أحمد زعيم حزب الشعب الديمقراطى ، والسيد محمد عثمان الميرعى زعيم الحزب الاتحادى .

وهذا الحزب هو صاحب الاتجاه الوحيدى المستهدف وحدة السودان كله ثم وحدته مع

مصر .

ومقابل تأييد طائفة الأنصار لحزب الأمة ، فان طائفة الختمية تؤيد الاتحاديين ، ومقابل زعامة بيت المهدي للأمة ، تقف زعامة بيت الميرعى وراء الاتحاديين ، ومشهور عن الحزب الاتحادى الديمقراطى ، اعتماده على الارتباط الطائفى ، وتراثه الصوفى ، وعلى الطائفة الختمية بزعامة السيد محمد عثمان الميرعى ، وكذلك مشهور أن طائفة الختمية ذات تأثير دينى واسع لا يشمل الختميين وحدهم ، وبينهم الفريق أول عبدالرحمن سوار الذهب ، بل يشمل طوائف دينية عديدة ، مثل التيجانية ، والادريسية ، والبرهانية التى تنتسب الى مؤسسها محمد عثمان البرهاني ، والمولود فى حلفا ، والذي رحل الى مصر فأصبح من مريدى ، ومحبى الشيخ إبراهيم

الدمسوقي ، ثم عاد الى السودان ليؤسس الرهابية كفرع للدمسوقية ، ثم ما لبثت ان أصبحت طائفة لها قوامها وفروعها في كل السودان ، وفي مصر ، يعنى هذا أن الحرب يستند الى الختمية وطوائف أخرى ، وإلى قواعد الاتحاديين الذين لا يعرف أحد منهم يس مصر والسودان ، وقد كان الحرب الاتحادى هو الحزب الوحيد الذى رار قاداته مصر قبيل انتخابات ابريل مما يؤكد مساندة مصر لهذا الحرب .^(١)

وفي الحقيقة فان الشارع السودانى في معظمه - ان لم يكن كله - وحدوى ، وبصاحب ذلك توجهات عربية ودولية ، وبهذا كان يمكن أن تكون فرصة الحزب هى اكتساح المعركة وليس محرد الصور فيها ، لكن يبدو أن هذه الثقة المفترطة أصابته بالصرر ، فهو لم يسارع بعد ثورة ابريل باعادة جمع شمله وإجراء تنظيم في هياكله واعداد قياداته ، من أعلى الى اذننى مستوى ، ولذلك فعندما لاحت الانتخابات في الأفق . قبل اسابيع من فتح باب الترشيح - أسرع محطاته ، وبدأت حركة مكثفة قام بها راعى الحرب السيد محمد عثمان الميرعى ، الذى خلف والده السيد على الميرغنى ، غير أن زحام الحركة ، والاختلاف على الأسماء والمناصب كانا مسا في أن ينتق عنه حرب حديد - الوطنى الاتحادى - وتزعّم هذا الانفصال ، ست شخصيات هى التى تشكل المكتب السياسى للحزب برئاسة المحامى على محمود حسنين .

على انه بالرغم من ذلك فان قادة الحزب - الهدى وحمد وغيرهما - كانوا يؤكّدون انه سيحصل على الأغلبية .

ويحوض الحرب الاتحادى الديمقراطى هذه الانتخابات في ٢٤٠ دائرة معظمها في الدوائر الريفية شرق السودان وشماله حيث التركيز السكلى لطائفة الختمية .

قبيل الانتخابات وقعت خمسة استقالات أخرى في الحزب ، ويواجه مرشحو الحزب بعضهم البعض في نفس الدوائر .

وكان الحزب الاتحادى الديمقراطى قد جمّد عصويته في التجمع الوطنى ، الذى كان يضم كل القوى عدا الجبهة الاسلامية .

(١) كان من المقرر أن يقوم الصادق المهدي رئيس حزب الأمة برعاية للقاهرة خلال الأيام الأخيرة قبيل انتخابات ابريل ضمن جولته في بعض الدول العربية ، لكنها تأجلت مرتين متتاليتين ، وقد رجح المراقبون وقادة القوى السياسية في السودان أن زيارة الصادق لمصر تأجلت بعد اتصال بين القيادة المصرية وقيادة الحرب الاتحادى الديمقراطى الحليف السودانى القوى لمصر ، والذى رأى في زيارة الصادق لمصر أثناء المعركة الانتخابية تسليحاً له وتقوية لمركزه الانتخابى .. ولكن أعلنت القيادة المصرية أن التأجيل جاء بناء على رغبة الصادق نفسه ، وعلى جانب آخر فقد أكد حسين مشرف سفير مصر في السودان حيث أن الزيارة قد تأجلت في المرة الأولى بناء على طلب هيئة التدريس بجامعة القاهرة والذى كان مقرراً أن يلتقى الصادق فيها محاضرة .. وذلك بعد تشعب برنابج الزيارة (راجع : مجدى سرخا ، رسالة السودان ، الوفد ، ص ١٠ ، عدد ١٩٨٦/٥/١) .

وهو الحزب الوحيد الذى وافق مع الجبهة الاسلامية على قانون الانتخابات .
ينادى الحزب في برنامجه بالنسور الاسلامى ، وبالنظام البرلمانى الجمهورى ، وحل قضية
الجنوب بالحوار والتراضى .
قدر المراقبون في تلك الآونة المقاعد التى سيفوز بها الحزب بحوالى تسعين مقعدا .
يصدر الحزب ثلاث صحف هى : الاتحادى ، صوت السودان ، والوطنى الاتحادى .

(٣) الجبهة الاسلامية القومية « حركة الأخوان المسلمين » :

انقسمت حركة الاخوان المسلمين الى جناحين ، يقود الجناح الرئيسى د . حسن الترابى ،
تحت اسم الجبهة الاسلامية القومية ، أما التيار الآخر فقد امشق بزعامة صادق عبدالمجيد عن
الحركة اثر تعاونها مع نظام نميرى منذ ١٩٧٧ ، وهو التيار الذى أصبح يقوده د . الجبر يوسف
نور بعد عبدالمجيد .

ومن الملاحظ أن الجبهة الاسلامية القومية في عراق مستمر مع حزب الأمة رغم أن رعيمها
د . الترابى هو زوج شقيقة الصادق المهدي زعيم حزب الأمة ، هذا وتكتل كل القوى ضد هذه
الجبهة ، بل ان جميع هذه القوى السيلية تسعى لاسقاط زعيم الجبهة في الدائرة التى رشح نفسه
فيها ، في الخرطوم ، ومن أجل ذلك تنازلت كل الأحزاب عن مرشحيها لصالح المحامى حسن
شبو مرشح الحزب الاتحادى الديمقراطى ، لكن يفوز ويسقط الترابى ، وبهذا تتلخص هذه القوى
- كما قالت - من « مشاغب » يمكن أن يثير متاعب عديدة في الحكومة القومية المتفنى على
تشكيلها ، أو حتى في الجمعية التأسيسية ، وإذا سألت قادة حزب الأمة يقولون بإمكانية التعارن مع
الحزب الاتحادى ونفس الشيء يقول الاتحاديون ، لكن كلا من الطرفين يقول ان المسألة تصح
شائكة اذا كان علينا أن نتعاون مع الترابى ا .

وتعتبر الجبهة الاسلامية القومية القوة السياسية الوحيدة التى قدمت مرشحين لها بكل الدوائر
(٣٠١) ، وتواجه هذه الجبهة قيادتها حملة جماعية من مختلف الأحزاب والتيارات في السودان
نتيجة لكونها القوة التى تحالفت مع نميرى لأطول فترة ممكنة ، ولحاماسها لتطبيق الشريعة
الاسلامية ، حتى ولو بالنمف ، ونتيجة لعدم حظر نشاطهم طوال عهد نميرى أصبحوا أكبر قوة
مالية في السودان ، بما يمتلكون من شركات تجارية وننوك اسلامية ، وهو ما لا يتوفر لاي حزب
سودانى آخر .

ومقدما ، توقع المراقبون فوز الجبهة بعشرين مقعدا في حين توقعت الجبهة لنفسها الفوز
بحوالى خمسين مقعدا ..

والمعروف أن هذه الجبهة قد اسحبت من التجمع الوطني قبل هذه الانتخابات بشهور ،
وتصدر الجبهة ثلاث صحف اسبوعية هي : **الرأية** ، **الوان** ، **صوت الجماهير** .

(٤) **الحزب الشيوعي** .

هو حزب شيطي ، قوى القواعد خاصة بين المثقفين والمزارعين والعمال والمهنيين والطلاب
والنساء .

تعرضت قيادته التاريخية للتصعية الجسدية اتر نالح نميري في تصفية انقلاب هاشم العطا
١٩٧١ ، فأعدم زعيمه التاريخي عبدالحالقي مححوب ، صمن من أعدموا من قيادات
الشيوعيين ، وأصبح يقوده أميه العام محمد ابراهيم بقد .

والحزب الشيوعي هو الحرب الوحيد الذي يصدر جريدة يومية هي « الميدان » .
وقدم هذا الحرب ٨٦ مرشحا معظمهم في المدن ومناطق الانساح الحديث وتوقعت دوائر
الحزب قبل الانتخابات انه بالامكان الحصول على عشرين مقعدا في حين توقع المراقبون حصوله
على ١٢ مقعدا .

ثانيا : أحزاب جنوب السودان

إذا بحثنا عن أحزاب جنوب السودان فنجد أن خمسة أحزاب قد أعلنت قيامها رسميا خلال
عام ١٩٨٥ هي :

- ١ - المؤتمر السوداني الأفريقي بزعامة د . أيوكير الاستاذ بجامعة الخرطوم .
 - ٢ - التجمع السياسي لجنوب السودان بزعامة صمويل أرو نالاب رئيس الوزراء في الحكومة
الانتقالية .
 - ٣ - حزب سائو بزعامة أندرو ويو وهو حزب قديم أعيد تسميته .
 - ٤ - حزب الشعب القومي بزعامة البابا سرور .
 - ٥ - حزب مؤتمر الشعب الأفريقي السوداني بزعامة مورييس لوروي .
- هذا بالطبع ، خلاف الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان التي يقودها العقيد جون قرنق .
الرافض للحكم الانتقالي في الخرطوم كما كان رافضا للحكم السابق وهو لذلك لن يدحل
الانتخابات بل أعلن انه سيرقل اجراءها في المناطق التي يسيطر عليها بالجنوب .
- وكانت حركة تحرير الشعب السوداني المدعومة من قبيلة الدنكا لا تزال تخوض القتال ضد
قوات الحكومة في حرب قيل انها قد تؤدي الى عرقلة ارجاء الانتخابات في جزء هام من جنوب
السودان ما لم يتم الاتفاق على تسوية مشكلة الجنوب قبل ابريل ١٩٨٦ - موعد الانتخابات - بينما
تتجه القوى السياسية الجنوبية المعارضة لجون قرنق - والمعتمدة على تأييد قبائل أقل قوة من

الدبكا - الى التجمع مكونة اتحاد القوى السياسية للأقاليم الجوية .
ثالثا - بقيت بعد ذلك الأحزاب الصغيرة والحديثة ، وما أكثرها ، ولكننا نستطيع
أن نسجل بعض اسمائها مثل :

- حزب الاحرار الجمهوريين الذى كان يرأسه محمود محمد طه الذى أعلمه نميرى .
- كتائب اللجان الثورية الشعبية المدعومة من ليبيا - المنظمة الاشتراكية .
- الحزب القومى السودانى بزعماء فيليب غبوش .
- الجبهة الوطنية السودانية - اتحاد جنوب النوبة وجبهة دارفور .
- اتحاد القوميين الليبراليين - تحالف خط الاستواء .
- الحركة الوطنية الديمقراطية للشباب .
- التحالف القومى .
- الحزب التقدمى الوطنى .
- حزب الخضضر .
- حزب رنح عرب .
- حزب البعث العربى الاشتراكى شقيقه العراقى والسورى .
- حزب العمال والعاملين - الحزب الاشتراكى الناصرى العربى .
- حزب الاشتراكيين الديمقراطيين .
- الحزب الاشتراكى الاسلامى .
- الحزب الوطنى الاسلامى .

✽ وحزب موال لنميرى أيضا ..

فقد أعلن عثمان أبو القاسم الوزير السابق في عهد نميرى عن تشكيل حزب سياسى جديد هو التحالف الاشتراكى الوطنى ، وقال ان موقفه هو استمرار النظام السابق حيث تمت انجازات كثيرة خلال حكم نميرى وقال ان ثورة ابريل ١٩٨٥ ما هى الا امتداد طبيعى لثورة مايو ١٩٦٩ .
وقال أبو القاسم في مؤتمر صحفى ان انتفاضة ابريل ١٩٨٥ التى أطاحت بنميرى لم تقم صد
ثورة مايو الكبرى التى قادها نميرى ولكنها قامت بسبب لوجه القصور الناتجة عن انضمام بعض
الأحزاب السياسية الى نظام نميرى عام ١٩٧٨ في إطار المصالحة الوطنية لكنها أفستت ثورة مايو .
وطالب أعضاء الحزب بالافراج عن المعتقلين السياسيين لكنهم لم يوضحوا ما اذا كانوا
يرغبون في عودة نميرى الى السلطة .

ولكن لم يطل عمر هذا الحزب كثيرا ، فقد اعتقلت السلطات السودانية عددا كبيرا من زعماء
وأعضاء حزب التحالف الاشتراكى الوطنى الجديد الموال لنميرى ، وأصدرت قرارا بحل الحزب
وأعلنت الحكومة السودانية حظر قيامه بعد يومين فقط من اعلان تشكيله في ١٣ ديسمبر ١٩٨٥ .

وأكدت هذه السلطات أن الحزب المحل يمثل تهديدا لأمن السودان كما أنه يتآمر لاعادة الرئيس السابق من منفاه ليتولى السلطة من جديد في السودان ، ثم أعلن وزير الداخلية السوداني عباس مدني ان عددا كبيرا من قادة الحرب من بينهم عثمان أسوالقاسم - وزير التعاون والتنمية الريفية في عهد ميمري - قد تمكنوا من الهرب الى خارج البلاد .

وهذا الحرب - كما كشف الوزير السوداني - نشأ من نقايا الاتحاد الاشتراكي السوداني الذي كان التنظيم الوحيد في حكم ميمري وتم حله عقب انتفاضة ابريل ١٩٨٥ .

كما صرح النائب العام السوداني بأن هذا الحزب - المحل - غير شرعى ومماهص لسطام الحكم في السودان ، في ظل الحكومة الانتقالية .

وكان ظهور هذا التحالف قد أثار غضب الأحزاب السياسية المختلفة في السودان وأعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة ، أن قوى الانتفاضة لن تسمح بعودة فلول مايو ، وأنه سيتم اتحاد الاحزاءات الرادعة صدهم بالطرق القانونية ، وصرح وزير الداخلية في الحكومة الانتقالية بأى ثورة ابريل ليست امتدادا لثورة مايو كما زعم قادة التحالف الوطنى الاشتراكي المنحل .

. . .

* الجبهة الوطنية القومية (الجبهة التقدمية) :

تضم هذه الجبهة عدة فصائل هي الحزب الاشتراكي العربى الناصرى ، اتحاد القوى الوطنية الديمقراطية (ماركسيون) ، حزب البعث العربى الاشتراكي ، (منظمة السودان) وهو متعاون مع البعث السوري ، المؤتمر السوداني الأفريقى ، اتحاد حبال جنوب وتسمال الفونج ، منظمة العمل الاشتراكي ، مجموعة من الشخصيات المستقلة ، وانشقاقين من الحزب الشيوعى . الحزب الشيوعى القيادة الثورية ، المؤتمر الاشتراكي الديمقراطى ، ويرأس الجبهة المحامى طه ميرغنى أحمد رئيس (أو مسئول) الحزب الناصرى .

وكما هو واضح فإن هذه الجبهة تكوّن من تلك الأحزاب الصغيرة والحديثة والتي عرصنا قائمة بأسمائها في البند (ثالثا) علما تحدثنا عن الأحزاب الحديثة .

- . -

ويذكر في هذا الاطار أيضا أن مناطق الريف السودانى في الشمال والغرب والشرق وهى المناطق التى عانت طويلا من الحرمان الاقتصادى ، قد شكّلت ثلاث عشرة من قواها السياسية تجمعا مرحجا للمطالبة بوضع أفضل للقوميات والثقافات غير العربية وغير الاسلامية في اطار نظام ديمقراطى يقوم على التعددية السياسية .

. . .

وحتى الآن ، نعرفنا على جانب هام من خريطة القوى السياسية في السودان وهو المتعلق

بالأحزاب المشاركة في المعركة الانتخابية ، وهناك غيرها لم يشارك مثل التجمع السياسي لجنوب السودان ، الذي يرأسه نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والرعى في تلك المرحلة وهو « صمويل أرو » والذي رفض الدخول في الانتخابات قبل حل مشكلة الجنوب .

هذا ..

وتنادى جميع الأحزاب السياسية في دعائها الانتخابية ، بضمان حقوق الانسان الأساسية وسيادة القانون واستقلال القضاء ، كما تطلب الأحزاب بالغاء القوانين المقيدة للحريات ، واعطاء النقابات فرصا متساوية في التطور والنمو كما طالبت بضرورة وضع مشروع سياسى واقتصادى متكامل للوصول الى الاكتفاء الذاتى .

...

ورغم أن المساحة كانت قد اتسعت لكل هذا الكم من الأحزاب السياسية في السودان والتي زادت على الخمسة وأربعين وأصبح رجل الشارع هو المعيار النهائي للحكم بمن سيكون له البقاء من هذه الأحزاب ومن سيتوارى .

تذكر أيضا أن هناك عدة عوامل رئيسية ستحسم الاجابة على السؤال لمن سيكون العوز في المعركة الانتخابية التي أصبحت على الأبواب ...

وأهم هذه العوامل هي : ^(١)

- مدى جدية البرامج السياسية المطروحة ومدى تلبية المطالب الجماهيرية وطرحها للحلول الحقيقية للمشاكل الرئيسية خاصة وأن المضامين الاقتصادية والاجتماعية هي التي تتغلب الآن على الثروة والمزايدة الكلامية .

- حبرة الأحزاب للتنظيمية وهذه متوافرة الى حد كبير للأحزاب القديمة ذات التاريخ في العمل السياسى .

- اتجاه انحياز القوى الحديثة وغير الملتزمين .

- احتمال تدخل المؤسسة العسكرية سواء بطريق مباشر أو غير مباشر في العملية الانتخابية .
وإذا كانت المؤثرات - حتى الآن - تميل الى أن الأحزاب القديمة هي التي تتمتع بفرصة التفوق فإن نجاح هذه الأحزاب بعد كل المياه التي جرت في النهر - في ظل العهد الديمقراطي والديكتاتورية على السواء - يطرح احتمالات كثيرة تعيد للأذهان التجربة التي نلت نجاح ثورة أكتوبر ١٩٦٤ حين انصرفت تلك الأحزاب الى جدل سياسى فارغ المحتوى فانسحت الطريق امام انقلاب

مايو ١٩٦٩ العسكري الذى بشر في بدايته بثورة ووصل في نهايته الى ديكتاتورية عسكرية فريدة في القهر والتخلف والنهب .

ولا شك أن الأحزاب السياسية بمختلف ألوانها في السودان وهي تقدم حاليا على واحدة من أصعب الامتحانات - انتخابات ابريل ٨٦ - تضع أمامها ضرورة الامتياز من التجربة المصرية فلا تكرر أخطاءها ناجها من الديمقراطية المزدهرة والثورة الشعبية التي اشتعلت في ابريل ٨٥ كما أجهضت ثورة أكتوبر ١٩٦٤ .

رابعا : القوى الحديثة

بعد ماسبق من حديث عن قوى تقليدية وشبه تقليدية في الشارع السياسى السودانى نأتى للحديث عن ماعرف في الشارع السودانى بالقوى الحديثة ، وهي تشمل بعضا من القوى الحاشية التي سبقت الإشارة لها .

قيل في البداية : إن القوى الحديثة انتظمت لأول مرة فيما عرف بالتجمع النقابى كما قيل : يبدو إنها ستخوض الانتخابات المقبلة كفريق واحد . وإن كان التجمع الوطنى - الذى يضم عددا من الأحزاب الحديثة بالإضافة الى التجمع النقابى - يتجه تدريجيا لأن يكون اطارا لانتظام القوى الحديثة بشقيها النقابى والسياسى وذلك بعد انسحاب الحزب الاتحادى الديمقراطى المدعوم من طائفة المحتمية منه ، وبقاء حزب الأمة المدعوم من طائفة الانتصار محتفظا بمعضيته في التجمع الوطنى .

ثم زاد من تعقيد هذه الصورة ذلك الانقسام الذى وقع في صفوف القوى الحديثة بين جناحها العلمانى المتمثل في التجمع النقابى والأحزاب غير الطائفية في التجمع الوطنى من ناحية ، وجناحها السلفى ممثلا في جماعة الاخوان المسلمين من ناحية أخرى ، وقد دهم الفريق الأخير مواقعه بعد مجلح قائمة الاخوان في الفوز بكل مقاعد مجلس اتحاد طلاب جامعة الخرطوم وانسحاب الاتحاد بتشكيلة الجديد من التجمع الوطنى ..

نعود لتبسيط الامور فنقول ان القوى الحديثة تتكون أساسا من الجامعيين والاكاديميين والمهنيين والعمال والفلاحين والحرثاء والمثقفين والحرفيين من غير أعضاء الأحزاب .

وعلى كل ...

فقد فوجئت هذه القوى الحديثة باعلان من مجلسى الحكومة الانتقالية (المجلس العسكرى

والمجلس الوزارى) باستبعاد تمثيل هذه القوى بالصورة التى طالب بها تجمع النقابات المهنية ، جاء هذا في الوقت الذى ينتظر فيه تجمع النقابات من حكومة الانتفاضة ان تتيح له الفرصة في التعبير عن نفسه والمشاركة السياسية في البرلمان بمقاعد خاصة تجعله قوة مؤثرة في صنع القرار السياسى والاقتصادى المرتبط بمستقبل الاجيال القادم ! ..

وعلى أثر هذا الإعلان برزت رجود الفعل من جانب القوى المختلفة .

- جاء أولا من جانب الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي ذكر متحدث باسمه أن هذا القرار جاء ليحفظ للسودان وحدته وتماسكه ويتعد بالجمع عن أية محاولة تقوده الى تصنيفات ومسميات باعتبار أن هذه القوى الحديثة ممثلة اصلا في طليعة أحزابها الوطنية ..

- بينما رفض حزب المؤتمر الوطني قرار استبعاد تمثيل هذه القوى الوطنية وعد ذلك نكوصا عن تنفيذ ميثاق تجمع القوى الوطنية وعن تنفيذ مهام مرحلة الانتقال .

- وكان الصادق المهدي زعيم حزب « الأمة القومي الجديد » قد أشار في بيان له أن حزبه سوف يسعى لتمثيل القوى الحديثة في برلمان مقبل اذا ما تحقق له الفوز بأغلبية برلمانية تؤهله لتشكيل حكومة .

- ثم كان من جانب التجمع النقابي السوداني أن اصدر بيانا ، هاجم فيه المجلس العسكري الانتقالي واتهمه بمرقلة الجناز للمهام التي وردت في الميثاق الوطني للانتفاضة وكان هذا الاتهام أخطر ما جاء في البيان .

وقد كان - كما هو معروف - لهذا التجمع النقابي دوره الرئيس في تفجير الانتفاضة الشعبية في ابريل ١٩٨٥ والقضاء على نظام نمري .. ولذلك جاء بيانه عنيفا شديد اللهجة في هجائه على المؤسسة الحاكمة التي اتخذت قرار استبعاد تمثيل القوى الحديثة - وهذا التجمع هو هيكلها الأساسي - في البرلمان المقبل ..

- ولكن كان المجلس العسكري يبرر هذا القرار بصعوبة تحديد معنى القوى الحديثة وباختلاف هذه القوى على نفسها ايضا بصدد تقسيم المقاعد التي كان يفترض تخصيصها لهم في البرلمان .

وقد يكون لبعض الأحزاب دور في تحريك هذه النقابات بقصد الدعاية الانتخابية قبل عملية التصويت ولكن في ذات الوقت ترى هذه النقابات انها صارت قطاعا مهما في عالم السياسة السودانية رغم أهميتها الحقيقية لانها وفق قانون الانتخابات لاستطيع الدخول بترشيحات من خلال أي حزب الا اذا قدم العاملون منها في الدولة استقالاتهم وفق منطوق قانون الانتخابات مما يعد مغامرة بمصادر أرزاقهم ..

وبعد صدور بيان المجرم هذا على المجلس العسكري واطهار الغضب على حكومة د . جزولي دفع الله من قبل تجمع النقابات التي اعتبر حصاد الحكومة الانتقالية صفرا ، اعتبر الشارع أن بيان التجمع كان له صفة الغضب والتشنج دون روية وأن هذا قد يفقده حليفه الدائم من البداية (حزب الأمة جناح الصادق المهدي) ورأى الناصحون للتجمع النقابي في ذلك الوقت ان يكف عن اصدار بياناته المعادية للحكومة والمجلس العسكري ، ويعترف بأن في الواقع كيانات سياسية وحزبية لها تأثيرها القوى على الساحة الوطنية ، وأن قضية تمثيل القوى الحديثة لا يجب أن تأخذ كل هذه الضجة ، بل

ترجأ الى ظروف مستجدة ، بعد انقضاء أجل الحكومة الانتقالية رغم أن تجمع النقابات هذا لم يكن ينتظر من هذه الحكومة الانتقالية - حكومة الانتفاضة - الا أن تنجح له الفرصة في التعبير عن نفسه ، والمشاركة في الحياة السياسية في البرلمان ، بمقاعد خاصة تجعل من هذا التجمع ونقاباته قوة مؤثرة في صناعة القرار السياسي والاقتصادي في السودان ..
.. وهكذا نحدد موقف هذه القوى الحديثة ! ..



الفصل الثانى

الجو السياسى العام والظروف الموضوعية التى
تجرى فى ظلها انتخابات ابريل ١٩٨٦ فى السودان (١)

أولا : فى اطار تصويرنا لهذا الجو السياسى العام نقدم أو نبين الملامح التالية
له :

* هناك ثلاثة تحديات رئيسية مطروحة على السودان شعبا ونظما ، هى الديمقراطية فى مواجهة
الديكتاتورية ، والتنمية فى مواجهة التخلف ، والوحدة فى مواجهة التعددية العراقية والدينية ، ليس
فقط بين الشمال والجنوب ولكن أيضا بين الشرق والغرب ، وكل هذه التحديات عبء ثقليل يحتاج
الى جهد كبير . .

* تعرضت المؤسسات الرئيسية وخاصة الجماهيرية منها لتصفيات متوالية خلال حكم الفرد ، مما
أدى الى افراطها من أفكارها وكوادرها سواء بالسجن أو المطاردة ، أو بالتشريد وتشجيع النزوح الى
خارج البلاد ، هكذا حدث للأحزاب والجامعات ونوادى الخريجين والمثقفين والحرثيين والفنيين
والمهنيين فى كل مجال ، ومن القهر السياسى والفكرى والقمع الاجتماعى الاقتصادى فرت الطيور
وهاجرت ، ومع عودة الديمقراطية بدأت حركة الهجرة المضادة عائلة الى السودان لتشارك فى بناء
الوطن .

* رغم أن الجيش هو الذى تسلم السلطة ، اثر ثورة الشارع السودانى فى مارس وابريل ١٩٨٥ ،
الا أن المؤسسة العسكرية نفسها لم تكن قد سلمت مما تعرضت له المؤسسات الاخرى من
تصفيات متوالية خلال حكم نميرى ، ويبدو أن كل هذه التصفيات قد اصابت عسكر السودان
بالزهد فى الحكم ، وتفضيل البعد عن لعبة السياسة ، وإن ظل للمؤسسة العسكرية ، دورها
الحاسم دائما .

* رغم أن نسبة الأمية فى الشعب السودانى مرتفعة تصل الى ثمانين فى المائة الا أن درجة الوعى
السياسى عالية بنسبة ملحوظة مقارنة بكل دول العالم الثالث . .

١ - راجع (١) صلاح الدين حافظ ، الأهرام فى ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩/٣/ ١٩٨٦ .

ب (سيد سعيد ، الانتخابات فى السودان ، تقرير غير منشور ، الادارة العامة للوثائق والمعلومات
والميكروفيلم التابعة للادارة المركزية للاتماء والمعلومات برئاسة الاتحاد الاقذاعة والتلفزيون . .

✱ حين نجح الشارع السوداني في إسقاط حكم نميري ، وتولى الجيش السلطة ، ثلينة لشورة الشعب ، لم يترك الشارع الأمر بشكل مطلق في يد المجلس العسكري الحاكم ، ولم يبايعه الا لفترة انتقالية تنتهي في الأول من ابريل ١٩٨٦ (مدة سنة واحدة) ، تعود الامور بميلها الى ارادة الشعب ، لذلك برز الى حيز العمل والتأثير « التجمع الوطني » ، الذي ضم النقابات ، والاتحادات والاحزاب ، والمنظمات الجماهيرية ، التي شاركت في الثورة ولم تتعاون مع نظام حكم نميري ، ومن هذا التجمع الوطني برز ما عرف في السودان باسم « القوى الحديثة » والتي قوامها من الخريجين والاكاديميين والخبراء والمتقنين ، فضلا عن المزارعين والعمال والحرفيين من غير اعضاء الاحزاب ، الذين طالما لعبوا دورا رئيسيا في الحركة السياسية على مدى تاريخ السودان ، منذ تأسيس نادى الخريجين في الخمسينات ، مع اتحاد العمال والمزارعين ، والقوى الحديثة هذه ، تلعب دورا أساسيا - في مثل تلك المرحلة - يؤثر الى حد كبير في مجريات الامور سياسيا وفكريا ..

✱ ترسيخا للديمقراطية ، وقعت جميع القوى السياسية المتحالفة والاحزاب المختلفة ، ميثاق الدفاع عن الديمقراطية ، وفيه تتعهد بالكفاح حتى الموت من أجل حماية الديمقراطية في السودان ، وعدم العودة الى الديكتاتورية ، ومقاومة أى انقلاب تحت أية ظروف .. وهذا ميثاق فريد ، بل عمل رائد امام كل دول العالم الثالث الذي يسانى من الديكتاتوريات والانقلابات المتتابعة الرافعة لراية الديمقراطية ..

✱ بينما كاد ينتهي عام المرحلة الانتقالية ، تم اتخاذ خطوتين رئيسيتين لتدعيم التعددية والممارسة الديمقراطية وحرية الرأي ..

- الخطوة الاولى : هي اطلاق حرية تكوين الاحزاب ، واصدار قانون الانتخابات الجديدة ، فاندفع الجميع في اعلان احزابهم واذا بالرقم يقفز الى مابعد الاربعين حزبا تتراوح اتجاهاتها ما بين اليمين واليسار ، والقومية والدينية والعلمانية والتقليدية والرايكية والهائلة .. الخ ..

- الخطوة الثانية : هي اطلاق حرية اصدار الصحف ، فاذا بريلح تعددية الآراء تهب بعنف ، وبدلا من صحيفتين حكوميتين فقط في عهد نميري هما الايام والصحافة ، أصبح في السودان (٣٣٣) جريدة ومجلة غير ماكان في الطريق ، ومثلا انه لاقيود سياسية على حرية تكوين الاحزاب ، فلا قيود على حرية اصدار الصحف ، والحكم النهائي للقضاء ، وان كان الامر لم يترك للفوضى ، حيث كانت هناك كثير من الضوابط السياسية والحزبية والمهنية لاصدار الصحف ..

ثانيا : هناك مجموعة من الملاحظات ذات المغزى الهام في توجيه مسار الديمقراطية في السودان قبيل العملية الانتخابية ، نعرض لها ايضا في هذا الاطار :

✱ ان ما بين جمعية الاتحاد السوداني ، التي تشكلت كأول جمعية وطنية لها صفة شبه حزبية مع اندلاع ثورة ١٩١٩ في مصر ، وبين حزب البهجة او الحزب الاخضر ، أحد الأحزاب التي تشكلت بعد ثورة ١٩٨٥ في السودان تاريخا طويلا من التمرس في العمل السياسي ، وسط شارع يتميز بالسخونة والوعي والجسارة .

✱ وما بين الثاني من نوفمبر ١٩٥٣ حين أجريت أول انتخابات برلمانية في تاريخ السودان ، وبين الأول من ابريل ١٩٨٦ حيث جرت أحدث انتخابات برلمانية في السودان ، تراث عميق من الديمقراطية ، تضع بعض معالمه تحت سنابك انقلابات العسكريين لكنه ينهض دائما من جديد معاني .

✱ اذا كانت ثورة أبريل ١٩٨٥ قد أعادت للشوارع السوداني تعدد الحزبية ، بل وتعدد أكبر من ذي قبل ، فإن هذه التعددية تقوم على سالتين :

- الأولى : هي عودة الأحزاب التقليدية القديمة .

- الثانية : هي بروز أحزاب جديدة بروى تناسب التركيبة السودانية الحديثة إجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وفكريا ، تلك التي تعارف عليها السودانيون بتسميتها بالقوى الحديثة ، وكذلك الأحزاب الجديدة ، والتي لعبت دورا بارزا في تكوين التجمع الوطني الذي قاد الانتفاضة الشعبية ، ولذا توقع لها المراقبون دورا مماثلا في الانتخابات .

✱ مقابل القوى الحديثة والتي صعدت ولمعت ، تعاني الأحزاب التقليدية كثيرا من الترهل والانشقاق ، حيث انشق حزب الأمة الى ثلاثة انشقاقات ، فهو ما بين الانشقاق ثم التوحيد يلعب ويجيء ، والحزب الشيوعي نفسه تعرض لأكثر من انشقاق تاريخي ، ثم عاد للتلاحم من جديد ، والأخطر من الانشقاق أن القوى الحديثة الصاعدة ، تنهم الأحزاب التقليدية القديمة بأنها السبب الرئيسي في اسقاط البلاد تحت قبضة العسكريين مرتين وأنها هي التي أجهضت بممارساتها الخاطئة ، ومزاداتها السطحية ، ثورة اكتوبر ١٩٦٤ وبالتالي بالخوف - في مثل هذه المرحلة - أن تعود الأحزاب سيرتها الأولى بعد الانتخابات الجديدة ..

✱ يمكن القول بأن الصراع السياسي والتحدى الحقيقي المطروح على كل الأحزاب ايضا في مثل هذه المرحلة - في السودان ، يكمن في علة قضايا أبرزها ثلاث هي :

- القضية الأولى هي حسم الخلاف حول هوية السودان ، حيث هناك من يرى أنه عربى

اسلامى ، ومن يرى انه افريقى .. ومن يرى انه عربى افريقى ، وحسم هذه القضية يعنى حسم قضية الوحدة الوطنية للسودان ، المتنوع العرقيات واللغات والقبائل والأديان والمذاهب ، والمنفتح على تسع دول ومنافذ برية وبحرية ..

- القضية الثانية هى حل المشكلة الاقتصادية الاجتماعية ، التى تزداد تعقيدا فى بلد يمتلك من المصادر الطبيعية الكثير ، وخاصة الأراضى الزراعية ، التى تتعدى المائتى مليون فدان - فى مصر ستة ملايين فدان فقط - ومع ذلك فهو يعاني الفقر والمجاعة و الأزمات الاقتصادية الطاحنة والديون الخارجية ، التى بلغت تسعة مليارات دولار .

- القضية الثالثة هى حل مشكلة الجنوب السودانى ، الذى يتعرض لحرب أهلية طاحنة أيضا منذ مايزيد على ربع قرن ...

وبينما تقترب بداية الانتخابات الجديدة ، يصعد العقيد جون جرانج قائد التمرد فى الجنوب من عملياته العسكرية ، احراجا لكل الاحزاب حتى التى تعامل معه ، وتحولها للنظام الانتقالى الحاكم ..

هذا .. ومن المؤكد أن حل قضية الجنوب السودانى يعنى الحفاظ على السودان العربى الأفريقى ، قويا موحدا ، والا فالتقسيم المذموم من الخارج بالسلاح والمال والحجج الطائفية والدلائل الدينية .



ثالثا : أما عن الظروف الموضوعية التى تجرى فى ظلها هذه الانتخابات فتوضحها السطور التالية والتى لا تفصل عما سبق عرضه بل هى امتداد له :

✳ يواجه السودان حربا أهلية فى جنوبه ، واضطرابات قبلية فى مناطقه الشرقية والغربية ، وهو يريزح تحت ديون يبلغ مجموعها تسعة مليارات دولار ، ويقوم فيه مليون لاجئ من الدول المجاورة ، وفوق كل ذلك فان السودان يعاني من موجة جفاف مدمرة ومجاعة .

✳ تجرى الانتخابات بعد ايام من ابرام اتفاق بين وفد التجمع الوطنى للافقار الذى لمب دورا فى خلخ النظام السابق لشميرى ، وبين وفد الحركة والجيش الشعبى لتحرير السودان ، الذى يقود حركة التمرد فى الجنوب بزعامة جون قرنق ، وقد اتفق الطرفان على تهية المناخ الملائم لانتعقاد المؤتمر الدستورى الذى يناط به مناقشة قضايا السودان الأساسية وليس مشكلة الجنوب فقط ، كما اتفقا أيضا على رفع حالة الطوارئ ، والغاء قوانين الشريعة الاسلامية ، والغاء الانفصاليات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الاجنبية واعتماد دستور ١٩٥٦ المعدل ١٩٦٤ ، واتخاذ الخطوات اللازمة لوقف اطلاق النار ، وبصر الجنوبيون على وجوب تأجيل الانتخابات الى أن ينمقد مثل هذا المؤتمر الدستورى المقترح ووضع نظام جديد للحكم لجميع السودان .

✱ تجرى الانتخابات وفقا للقتون الجديد للانتخابات الذى اقتره المجلسان العسكرى والوزارى ، وعارضته كل القوى السياسية ، فيما عدا الجبهة الاسلامية والحزب الاتحادى الديمقراطى ، حيث تم رفض مطالب القوى السياسية بمنع دوائر خاصة فى الانتخابات للقوى الحليئة ، اعتبرته اغلب القوى السياسية اخلالا بالتوازن السياسى مما شكل حالة من التوتر الشديد فى العلاقات بين المجلس العسكرى والتجمع النقابى ، ومما ادى الى تصاعد الدعوات داخل صفوف المجلس العسكرى الى تشكيل حكومة قومية بعد الانتخابات من كل الاحزاب ، بصرف النظر عن نتائجها ..

✱ غياب التعددية السياسية لفترة طويلة ، هى عمر نظام نميرى ، اى حوالى خمسة عشر عاما ، خلق نوعا من الفجوة السياسية ، فالاحزاب التقليدية بجهلها المقترعون الشباب ، كما أن الكثيرين منهم ليسوا متممين لجماعات معينة ، ويشكل هذا الشباب فى كل دائرة ٦٠٪ من الأصوات وهذا - وفى النهاية - يشكل عاملا أساسيا لتحديد نتائج هذه الانتخابات ..

كان هذا تصورا للمحو السياسى الذى متجى فى الانتخابات البرلمانية فى السودان فى ابريل ١٩٨٦ ، وتعرفا على الظروف التى تحكم مسيرة هذه الانتخابات ..

والآن ننتقل خطوة أخرى ، لنشهد على مسرح الأحداث حيثيات ووسائل عملية الانتخابات هذه ، ومما سوف تسفر .



الفصل الثالث

أشرف المعارك ..

في ساحة الانتخابات السودانية

بعد مشهنته الحياة السياسية في السودان من تفاعل طيلة الشهور الماضية منذ نجاح الثورة وحتى ميلاد الحزب السوداني رقم ٤٧ - حزب المؤتمر الوطني - نطالع الآن ونراقب عملية انتخابية تتم على أربع صورة ديمقراطية ، ويتوجه الى صناديق الاقتراع فيها - طبقا لاصلاات حكومية سودانية متكررة - حوالى عشرة ملايين ناخب .

نجدنا أيضا ، أمام انتخابات تتنافس فيها أحزاب سياسية متصلة وإن كانت المعركة الفعلية فيها ستتركز بين خمسة أحزاب ، بينما تقف الأحزاب الأخرى موقف الداعم الى جانب الحزب القوي ، أو انها ستخرج من هذه الانتخابات صفر اليدين ، والأحزاب السياسية الخمسة القوية في السودان ، هي الحزب الاتحادي الديمقراطي ، وحزب الأمة ، وجبهة الإخوان المسلمين ، والحزب الشيوعي ، وحزب التضامن القروى السودانى الذى يضم ١٣ هيئة سياسية قبلية .. وتبلورت الأحزاب المشاركة في هذه المعركة في نحو ١٥ تجمعاً يتقدمها الأمة ، والاتحادى الديمقراطى ، حيث تشكلت من هذه الأحزاب عدة جبهات متحدة .

ثم تقترب ساعة الحسم ، ويتحدد بصفة نهائية انه سيشارك في هذه الانتخابات ثلاثون حزبا من الـ ٤٧ حزبا ويشكل دقيق فان القوى السياسية التى تقتحم هذه المعركة الانتخابية ، تتركز في أربعة تنظيمات سياسية رئيسية هي :

- ١ - حزب الأمة ..
- ٢ - الحزب الاتحادى الديمقراطى .
- ٣ - الجبهة الاسلامية القومية .
- ٤ - الجبهة الوطنية القومية ، ثم تجيء أحزاب أخرى في مقدمتها الحزب الشيوعى وثلاثة أحزاب منشقة عن أصولها هي :- الوطنى الاتحادى .
 - الأمة الأنصار .
 - الأمة المستقل .

وكانت السلطات السودانية قد أعلنت في ٢٣ مارس ١٩٨٦ أن الانتخابات العامة التى ستجرى

بدءاً من أول إبريل ١٩٨٦ ، سوف يتم تأجيلها في ٣٧ دائرة بجنوب السودان ، ويرجع ذلك الى ظروف التمرد في سبع منها ، وأما بالنسبة للثلاثين الأخرى ، فلم يصل عدد المقيدين بجداول الانتخابات بكل منها الى ستة آلاف ، وهو الحد الأدنى من النصاب القانوني ، ويرجع ضعف القيد بهذه المناطق الى عدم استقرار الأهالي في مواطنهم . وجدير بالذكر هنا أن اجمالي عدد الدوائر الانتخابية في الجنوب يبلغ ٦٨ دائرة ..

ومن هذه الدوائر المؤجلة - ٣٧ دائرة - والدوائر التي ستجرى فيها الانتخابات - ٢٦٤ دائرة - يتكون اجمالي الدوائر الانتخابية في السودان - ٣٠١ دائرة - والتي يمثل كلا منها في الجمعية التأسيسية مقعد أو عضو واحد ، أي أن عدد مقاعد لجمعية ٣٠١ مقعد ، ويلاحظ أن الدوائر التي ستجرى فيها الانتخابات - ٢٦٤ دائرة - تشمل دوائر الخريجين جميعها وهي ٢٨ دائرة حيث انه لم يتأجل إجراء الانتخابات في أي من دوائر الخريجين . (١) ..

كذلك يلاحظ أن الخريجين ، هم الفئة التي ينفرد بها قانون الانتخابات في السودان منذ استقلاله في ١٩٥٦ (٢) إذا نص القانون على تخصيص عدد من الدوائر يكون المرشحون لها والناخبون فيها من حملة الدبلومات نظام ستين على الأقل بعد الثأوية العامة ، وذلك ضماناً لدخول عناصر جديدة ، تثرى المناقشات وتتمتع بخبرة متخصصة ، وفي مصر يوجه ٧٥٠ ناخباً من الخريجين سيلتدون بأصواتهم في لجنتين بالقاهرة والاسكندرية ، ولذا فقد وصلت الى القاهرة في ٣٠ مارس لجنة سودانية للإشراف على الانتخابات في كل من القاهرة والاسكندرية بالنسبة لدوائر الخريجين ، واعداد قوائم المرشحين ويطاقت الترشيح ، وأعلن السيد الأمين عبداللطيف سفير السودان بالقاهرة أنه تم تحديد يومى ٤ ، ٥ إبريل ١٩٨٦ لادلاء الخريجين السودانيين المقيمين بالاسكندرية بأصواتهم بالقمصانية السودانية .

ويذكر أيضاً أن أحداً من المجلس العسكري الحاكم المؤقت لم يرشح نفسه سوى اثنين هما - اللواء مهندس عبدالعزيز محمد الأمين الذى رشح نفسه ضمن قائمة الحزب الاتحادي الديمقراطي .. اللواء عثمان الأمين ، وهو مرشح مستقل .. كذلك يذكر أن د . الجزولى دفع الله رئيس الوزارة الانتقالية ، لم يرشح نفسه ، ولم يتقدم

(١) معروف أن للمجلس العسكري الانتقالي ، وللمجلس الوزاء سلطات وقف الانتخابات بأي دائرة وفقاً للظروف الأمنية ، على أن يحتفظ لأي منطقة بعضها في الانتخابات في أي وقت لاحق عندما تسمح الظروف بإجرائها ، وقد نشر في ذلك الوقت أن مثل هذا الوضع - إذا لم تكن الانتخابات عامة - لن يأتي بجمعية تأسيسية تضع الدستور ونيجزه ، ولكنه سيأتي برلمان يمارس سلطاته التشريعية ربما تجرى انتخابات تكميلية ، وسيختار البرلمان الحكومة الجديدة ، وربما ينتج الى انتخابات مجلس للسيدة بدلاً من المجلس العسكري ومثل هذا الوضع في تقدير أغلبية القوى السياسية أفضل بكثير من الوضع الانتقالي ، الذى يقوم على الشرعية الثورية وليس الشرعية الدستورية .

(٢) - راجع حديثنا عن الخريجين ضمن الملحق عن قانون الانتخابات في الفصل (١٠) من الباب (٣) .

للترشيح من أعضاء هذه الوزارة سوى حسين أبو صالح وزير الصحة الاتحادي ...
بعد ماسبق عرضه نمود فنقول ان هذه هي اول مرة تجرى فيها انتخابات في السودان على أساس
التعددية الحزبية منذ ١٨ سنة ، ومن الحروف أن أول انتخابات برلمانية جرت في السودان كانت
عام ١٩٥٣ ، واستمر العمل بها (١٨ شهرا فقط) وكان البرلمان وقتها يتكون من مجلسين
أحدهما للشيوخ والآخر للنواب ، وجرت الانتخابات الثانية في يونيو ١٩٥٧ إلا أن البرلمان تم حله
في ١٩٥٨ ، اثر وقوع انقلاب عبود الذي حكم السودان حتى ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ حين قُلت
الانتخابات الشعبية الاولى والتي عاد بها الحكم المدني الديمقراطي الى السودان ، وتبع ذلك
انتخابات عام ١٩٦٥ ثم ١٩٦٨ ، ثم مرت ثمان عشرة سنة حتى كانت هذه الانتخابات .. ابريل
١٩٨٦ .

وبالالتزام بإجراء هذه الانتخابات في موعدها ، تكون سلطة الحكم الانتقالي بشقيها العسكري
والمدني ، قد أوفت بما تمهدت به في ابريل ١٩٨٥ بألا تزيد الفترة الانتقالية على عام واحد ،
تعاد فيه السلطة الى الشعب ، ومعنى هذا أن السلطة والأحزاب الرئيسية لم تستجب للدعوة لتأجيل
الانتخابات ، والتي وجهتها جبهة الجنوب وبعض الأحزاب الصغيرة ، التي أدركت انها تقتصر
لفرص البقاء ، وكانت جبهة الجنوب بصفة خاصة ، تتمثل بأن اجراء الانتخابات قد يقضى على
فرص الحوار المتاحة لحل مشاك الجنوب ، عن طريق مؤتمر دستوري تشارك فيه كل القوى
السياسية ..

وكانت فكرة تأجيل الانتخابات هذه ، قد قوبلت بالرغبة لعدة أسباب أهمها : (١)
انه ليس من مصلحة السودان ولا مصلحة الديمقراطية ان يظل الوضع الانتقالي المانع قائما
لاكثر من ذلك ، خاصة وأن البعض حتى بين الداعمين للتأجيل يشكو منها وصف بأنه تدخل في
السلطات بين المجلسين اللذين يشكلان السلطة ، كما انه ليس من مصلحة الديمقراطية ان يظل
هذا العدد الضخم من الأحزاب قائما ، دون ان يحدد الشعب موقفه منها ، ومن شأن للانتخابات
ان تضع حدا لذلك وان تضع كل حزب في حجمه الطبيعي ، وفقا للتأييد الذي يحظى به بين
الجماهير ، يضاف الى هذا ، أن كثيرا من الدول غير قادرة على التعامل مع السودان خلال فترة
انتقالية الوضع فيها غير مستقر ..

كذلك يلاحظ أن من بين الاغلبية التي أجمعت على ضرورة انتهاء المرحلة الانتقالية وبداية مرحلة
اكثر استقرارا في ظل حكومة منتخبة ، كثيرا من الجنوبيين ..
من البديهيات بعد ماسبق ان هذه الانتخابات تجري بهدف تشكيل جمعية تأسيسية تسلم

السلطة باسم الشعب من الحكومة الانتقالية ..

وهذه الجمعية التي ستتسلم السلطة رسميا في البلاد في ٢٦ ابريل ١٩٨٦ ستكون - وان وصفها البعض احيانا بأنها مجلس شعب - بمثابة هيئة تشريعية دستورية ، وتسلمها السلطة باسم الشعب تنتهي فترة الحكم الانتقالي ، التي بدأت في البلاد بعد الانتفاضة الشعبية التي اطاحت بنميري ، ومهمة هذه الجمعية تتركز في وضع دستور دائم للبلاد ، وانتخاب رئيس الدولة ورئيس الوزراء ..

كذلك من المهام التي تنتظر هذا المجلس النيابي المنتخب - الجمعية التأسيسية - الى جانب وضع دستور دائم جديد للبلاد ، ان يتخذ قرارا حول مدى تطبيق الشريعة الاسلامية في السودان غير ان هذا قد يؤجل لحين استكمال الجمعية التأسيسية لعضائها بإجراء الانتخابات في الدوائر الـ ٣٧ في الجنوب المؤجل اجراء الانتخابات فيها ، وذلك مما سيهدد هذه الجمعية التأسيسية للنظر في مشكلة الجنوب ، بل وهذا ما جعل الصادق المهدي يصرح بأنه سيطلب من الجمعية - بعد انتخابها - تجنب وضع دستور دائم الى حين اجراء انتخابات في الدوائر التي لم تجر فيها الانتخابات في جنوب السودان ، حتى يكون تمثيل الجنوب كاملا في الجمعية ..

وكان قد تقرر أن تستمر هذه الانتخابات العامة في السودان اثني عشر يوما بدءا من أول ابريل وذلك نظرا لمساحة السودان (مليون ميل مربع) وظروف الناخبين في الأقاليم (ومعظمهم من الرحل) ، كذلك بخصوص مساحة السودان نذكر أنها أكبر دولة أفريقية مساحة ، حيث تفوق مساحتها مساحة فرنسا خمسم مرات ..

هذا على أن تذاع نتائج الاقتراع فيما بين ١٣ ، ١٦ ابريل ، ثم تعلن نتائج الانتخابات العامة بشكل رسمي في ١٨ ابريل ، وفور اعلان النتائج ستقدم الوزارة الانتقالية استقالتها ، حيث سيكلفها المجلس العسكري المؤقت - الحاكم بالاستمرار في ممارسة مهامها لحين تشكيل الحكومة الجديدة ..

هذا ...

وسوف تعقد الجمعية التأسيسية المنتخبة أولى جلساتها في ٢٦ ابريل .

واستكمالا لهذه الصورة الانتخابية نقدم البيانات التالية :

• هذه العملية الانتخابية تجري لاختيار ٢٦٤ عضوا من أعضاء التأسيسية والبالغ عددهم ٣٠١ عضو ، وذلك لحين اجراء الانتخابات التكميلية بدوائر الجنوب المشار اليها سابقا .

• يشارك في هذه الانتخابات خمسة ملايين و ٧٨٦٧٤ ناخبا بنسبة ٧٣٪ ممن لهم حق الانتخاب ، (فوق ١٨ سنة والبالغ عددهم ثمانية ملايين و ٢٤٨ ألف ناخب) وهذه النسبة أعلى بكثير من نسبة المشاركة في انتخابات ١٩٦٨ التي كانت ٤٥٪ وكذلك نسبة المشاركة في انتخابات ١٩٦٥ التي كانت ٤٠٪ فقط .

- يصل عدد الناخبات المشاركات في هذه الانتخابات نحو نصف اجمالي المشاركين فيها .
- من بين ١٤٢٩ مرشحا ، لا توجد سوى خمس مرشحات فقط .
- سمح لكل مرشح بخمس عشرة دقيقة في الاذاعة والتلفزيون دون تفرقة بين حزب وآخر ..
- يشارك في عملية التصويت في هذه الانتخابات أفراد الشرطة والقوات المسلحة ونزلاء السجون .
- للقوات المسلحة حق الانتخابات ، في حين أن الترشيح مشروط بالاستقالة .



وقد أعلن عثمان عبدالله وزير الدفاع أن عشرين ألفا من قوات الجيش والبوليس ستواجه في الخرطوم طوال فترة الانتخابات ، لضمان اتمام هذه العملية بدون أحداث عنف ، وانتشرت العربات المدرعة عند اطراف الخرطوم بدءا من مساء ٣١ مارس لتأكيد التصميم على عدم السماح بأي أحداث عنف تهدف الى التأثير على بدء أو سير عملية الانتخابات ..

ونظرا لكل هذه الاستعدادات الأمنية تخوفا من الاضطرابات أو حوادث العنف فقد كانت الانتخابات في معظم الايام تتم بهدوء كبير ، وإن كانت هناك بعض زلات بسيطة كاختيال مرشح أو اثنين بالجانب ، أو محاولة الاعتداء على د . حسن الترابي ، الذي أعلن أن محاولة لاغتياله بالرصاص قد وقعت يوم الاثنين ٣١ مارس ، لكن وزير الداخلية أثبت عكس ذلك حيث أعلن أن الطب الشرعي اثبت ان تحطيم زجاج سيارة الترابي كان نتيجة للاصطدام بجسم صلب وليس بطلقة رصاص ..

وبعيدا عن هذه الصغائر .. فقد كانت المنافسة الحزبية الرشيدة هي السائدة ، وقد اشتهد في تلك الأونة الهجوم ضد د . الترابي من جانب صحف حزبي البعث والشيوعي ، كما ساهمت صحف أخرى في هذا الاتجاه ..

وضمن الاعداد في تلك الفترة لانتهاء المرحلة الانتقالية وتقديم المجلس العسكري الانتقالي لاستقالته ، نذكر أن اربعة من اعضاء المجلس طلبوا عودتهم الى وحداتهم التي كانوا فيها قبل قيام ثورة ابريل أي منذ عام هم :

- الفريق أول تاج الدين عبدالله فضل نائب القائد العام وعضو المجلس .
- الفريق مهندس محمد توفيق خليل رئيس هيئة الأركان وعضو المجلس .
- اللواء أركان حرب عثمان عبدالله وزير الدفاع وعضو المجلس .
- اللواء أركان حرب عبدالله ناصر قائد سلاح النقل وعضو المجلس ..

الا أن الدوائر الحزبية قد أبدت اعتراضها على عودة هؤلاء العسكريين الى وحداتهم ، وذلك نظرا لأنهم قد شغلوا مناصب سياسية ، وبالتالي فلن يكونوا عسكريين محايدين ، واشتركت في الاعتراض الاحزاب بمختلف اتجاهاتها ..

وعلى أثر هذا فقد صرح اللواء عبدالله وزير الدفاع في ١٠ ابريل ١٩٨٦ بأنه لايعتزم العودة للعمل بالقوات المسلحة مرة أخرى ، بعد انتهاء الفترة الانتقالية في السادس والعشرين من ابريل ١٩٨٦ ، وهو موعد انعقاد الجمعية التأسيسية وذكر اللواء بعد ذلك لوكالة الانباء السودانية أنه قرر التقاعد نهائيا ، ولن يعود للنشاط السياسي خلال حياته القادمة ..

وكذلك عندما تم تعيين الفريق أول تاج الدين عبدالله قائدا عاما للقوات المسلحة السودانية في ٢٤ ابريل ١٩٨٦ خلفا للفريق أول سواد الذهب أعلن في نفس الوقت أن المجلس العسكري والوزارى سوف يستمر في تسير دفة البلاد حتى ٥ مايو ١٩٨٦ حيث سيحال جميع اعضاء المجلس للمعاش ، بما فيهم سوار الذهب ، ماعدا رئيس الأركان ، وقائد سلاح المركبات .. ويتواصل حديثنا عن الانتخابات السودانية في ابريل ١٩٨٦ فنقول انها كانت انتفاضة ديمقراطية رائعة ، تكاد تفوق في روعتها تلك الانتفاضة الجماهيرية الشعبية في ابريل ١٩٨٥ .

ثم إن هذا في أهم معانيه ايضا ، يبين لنا الى أى مدى كانت أمانة رجال الجيش والمجلس العسكري وقائده ، ومدى صدقهم والتزامهم ووفائهم بعهودهم لدرجة أن معظم الأحزاب السودانية كانت تشكو لا من انقضاخ الجيش على السلطة ونكوثه لمهوده ، بل من أن الانتخابات فاجأتها ! وبالتالي فإن هذه الأحزاب لم تكن قد استعدت للانتخابات بالمرشحين وبالتنظيم الكافى ..

ويبدو أن هذه الأحزاب لم تكن تتوقع هذه الامانة وهذا الالتزام من جانب المجلس العسكري وقائده بشأن نقل السلطة وإجراء الانتخابات في المواعيد المحددة ..

وربما شذ عن هذه الشكوى الصارخة حزبان فقط ، هما حزب الأمة الذى استطاع بسرعة ان يعيد تنظيم نفسه وفكره ، عدا بعض الانشقاقات الهامشية ، وحزب الجبهة الاسلامية القومية ، التى يتزعمها د . الترابى ، الذى كان مساعدا لنعمري الى مقابل ثورة ابريل بثلاثة اسابيع فقط ، والذى قال مبررا موقفه هذا ، أنه انتهز الفرصة ليحقق مايريد ، ويتمكن من تنظيم جماعته ، وهو في ملأ من غدر السلطة وانقضاخ نعمري عليه ..

وبعد أن انبحصر الصراع في هذه المعركة بين حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي ، والجبهة الاسلامية والحزب الشيوعى الذى يخوض هذه الانتخابات ضمن تحالف الجبهة التقدمية الوطنية ، والذي يضم سبعة أحزاب تقدمية ..

وبعد أن بات قريبا أن يولد مولود الديمقراطية الجديد .. الجمهورية التأسيسية التى مستحول الى برلمان بعد وضع الدستور الجديد للسودان ، وانتخاب مجلس السيادة ، الذى سيتولى سلطات رئيس الدولة ..

بعد هذا وذاك ، بدأت تكهنات السياسيين والمراقبين بوجه عام بشأن من سيفوز من

الأحزاب ، ومن سيتفوق ، ومن سيتخلف والمفروض أنه سيجرى في الأيام العشرة - على الأقل - التالية لانتهاج العملية الانتخابية ، الكثير من المفوضات والانفصالات بين معظم الأحزاب ، ومماثلة من قوى ظهرت في الانتخابات حول الرئيس القادم للوزارة ، والوزراء ، وكيف يتم تشكيل الوزارة ، وهل هي وزارة حزبية أم قومية ، ومن هو الرئيس القادم للبلاد ، ومن هم الأعضاء الأربعة الذين سيضمهم مجلس السيادة ، الذى سيعاون رئيس الجمهورية . أو رئيس مجلس السيادة ..

وقد ساد اتجاه في تلك الفترة نحو تشكيل حكومة ائتلافية بين الحزبين اللذين سيحصلان على أعلى الأصوات ، اذا كان مجموعهما يمثل الأغلبية المطلقة ولا فيشارك معهما الحزب الثالث ، وتعتبر الأحزاب الثلاثة المتقدمة آنذاك الوقت هي الأمة ، الاتحادى الديمقراطى ، الجبهة الاسلامية ، ويحجم بعدها الحزب الناصرى ، الحزب الشيوعى وحزب البعث ، الا أن الفريق أول سوار الذهب في بيانه في ٦ أبريل ١٩٨٦ بمناسبة مرور عام على الاطاحة بنظام نميرى طالب الأحزاب السياسية السودانية بتشكيل حكومة وحدة وطنية عقب الانتخابات التشريعية ..

وكللك أجمعت معظم القوى السياسية السودانية خلال فترة الانتخابات على ضرورة قيام حكومة قومية ، وليست حكومة حزبية ، على أساس أنه لا يوجد في السودان حزب واحد أو أكثر يجزئ على تحمل مسئولية هموم ومعاناة السودان وحده ، وان كل هناك من يرى أن حزبي الأمة والاتحادى الديمقراطى ، يشكلان الحكومة ، ويصبح د . الترابى زعيم الاخوان ، والجبهة الوطنية ، في المعارضة ..

لما بالنسبة لرئاسة الدولة ، فقد كان هناك شبه اتفاق على ضرورة ترشيح الفريق أول سوار الذهب رئيسا للدولة ، أو مجلس السيادة القادم ، باعتباره شخصية مقبولة من معظم القوى السياسية . ، ولكن المقربين من سوار الذهب كانوا يؤكدون دائما أنه لن يوافق على هذا الترشيح باعتباره شخصية صوفية تزهد السلطة ، وتؤثر البعد عن الأضواء وان أعلن آخرون أن سوار الذهب ربما - وتحت الإلحاح عليه - يخضع لهذا الطلب ، هكذا كان يأمل البارزون على الساحة السياسية في السودان في ذلك الوقت ..

لما عن مجلس السيادة والذي يتظر أن يقوم بمعلونة الرئيس وأنه سيتم ترشيحه كل عام ، فان القوى الانتخابية هي التى سوف تقره ، ولذا ففى تلك الفترة لم يكن سهلا التكنن بمن سيتولى المناصب الأربعة داخل هذا المجلس ..

كانت هذه مجرد تكهنات للمراقبين في تلك الفترة -

والسطور القادمة والتي تراكب ظهور نتائج هذه المعركة ، تبين لنا ماذا تم بالفعل :
ظهرت نتائج انتخابات السودان بسلام وهدوء كبيرين ، رغم التخوف الذى كان سائدا قبيل

اجرائها من وقوع ردود فعل مخيفة أثناء عمليات التسجيل أو التصويت أو مرحلة اعلان الفائزين ، ولكن النتائج نفسها لم تكن هائلة وإنما كانت عاصفة ، وحملت رياح التغيير وجوها جديدة وقديمة وعريقة الى الجمعية السودانية التأسيسية ، بينما تساقط سياسيون كبار في هذه العملية الانتخابية بالصورة التي توقعها أدق المراقبين وقد كان لسقوط هذه الزعماء السياسية معان كثيرة لعل أولها وأبرزها ضعف برنامجهم أو عدم قبولهم سياسيا مما أثار هزة عنيفة بالخريطة السياسية شعبيا بشكل غير مألوف . (١)

- تصدر قائمة التراجع ثلاثة أحزاب عقائدية هي الجبهة الاسلامية والحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي ..

- في المقابل تقدمت الاحزاب الطائفية تقدما هائلا خاصة حزب الامة القومي . يليه الحزب الاتحادي وسجل الفرق بين الحزبين (الاتحادى والامة) دوائر كثيرة تزيد على الثلاثين في كل أنحاء السودان . وأصبح يليها أن السودان سيشكل حكومة ائتلافية بين حزبي « السيدين » (السيد صادق المهدي والسيد محمد عثمان الميرغني) مما يعنى تماسكا شديدا للقبضة سيحكم السودان الخمس سنوات المقبلة ..

- يلاحظ أن الحزب الاتحادي الديمقراطي تراجع كثيرا بسبب عدم الانضباط في صفوفه والمنافسة الحادة بين أعضائه الذين بلغ بهم الحال ان يرشح خمسة منهم أنفسهم في دائرة واحدة ..

- كما لوحظ مقدما أن من المؤشرات الدالة على هزيمة د . الترابي زعيم الجبهة الاسلامية وهاته على ابقاء القوانين الاسلامية التي سنها نميري مما أضمره كثيرا وأضر جماعته وكان مجرد سقوط الترابي في دائرته أمام مرشح عادي دليلا على قوة ردة الفعل الشعبي ضده بتهمة المشاركة في الصورة الاسلامية المشبوهة التي طبقها نميري وقد انتقد الصادق المهدي هذه التجربة وسماها باسلام الطواير مما أثر كثيرا في مصداقية برنامج الجبهة الاسلامية .

- أما الاتحاديون المنشقون - حزب الوطني الاتحادي - فقد سقط الزعماء الثلاثة الذين انشقوا على محمد عثمان الميرغني ..

حتى قبل اعلان دوائر الخريجين كان موقف الجبهة الاسلامية ضعيفا - ٢٨ مقعدا - فاذا بها تحصل في هذه الدوائر على ٢٣ مقعدا ليصبح لها في البرلمان ٥١ مقعدا وتصبح مؤهلة لتكون طرفا رئيسيا في تشكيل الحكومة أو في صفوف المعارضة مما جعل المشاورات الجارية في ذلك الوقت بصدد تشكيل الحكومة تدخل مرحلة حرجة حيث لم يكن المشاورون يتوقعون أن يقفز موقف هذه الجبهة بهذه الصورة .

وعا له دلالة كبرى في هذه الاطار ، أن نذكر بأن سقوط د . الترابي زعم الأخوان وهزيمته في دائرته - الصحافة - بالخرطوم أمام مرشح عادي للحزب الاتحادي الديمقراطي (حسن شابو) يعنى أن القوى السياسية السودانية قد حققت هدفها وأسقطت الترابي ، أى تخلصت منه ، في الوقت الذى نجح فيه محمد ابراهيم نقد زعيم الحزب الشيوعى في الدائرة التى رشح نفسه فيها .. هذا .. وقد احتل عضوا الحكومة الانتقالية اللذان دخلا الانتخابات المركز الخامس في الدائرتين اللتين رشحا نفسيهما فيها .

وفي تلك الأثناء ، أعلن الفريق أول سوار الذهب ، أنه قرر الانسحاب من الحياة السياسية ، والاستقالة من جميع مناصبه العسكرية بعد تسليم السلطة البرلمان الجديد في ٢٦ أبريل ١٩٨٦ ، بل وأعلن في ١٤ أبريل ١٩٨٦ أن سوار الذهب سيتخلى عن رئاسة المجلس العسكري الانتقالي لنائبه الفريق تاج الدين عبدالله فضل . وكما أشرنا آنفا فقد تم بالفعل تعيين تاج الدين خلفا لسوار الذهب في ٢٤ أبريل ١٩٨٦ ، كقائد عام للقوات المسلحة السودانية .

....

نعود لتتائج الانتخابات ، لئى أنه بشكل نهائى وبصورة محددة فقد أسفرت هذه النتائج عن احراز حزب الأمة لـ ٩٩ مقعدا في الجمعية التأسيسية ، تلاه الحزب الاتحادي الديمقراطي بـ ٦٣ مقعدا ، ثم الجبهة الاسلامية بـ ٥١ مقعدا ، ثم كان لبقية الأحزاب ما تبقى من المقاعد في الجمعية وهو ٥١ مقعدا ، علما بأن هذه المقاعد الـ ٢٦٤ هى التى جرت هذه الانتخابات لشغلها - كما ذكرنا سابقا - في حين لم يتم شغل الـ ٣٧ مقعدا المتبقية من اجمالى مقاعد الجمعية - ٣٠١ مقعدا - وذلك لسبب الأحداث الخاصة في دوائر الجنوب والتى أعلن في ذلك الوقت أن الانتخابات التكميلية فيها سوف تم في شتاء ١٩٨٧

وفي تلك الأثناء ، اتفقت الأحزاب السودانية على ترشيح صادق المهدي رئيسا للوزارة الجديدة ، باعتباره رئيس حزب الأمة الذى فاز بالأغلبية ، وكان الحزب قد أعلن في بيان أصدره في أعقاب ظهور هذه النتائج أنه يرى - ضمن سياسته في الحكم - أن قوانين سبتمبر الشهيرة والخاصة بالشريعة الاسلامية ، والتى صدرت في العهد القميرى يمكن تعميمها مخالفة بعض بنودها الشريعة الاسلامية ، مع تمسك الحزب بالدستور الاسلامى لعام ١٩٦٨ .

وبدا لنا حتى الآن أن هذه الانتخابات النائية التى تمت لاختيار ممثل الشعب السودانى لبرلمان جديد يقوم في نفس الوقت بمهام جمعية تأسيسية لوضع الدستور الجديد قد تمت بصورة تشرف كل مواطن يتمتع لهذا البلد الناضج فكريا وسياسيا .. حتى أصدرها معجزة تمت على أرض السودان بعض المعلقين أن تجرى هذه الانتخابات بلا تزوير (١) فهذه هى المرة الثالثة خلال ٣٠ عاما التى

(١) د . سمح الدين ابراهيم ، الجمهورية ، في ١٢/٤/١٩٨٦ .

تجرى فيها انتخابات نيابية في السودان وتكون مفتوحة للجميع وتحدث بلا تزوير ولا يسارع الذين لم يحالفهم الحظ فيها باتهام الحكومة ، أو منافسيهم بالتزوير ..

وليس هذا فقط .. بل عدت معجزة أيضا .. أن تنجح في أبريل ٨٥ القوى المدنية السودانية يقودها تجمع النقابات المهنية في اسقاط نظام عسكري حاكم - نظام نميري - ولم يكن قد حدث في أى قطر عربى من قبل أن نجحت القوى المدنية في اسقاط نظام عسكري ، ولم تكن هذه هى المرة الأولى في السودان - مما يزيدنا فخرا - فقد حدث ذلك في ١٩٦٤ حينما نجحت انتفاضة شعبية مدنية مماثلة في اسقاط حكم عسكري سابق ، هو نظام عبود الذى كان قد جاء للحكم في السودان عقب انقلاب عسكري عام ١٩٥٨ . بل وانفرد الشعب السودانى بين كل شعوب العالم الثالث بهذا العمل الرائع لمدة عشرين عاما الى أن حدث نفس الشيء في الأرجنتين عام ١٩٨٤ وأخيرا في الفلبين عام ١٩٨٦ .



الفصل الرابع

السودان يستقبل حكومته المدنية الجديدة

مقدمة :

على صعيد القوى والأحزاب السياسية نجد أن موضوع تشكيل المؤسسات الثلاث الكبرى في الدولة قد شغلها الى حد كبير ، وكان في مقدمة هذه المؤسسات مجلس السيادة الذي يضم أربعة أعضاء ، وبينما الحزب الاتحادي الديمقراطي ومن ورائه طائفة الأنصار يزعمه السيد محمد عثمان الميرغنى يرون ترشيح الفريق أول سوار الذهب رئيسا للمجلس ، فان حزب الأمة وكذلك الجبهة الإسلامية كان لها رأى آخر مختلف عن الرأى السابق .

وقد اجتمع المجلس العسكري الحاكم المؤقت في ٨ أبريل ١٩٨٦ لبحث عدة موضوعات كان في مقدمتها ، الأوضاع المتعلقة بإجراءات انتقال السلطة عقب اعلان نتائج الانتخابات . وكان المجلس قد قرر أيضا عدم تعديل الدستور ، والاصرار على إنهاء الفترة الانتقالية في ٢٦ أبريل ، وهو الموعد المحدد لذلك من قبل ، حيث سيسلم هذا المجلس السلطة الى رئيس القضاة في السودان .

ثم بناء على قرار للمجلس العسكري بدعوة الجمعية التأسيسية المنتخبة للانتخاب عام ١٩٨٦ ، ووفقا للمادة ٦٧ من الدستور الانتقالي ، عقدت الجمعية التأسيسية السودانية أول اجتماعاتها صباح ٢٦ أبريل ١٩٨٦ ، حيث قرأ الأمين العام لها محمد عبدالحليم هذا القرار وأدى أعضاء الجمعية اليمين القانونية أمام رئيس القضاة السوداني السيد/ محمد ميرغنى مبروك الذى يتولى الأشراف على الاجراءات الدستورية لنقل السلطة .

وكانت هذه الجلسة الأولى - الاجرائية - للجمعية التأسيسية الجديدة قد عقدت برئاسة أكبر أعضائها سنا النائب محمد عثمان صالح ، وبإشراف رئيس القضاة السيد محمد ميرغنى مبروك ، وذلك بمقر مجلس الشعب السودانى - البرلمان - في أم درمان وقد ألقى الفريق أول سوار الذهب كلمة أمام الجمعية حيا فيها شعب السودان وجيشه وتلك التجربة الرائعة في الممارسة السياسية ، ثم قدم استقالة المجلس العسكري والحكومة الانتقالية ، وحل حكام الاقاليم والمجلس التنفيذي العالى باقليم الجنوب ، وتم قبول الاستقالة رسميا الا أن الجمعية التأسيسية قررت دعوة المجلس والحكومة الى الاستمرار فى أداء مهامها حتى ٦ مايو القادم لاتاحة الفرصة للتشاور حول اختيار رئيس

الوزارة وكيفية تشكيل الحكومة المدنية المتوقع أن يرأسها الصادق المهدي ، وكانت الجمعية قد قررت في هذه الجلسة عقد اجتماعها القادم أيضا في ٦ مايو المشار اليه .

وفي ٢٨ أبريل صرح المتحدث باسم الصادق المهدي زعيم حزب الأمة بأن اللجنتين المشكلتين من حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي ، قد انتهتا من توزيع للنائب في كل من مجلس السيادة والوزارة على أساس أن تكون للحزب الاتحادي رئاسة مجلس السيادة ، وعضوان ، والحزب الأمة العضوان الآخرين مع رئاسة الوزارة والجمعية التأسيسية ، وتقسم الوزارات الهامة بينهما ، وما يذكر أنه حتى ذلك الوقت كان سوار الذهب لا يزال هو مرشح الحزب الاتحادي لرئاسة مجلس السيادة ، رغم توقعات رفضه إلا إذا أجمعت عليه كل القوى السياسية ، ومات متسوقا أن تشترك الجبهة الإسلامية في الوزارة ، خاصة وأن لها ٥١ مقعدا في الجمعية التأسيسية ، كما أنها وافقت على مشروع الميثاق الوطني الذي أعدته اللجنة المشتركة المشكلة من حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي ، والذي يقضي بإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية .



✽ ميثاق الوحدة الوطنية :

صدر في تلك الأثناء ميثاق للوحدة الوطنية ، من حزبي الأمة والاتحادي ، ثم أرسل لبقية الأحزاب التي مستشارك في الحكم لتوقع عليه .

ويعتبر هذا الميثاق ، الزاميا للحكومة الجارية تشكيلها ، وأساسا لوضع الدستور الدائم للبلاد ، مستندا الى دستور ١٩٦٨ ، مع الأخذ في الاعتبار التغيرات الجديدة ، وإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية الشهيرة بقوانين سبتمبر .

ومما نص عليه الميثاق ، اعتبار الحكومة الجديدة حكومة واحدة وطنية ، تراعى فيها الصلاحية والكفاءة ، والتوازن بين القوى السياسية .

ونص الميثاق كذلك على تصفية آثار الحكم الديكتاتوري ، ومحاسبة الجناة الذين أسندوا حقوق الإنسان بالسودان ، وإصدار قوانين مستمدة من القرآن الكريم ، والسنة الشريفة ، والمعرف والمصادر الوضعية ، على أساس اجتهادي يراعى ظروف العصر وواقع الحال ، مع تأكيد المساواة بين كافة المواطنين بدون تمييز ، وأكد الميثاق على مواجهة الأزمة الاقتصادية ، وتمكين البنك المركزي من السيطرة على النظام المصرفي بشكل كامل ، وترشيد المصارف الأجنبية والسودانية الإسلامية وغير الإسلامية ، وعمل ميثاق للدفع عن الديمقراطية ، وتطوير العلاقات بين السودان وبين الدول المجاورة والدول العربية والإسلامية والأفريقية ، ودعا الميثاق أيضا إلى إصلاح

الجيش ، وكذلك دعا الميثاق جيش تحرير جنوب السودان بزعامة جارتنج الى ايقاف القتال فوراً ،
والاشتراك في مفاوضات دون شروط مسبقة .

.....

❖ الحكومة الوطنية في ظل الميثاق الوطني :

- بحلول أول مايو ١٩٨٦ كانت معظم الأحزاب والتنظيمات السياسية في السودان قد أقرت
ميثاق الوحدة الوطنية .

- ثم في ٢ مايو اجتمع الصادق المهدي زعيم حزب الأمة ، مع محمد عثمان المبرغني زعيم
وحزب الحزب الاتحادي الديمقراطي لبحث النتائج التي توصلت اليها لجان الحزبين والأحزاب
الأخرى لوضع التصور النهائي لشكل الحكومة السودانية القادمة ، وحتى ذلك الاجتماع كانت نقاط
الخلافا بين الأحزاب السودانية حول تشكيل الوزارة قد تضاعفت الى حد كبير .

ثم في نفس الوقت أعلن الفريق أول سوار الذهب أنه لا يمانع في قبول منصب رئيس مجلس
السيادة - رئيس الدولة - اذا اجتمعت على ذلك القوى السياسية المختلفة في السودان .

- وفي يوم ٣ مايو قررت الحكومة السودانية تشكيل لجنة لجرد محتويات منزل وخزينة الرئيس
السابق نمرى ، وأعلن أن اللجنة ستقوم بحصر كل محتويات المنزل والخزينة وتسليم الذهب
والمجوهرات وكافة المحتويات النفيسة الى بنك السودان ، وكان النائب العام السوداني قد أعلن أن
جميع ممتلكات الرئيس السابق ستعاد الى ملكية الدولة بموجب قانون كان معروضاً على مجلس
الوزراء في ذلك الوقت .

- وفي ٤ مايو صرح السيد الصادق المهدي رئيس حزب الأمة القومي والمرشح رئيساً لحكومة
السودان الجديدة ، بأن الاتفاق قد تم على أن يكون رئيس مجلس السيادة ونائب رئيس الحكومة
وخمسة وزراء بينهم الداخلية والخارجية من الحزب الاتحادي الديمقراطي ، وأن يكون رئيس
الحكومة وخمسة وزراء بينهم الدفاع والعدل من حزب الأمة ، أما الجبهة الاسلامية فيكون منها
ثلاثة وزراء ، ومثلهم من الجنوب ، على أن توزع بقية الوزارات بين الأحزاب الأخرى .

- ثم في ٦ مايو عقدت الجمعية التأسيسية في موعدها المحدد ، لانهااء مراسم تسليم السلطة
من المجلس العسكري المؤقت الى مجلس السيادة .

وفي بداية الاعتقاد انتخبت الجمعية السيد/ محمد ابراهيم خليل رئيساً لها وهو من حزب

الأمة ، ،

وقد تمت هذه الاجراءات عقب جلسة عاصفة استمرت أكثر من ثمان ساعات وإثناء الجزء
الأول منها كانت الجلسة سرية ، حيث وقعت فيها خلافات حادة بين الأعضاء انتهت باستحباب
(٣٨) عضواً ، وهم من أحزاب الجنوب بالإضافة الى الحزب القومي السوداني واثنين من

المستقلين حيث أصدروا بيانا أعلنوا فيه انسحابهم بسبب عدم الاستجابة لطلبهم الذى يتمثل فى أن يحصل الجنوبيون على ثلث المقاعد الوزارية بالإضافة الى النص فى الميثاق الوطنى على أن تكون الدولة علمانية والنساء قوانين الشريعة الاسلامية ، وأن يتضمن الميثاق أن السودان بلد افريقى يتمسك بالثقافة الافريقية وليست العربية ، وما وصفوه بسيطرة أحزاب الشمال على السياسة السودانية أثناء انتخاب رئيس الوزراء الجديد ، كما احتجوا على انتخاب إبراهيم خليل رئيسا للجمعية التأسيسية وطالبوا بأن يكون رئيس الجمعية محايدا .

وكانت قد جرت فى الجلسة مراسم تسليم السلطة من المجلس العسكرى المؤقت الى مجلس السيادة ومن الوزارة الانتقالية الى السيد الصادق المهدي رئيس مجلس الوزراء الجديد وذلك بعد أن انتهت الفترة الانتقالية المؤقتة لاستمرار عمل المجلس العسكرى المؤقت ومجلس الوزراء الانتقالي . وقد أعلن هذا الانتهاء السيد محمد عثمان صالح الذى رأس اجتماع الجمعية التأسيسية بصفته أكبر الأعضاء سنا ثم أعلن الترشيح لمنصب رئيس الجمعية وكما أشرنا مسبقا تم انتخاب السيد محمد إبراهيم خليل للمنصب والذى بعد فوزه وتوليهِ الرئاسة أعلن الترشيح لمجلس الرئاسة « السيادة » حيث انتخبت الجمعية السيد أحمد الميرغنى رئيسا لمجلس السيادة وهو من الحزب الاتحادى الديمقراطى وشقيق محمد عثمان الميرغنى زعيم طائفة الختمية وراعى الحزب . كما انتخبت الجمعية لعضوية المجلس كلا من الدكتور ادريس البنا والدكتور على حسن تاج الدين من حزب الأمة ومحمد الحسن يس من الحزب الاتحادى الديمقراطى والدكتور باسكو بادو لالولوبك من الشخصيات الجنوبية .

ثم جرى انتخاب السيد الصادق المهدي رئيسا للوزراء (١) فى حين تقرر تأجيل تثبيت أعضاء الوزارة حتى يتم اجراء مشاورات اللازمة . وأعرب المهدي عن أمله فى الانتهاء من تشكيل الوزارة خلال أيام ، وفى حالة تأخير التوصل الى اتفاق مع الجنوبيين فإنه سترك لهم مفاعل وزارية شاغرة .

وعلى جانب آخر فقد اختارت الجبهة الاسلامية القومية على عثمان طه زعيما للمعارضة داخل الجمعية التأسيسية حيث لم يشملها التشكيل وزارى .

وفى العاشر من مايو صدر بيان عن مكتب الصادق المهدي رئيس الوزراء يعلن انه تم الاتفاق بين رئيس الوزراء السودانى والأحزاب الممثلة للجنوب على أن يكون نصيب الجنوب فى الحكومة السودانية الجديدة يعادل نسبة سكان الجنوب من العدد الكلى لسكان السودان . وذكر البيان أن الاتفاق جاء بعد مباحثات بين المهدي وممثل الجنوب الحزبيين وكبار المسؤولين فى الحزب

(١) بعد تشكيل السيادة وانتخاب رئيس حزب الأمة - حزب الأغلبية - رئيسا للحكومة كلف رئيس مجلس السيادة الحكومة المنتخب تشكيل وزارته .

الاتحادى الديمقراطى ، هذا ويتضمن الاتفاق أن تؤيد الأحزاب الجسوية سياسات الحكومة السودانية .

• التشكيل الوزارى :

أعلن الصديق المهدي فى الخامس عشر من مايو ١٩٨٦ أمام الجمعية التأسيسية تشكيل الحكومة السودانية الجديدة وضمت عشرين وزيرا يرأسه الى جانب شغله لمنصب وزير الدفاع . وضمت الوزارة نائبا واحدا لرئيس الوزراء هو الشريف زين العابدين الهندي الذى أسندت اليه وزارة الخارجية وضم التشكيل :

- | | |
|---|---------------------------------------|
| وزير الداخلية | - السيد/ سيد أحمد الحسينى |
| وزير للزراعة والموارد الطبيعية | - الدكتور/ عمر نور الدايم |
| وزير للطاقة والتعليم | - الدكتور/ آدم ماريو |
| وزير لشئون الرئاسة | - السيد/ صلاح الدين عبدالسلام الخليفة |
| وزير للتربية والتعليم | - السيد/ بكري أحمد عديل |
| وزير للمالية والتخطيط | - الدكتور/ بشير عمر |
| وزير للحكومات المحلية | - السيد/ جوشوا ديوال |
| وزير للصحة | - الدكتور/ حسن أبوصالح |
| وزير للزراعة | - السيد/ مبارك عبدالله فاضل المهدي |
| وزير للتجارة والتموين | - السيد/ محمد يوسف أبوحريرة |
| وزير للرى | - السيد/ والد واجوا |
| وزير للثروة الحيوانية | - السيد/ اسماعيل بكر |
| وزير للنقل والمواصلات | - السيد/ صافينوا واتى |
| وزير للمعدل بالضافة الى منصب النائب العام | - السيد/ عبدالحمود الحاج صالح |
| وزير للاشغال والاسكان والمرافق العامة | - السيد/ محمد طاهر جيلاتى |
| وزير للعمل والخدمة العامة | - الدكتور/ والتر كون نيوك |
| وزير للثقافة والاعلام | - السيد/ محمد توفيق |
| وزير للسلام وشئون المؤتمر القومى المستورى | - الدكتور/ محمد أحمد ناجى |
- تعاونته لجنة قومية من أحزاب الحكومة والمعارضة وممثلين للفريق الذى تولى الاتصال

مع حركة جاونج أثناء فترة الانتقال باسم التجمع
الوطني . وهي وزارة استحدثت بإتفاق بين
حزبي الأمة والاتحاد الديمقراطي والأحزاب
الممثلة في الجمعية التأسيسية لترتيب عقد
المؤتمر القومي للمستوى ومتابعة ما يسفر عنه
من قرارات ونتائج .

وهكذا فقد ضمت الوزارة ٨ مناصب لحزب الأمة بالإضافة الى منصب رئيس الوزراء ووزير
الدفاع وهذه الوزارات هي الطاقة والتعليم وشئون الرئاسة والتربية والتعليم والمالية والتخطيط
والصناعة والثروة الحيوانية والثائب العام . كما تضم ستة مناصب للاتحادى الديمقراطى هي نائب
رئيس الوزراء ووزير الخارجية والداخلية والصحة والتجارة والتموين والأشغال والثقافة والإعلام .
وقد حصل الجنوبيون على أربعة مقاعد وزارية هي وزارة الحكومات المحلية والتنقل
والمواصلات والعمل والخدمة العامة والرى . ويمثل وزير العمل والخدمة العامة والتكنولوجيا حزب
المؤتمر السودانى الأفرقى (فك) ويمثل الدواجو وزير الرى حزب تجمع السياسيين الجنوبيين .
ويمثل جوشوا ديوال الحزب الفيدرالى . ويمثل صارقينا واني وزير المواصلات - وهو من
الاستوائيين - حزب الشعب التقدمى .

واسند منصب وزارة السلام وشئون المؤتمر القومى للمستوى الى التجمع الوطنى والنقائى الذى
يادر بالاتصالات مع حركة جون جاونج .

وبهذا ظهر الى الوجود المثلود السودانى الجديد مشرق الوجه للعالم كل ثمار تجربة ديمقراطية
رائعة عاشها شعب السودان .

ظهرت الحكومة السودانية الجديدة كواحدة من عدة مؤسسات دستورية تحكم بلدا ديمقراطيا
كأنه عريق الممارسة رغم حداثة عهده بهذه اللعبة .

وفى نوفمبر ١٩٨٦ كان الحزبان الكبيران الأمة والاتحادى الديمقراطى قد اتفقا على أن تكون
الشرعية الإسلامية المصدر الأسس للتشريع ثم المصادر الأخرى والعرف على ألا تتعارض مع
الاسلام ، مع استبعاد المواد المقيدة فى التعديلات الدستورية الجارى - آنذاك - مناقشتها
وأعدادها .



الخلاصة

الديمقراطية ..

وكيف يحافظ عليها السودان

يجب في البدء أن نسأل : الشعب أم الجيش ، كانت على يده انتكاسات الديمقراطية في السودان فيما سبق ؟ . أم ليس هما بل الأحزاب السياسية ؟ .
وكما نعرف فقد شهد السودان أكثر من انتفاضة ديمقراطية رائعة في عمر استقلاله القصير ومعنى هذا أن الديمقراطية في هذا البلد المتمرس على اللعبة السياسية في حاجة لمن يحميها ممن يترصون بها الدوائر حتى لا تتعرض لما تعرضت له من قبل وفي الحقيقة فإن الأحزاب السياسية في السودان كانت هي المسؤولة عن كل من انقلابي ١٩٥٨ ، ١٩٦٩ ، وأكثر من ذلك كانت الأحزاب هي التي انقلبت على نفسها قبيل حركتي عبود وغيرى^(١)

- ففي عام ١٩٥٨ ، تعقدت الأزمة السيفية في أعقاب تمسك رئيس الحكومة عبدالله خليل بموقفه الرافض لحل الوزارة وإجراء انتخابات جديدة وقد فسر الموقف يومها بمثابة انقلاب من حزب الأمة ضد الحزب الوطني الاتحادي .

- وفي عام ١٩٦٨ تحالفت الأحزاب الرئيسية (الاتحادى الديمقراطى ، الأمة والأخوان المسلمين) لاعتراج نواب الحزب الشيوعى من البرلمان ، وكان التفسير الطبيعى أن الأمر لا يخرج عن كونه انقلاباً من الأحزاب الثلاثة ضد الشيوعيين .
وبينما تمسك عبود بتمرد عبدالله خليل على الاتحاديين كدريعة لانقلابه فإن جعفر نميرى استخدم الانقلاب على الشيوعيين كاحدى أوراق اعتماده حاكماً عسكرياً للبلاد .

وهكذا فالأحزاب السودانية السياسية هي التي كانت وراء إشعال النار وهنا يبدو جازئاً أن نبني حول هذه النقطة المركزية أن علة الديمقراطية في السودان ظلت على الدوام تكمن في الأحزاب لا في الجيش كما هو معتقد ، فقد كان الحال دائماً أن تشتعل الثورة في الشارع وتجرف معها كل ما هو قديم وبال ومعوق باستثناء التركيبة الحزبية نفسها فالثورات التي عمت السودان منذ استقلاله عام ١٩٥٦ ، طالت بالعموم كل مناحى الحياة السياسية بينما ظلت الأحزاب جاعدة في تراكيبها وهيكلها وفي عناوين ضراعتها تجاه بعضها البعض ، وظلت القيادات الحزبية الكبرى - على سبيل المثال - باقية في مكانها ودون تغيير رئيسى على مدى أكثر من ثلاثين عاماً وبقيت الزعامة عند

ضرورات الحال تودث من الأب لابنه أو أخيه أو ابن أخيه وهذا من أبرز الأدلة على جمود تراكيب وهياكل الأحزاب السودانية^(١)

وذلك لا يعنى بالطبع أن الأحزاب هي فقط من يدها أمر الخيار السياسي للسودان ، حيث أن ما حدث في ثورة أكتوبر ١٩٦٤ وثورة أبريل ١٩٨٥ ، كرس حقيقة أن الشعب السوداني ، تجلر في الممارسة الديمقراطية ، مما يجعل طلاقه منها مستحيلا .. وللملك طبعاً منبه في التاريخ ، فالسودان هو الشعب الوحيد في العالم الثالث الذي مارس الحياة الديمقراطية قبل أن ينال استقلاله ، ولقد كان مؤتمر الخريجين الذي تأسس ١٩٣٨ برلماناً في المنفى للشعب السوداني ، حيث كان منتدى ثقافياً سياسياً ، أنصوت تحته رايات اليمين واليسار ، وانبثق عنه مولد الحزبين الكبيرين (الأمة والأشقاء) وهذا من أبرز الأدلة على أن الشعب السوداني له باع طويل يضرب في عمق التاريخ ، في الممارسة الديمقراطية قبل الاستقلال .

ومن هنا تتجلى حقيقة أن الشعب السوداني بقطاعاته العريضة هو الضمانة الوحيدة لبقاء الديمقراطية والمحافظة عليها .

وعلى كل .. فلا بد لكل من يتعرض للحديث عن كيفية حماية الديمقراطية في السودان أن يكون محيطاً بظروف هذا البلد من زوايا مختلفة هي (٢) :

١ - أن السودان دولة شاسعة المساحة تبلغ مساحتها اجمالى مساحات كل من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وأستراليا والبرتغال وبلجيكا والسويد والنرويج والدانمارك وهذا ما يبرز لنا صعوبة مهمة السلطة الحاكمة في السودان التي تقوم على أمر أهل هذه المساحة الرحبة .

(٢) أن الشعب السوداني ينتمى الى أصول عريقة عتيقة مما يخلق عدم انسجام في البناء الاجتماعى في السودان وما يترتب على ذلك من تعدد اللغات واللهجات والثقافات وقبل ذلك الديانات .. يضاف الى ذلك أن الانتماء القبلى ما زال قلعاً بقوة في غالبية أنحاء السودان حيث ينقسم الشعب الى حوالى (٥٧٢ قبيلة) وكذلك يؤخذ في الاعتبار تفشقى ظلمة الطائفية الدينية .

(٣) أهم من هذا أو ذلك ، تلك الضائقة الاقتصادية التي يعيشها السودان وسبق تفصيل جوانبها .

(٤) أن السودان بحكم وضعه الجغرافى محاط بشمان دول أفريقية هي مصر وليبيا والنيوبيا وكينيا وأوغندا وزائير وتشاد وأفريقيا الوسطى ، وهو يعيش بالإضافة الى ذلك وسط مجموعة كبيرة من الدول الأفريقية والعربية ويرتبط بها ارتباطاً كبيراً ، وإذا ما استثنينا مصر التي تخطلوا حالياً خطوات

(١) جدير بالذكر أن الأحزاب السياسية في السودان قد ساهمت بنسب غفلة في تدعيم أركان النظامين العسكريين الذين حكما البلاد اثنين وعشرين عاماً متفرقة .

(٢) راجع د . محمد شوقي ، مصدر سابق .

ديمقراطية شديد التؤدة ، فالتناجد أن كل تلك الدول سائلة الذكر تعيش أنظمة حكم فردية أو عسكرية بعيدة كل البعد عن الديمقراطية التي يقوم السودان حاليا بينها ، ولا شك أن حكومات تلك الدول مستشر بالحرع البالغ قبل شعوبها في حالة نجاح الديمقراطية السودانية محيطا عدائيا من جانب الحكومات حيث تبدل الحكومة السودانية في وسط تلك الحكومات كعابد بقم الصلاة وسط زمرة من الفاسقين .

وقد لا يقف العداء لتلك التجربة في السودان عند ذلك الحد حيث تبدل بواحد خلف مستأثر عديدة في الدول المتقدمة التي تخشى الديمقراطية على الشعوب الأفريقية الأخرى التي تلور في دائرة التبيعة الاقتصادية والسياسية لهذه الدول المتقدمة . . بل قد يزيد من خشية تلك الدول المتقدمة من نجاح التجربة الديمقراطية في السودان ، ما قد يقترن بها من توجه إسلامي تقوده القوى الإسلامية المستنيرة في السودان مما ينذر بمد إسلامي في إفريقيا .

وفي هذا الإطار يقول د . سعد الدين إبراهيم^(١)

«يشجع السودانيون بروح ديمقراطية أصيلة ومتعمقة حتى في علاقاتهم الاجتماعية والعادية واليومية لذلك فليس مستغربا أن يكونوا شغوفين بها سياسيا ومحترمين لروحها وقواعدها بما في ذلك أمانتهم البالغة في الانتخاب ولكن هذا الشغف الذي يصل إلى حد الوله الصوفى بالديمقراطية لا يؤاكنه على الأقل حتى الآن قدرة على الاحتفاظ بالمؤسسات الديمقراطية أو إدارة شؤون السودان من خلالها . فعند استقلال السودان منذ ثلاثين عاما (يناير/ كانون الثاني ١٩٥٦) بدأ بحكومة مدنية منتخبة ديمقراطيا ، ولكن لم تمض ثلاث سنوات إلا وكان التناسخ الحزبي في شبال السودان والتمرد المسلح في جنوب السودان قد أصاب الحكومة بالشلل التام ، وهو الأمر الذي أدى إلى الانقلاب العسكري الأول بقيادة الفريق إبراهيم عبود في أواخر عام ١٩٥٨ وقد رحب الشعب السوداني بهذا الانقلاب في البداية على أمل أن يكون أكثر فعالية واقتصادا في تسيير أمور السودان ، أو على الأقل انتهاء حالة العجز والشلل التي شعر بها السودانيون هذا فضلا عن أن موضوعة الانقلابات العسكرية كانت قد شاعت في ذلك الوقت ولكن الشعب السوداني لم يكن فقط أول الشعوب العربية التي اكتشفت هذه المساوئ ولكن كان أيضا أولها في الانتفاضة ضد حكم العسكر وأولها وآخرها في نجاح انتفاضته المدنية وأسقط ذلك الحكم في عام ١٩٦٤ .

وأستأنف السودان مسيرته الديمقراطية بنفس الشغف الصوفى ومن خلال انتخابات نيابية

(١) في إطار حديثه عن المعضلات الهيكلية التي يفتقر بها السودان ، ولم ينجح بعد في العثور على معادلات ناجحة للتعامل معها ، وصدر حديثه هذا بمعضلة « الحب العارم للديمقراطية والمعجز الدائم من الاحتفاظ بها » ، وذلك في ص : الرأي ، جمهورية ١٩٨٦/٤/١٧ .

نزيفة ، ولكن هذه المسيرة سراعان ما تعثرت مرة أخرى بسبب التشاجر الحزبي بين الشماليين والتمرد المسلح بين الجنوبيين وأصيب جهاز الدولة بما يشبه الشلل مرة أخرى وعاد العسكر بانقلاب على السلطة تحت قيادة الضباط جعفر نميرى فى مايو/ أيار ١٩٦٩ ، ومرة أخرى رحب الشعب السودانى فى البداية بهذا الانقلاب ونفس الآمال ، أى الخلاص من حالة العجز والشلل التى أصابت السودان على يد الأحزاب الحاكمة .

ونجح النظام العسكرى الجديد بالفعل فى اظهار فعالية ملحوظة فى البداية وخاصة فيما يتعلق بمشكلة جنوب السودان والتى توصل الى تسوية معقولة لها من خلال اتفاقية أديس أبابا (١٩٧٢) .

ولكن ما هى إلا سنوات قليلة حتى ضاق السودانيون ذراعا بالحكم العسكرى وعادت حالة الشخف الصوفى بالديمقراطية ، غير أن جعفر نميرى كان قد تعلم الكثير سياسيا ، ليس فقط من الخبرة السابقة لنظام ابراهيم عبود العسكرى فى السودان ولكن أيضا من خبرة الأنظمة العسكرية العربية والأفريقية من حوله ، فبعكس الفريق عبود الذى تعامل جميع القوى السياسية المسندة جملة واحدة أثناء حكمه ، لجأ نميرى الى التحالف مع كل واحد من هذه القوى تباعا لكى يضرب بها القوة الأخرى .

- فتتحالف فى البداية مع الشيوعيين وبنى الاشتراكية وزايد على كل اليسار المصرى فى ذلك الحين ومن خلال هذا التحالف المؤقت ضرب القوى الحزبية التقليدية وفى مقدمتها حزب الأمة ودخل فى مصادمات دموية معه وصلت قممتها فى أحداث جزيرة أبا ، والتى قتل فيها السيد هادى المهدي زعيم طائفة الانصار وحزب الأمة عام ١٩٧٠ .

- ثم بدأ يتململ من وجود الشيوعيين ، وشعروا هم بذلك ، وأرادوا الانقلاب عليه ، وكادوا ينجحون فى ذلك فى يوليو تموز/ ١٩٧١ ، مع انقلاب هانيم العطا لولا تدخل الرئيس الليبى معمر القذافى والرئيس المصرى أنور السادات اللذين انقذه ، وطبعاً انتقم من الشيوعيين شر انتقام ، وأعدم كبار زعمائهم وفى تلك المرحلة تحالف النمرى مع قوى الوسط المحتلة ، واستمر ذلك الى منتصف السبعينات .

- ثم انتهى فى آخر سنواته بالتحالف مع الإخوان المسلمين ضد كل القوى الأخرى ، وانذفغ الى تطبيق أرنع ومشوه للشريعة الاسلامية فى سبتمبر أيلول ١٩٨٣ ، وانفجر جنوب السودان مجددا فى تمرد عسكرى واسع ، وأدان الشيخ محمود محمد طه زعيم جماعة الإخوان الجمهوريين - وهم غير الإخوان المسلمين - هذا التطبيق الأرنع للشريعة فعاقبه النمرى بالاعتقال ثم حاكمه وأعدمه فى يناير / كفو ثان ١٩٨٥ ، بفتوى شرعية من الإخوان المسلمين فى السودان ؛
- ومع ذلك فسرعان ما انقلب نميرى على آخر حلفائه من الإخوان المسلمين وأخرج زعماءهم

من كراسى الوزارة مباشرة الى السجون والمعتقلات ، وهكذا استنفذ الرجل كل امكانيات التحالف الممكنة على الساحة السودانية من أقصى اليسار الى أقصى اليمين .

وسقط نميرى فى النهاية ولكن بعد حكم عسكري استمر طيلة ستة عشر عاما استدريج فيها القوى السياسية المدنية الواحدة بعد الاخرى للتعاون معه حتى يضرب بها الآخرين ثم يلفظها وينقلب عليها .

وقد فعل نفى الشيء فى توجهاته الخارجية وممارسته السياسية العربية .
- ففى بداية حكمه كان فلسطينيا أكثر من الفلسطيني ، وفى نهاية حكمه عقد صفقة شيطانية مع اسرائيل لتهديب يهود الفلاشا الاثيوبيين الى اسرائيل .

- وفى البداية كان حليفا حميما للاتحاد السوفيتى وعند النهاية كان عميلا مخلصا للولايات المتحدة التى كان يزورها وقت وقوع الانتفاضة الشعبية فى ابريل ١٩٨٥ ضده .

ولقد ارتكبت كل الأحزاب السودانية أخطاء فى الماضى جعلت من العسير عليهم الاحتفاظ بالديمقراطية رغم حب السودانيين العارم لها ، ووقعوا منفردين تباعا فى أخطاء تكتيكية جسيمة أثناء حكم النميرى وهو الأمر الذى أطال أمر ديكتاتوريته العسكرية .

لذلك ليس من الاجحاف فى شيء أن نقرر أن الأحزاب السياسية الرئيسية فى السودان رغم عراقتها وطول ممارستها السياسية .. هى المشتولة عن العجز الدائم فى الاحتفاظ بالديمقراطية .
وبالمناسبة لقد كانت القوى الشعبية غير الحزبية وليس الأحزاب هى التى قادت معركة اسقاط الحكم العسكري فى عام ١٩٦٤ ، ١٩٨٥ .

ويكفى للتدليل على الأخطاء الفادحة للأحزاب السياسية أن نذكر نموذجين الأول كان مسارعة حزبى الأمة والاتحادى - وهما أكبر الأحزاب - باستغلال أغليبتها البرلمانية ، فى أعقاب التخلص من الحكم العسكري الأول (عبود) لكى يحرموا الحزب الشيوعى السودانى من الوجود الشرعى على الساحة السودانية فى أواخر الستينات وكان هذا الاجراء منافيا لروح الديمقراطية ان لم يكن لشكلها .

لقد كان سابقة خطيرة ، لنا أن نتصور فى بلد ديمقراطى أو يريد أن يكون ديمقراطيا ثم يستغل الحزب الأكبر أغليته البرلمانية لكى يحل الحزب المعارض أو الأحزاب المعارضة الأخرى باصدار قانون بهذا المعنى ، لم يكن هذا الاجراء منافيا فحسب لروح الديمقراطية عموما ، ولكنه كان بداية تخريب للتقاليد السودانية العفوية المترسخة فى التعايش مع الرأى الآخر واحترامه ، لقد فعل الحزبان الكبيران ذلك لانهما لمسا نموا متزيدا للحزب الشيوعى فى السودان ولكن مكسبهما التكتيكى هذا أدى الى جفوة بين الحزبين من ناحية وجمهرة المثقفين السودانيين من ناحية أخرى بما فيهم غير الشيوعيين وغير الماركسيين .

والذى يعرف الأحزاب الشيوعية ، يدرك أنها لا تختفى من الوجود بمجرد صلب قرار أو قانون أو حكم من محكمة دستورية ، والذى يعرف الحزب الشيوعي السوداني خصوصاً كان لابد أن يدرك أن ذلك لن يحدث قطعياً ، فهذا الحزب هو من أعرق وأقوى الأحزاب الشيوعية العربية على الإطلاق ، وقد التزم بكل القضايا العربية القومية ولم يتذبذب بشأنها مع تفسير المواقف السوفيتية منها ، مثلما فعلت معظم الأحزاب الشيوعية العربية الأخرى ، وأكثر من ذلك كانت قواعده فعلاً وليس قولاً من الفئات العمالية الكادحة وخاصة من نقابات العمال وبالأخص في أكبرها وهي نقابة عمال السكك الحديدية بالسودان ولذلك تحول هذا الخطأ التكتيكي الفادح إلى نكبة استراتيجية على الحقبة الديمقراطية (أو الليبرالية) الثانية في السودان ودفع الحزبان الكبيران فيما بعد وخاصة حزب الأمة ثمناً لا يقل فداحة عن ذلك الخطأ .

المثال الثاني : من الأخطاء الفادحة للأحزاب السودانية هو ما فعله الحزب الشيوعي السوداني بعد قرار حله بواسطة أحزاب الليبرالية الثانية .. لقد اتجه الحزب مباشرة إلى انتصاره من ضباط الجيش وبدأ يعبئهم وينظمهم وهؤلاء الضباط هم الذين اعتمد عليهم جعفر نميري في قيامه بانقلابه العسكري في مايو ١٩٦٩ ، وأيدت القادات الملنية العليا للحزب الشيوعي الانقلاب بالطبع وتعاونت مع النميري تعاوناً وثيقاً في العاملين الأولين لتنظيمه ، ولقد كان هذا خطأ تكتيكياً فادحاً من الحزب الشيوعي ، أدى إلى نكبة استراتيجية على السودان وكان الحزب نفسه أحد ضحاياها ، فالحزب الشيوعي السوداني ، من حيث المبدأ والممارسة كان ضد اللجوء لأسلوب الانقلابات العسكرية للوصول إلى الحكم وكان الحزب إلى أواخر الستينات يؤمن فقط بأسلوب التعبئة الجماهيرية للوصول إلى السلطة إما من خلال الديمقراطية أو الثورة الشعبية ، لذلك كان لجوؤه إلى الجيش - نكابة في الأحزاب التقليدية - خطأ جسيماً ، دفع وما يزال يدفع ثمنه إلى اليوم .

❖ نحو معادلة لحل معضلة الديمقراطية :

ويواصل د . ابراهيم حليته فيقول : لم تنجح الأحزاب السودانية إلى الآن - في أن تترجم « الحب العارم للديمقراطية » إلى مؤسسة زواجية ناجحة ومستمرة ، ونرجو أن تكون تلك الأحزاب قد تعلمت من أخطائها الفادحة من الماضي البعيد والماضي القريب ، والتي كانت محصلتها حكماً عسكرياً ديكتاتورياً لمدة ٢٢ سنة من جملة ثلاثين سنة بعد الاستقلال .

إذن ، فالمطلوب من الحزبين الكبيرين - الأمة والائتحدى - أن يقسحاً مجالاً للقوى الاجتماعية الجديدة إما في داخل صفوفها ، أو كأحزاب مستقلة ، والمطلوب من كل الأحزاب - بما في ذلك الإخوان المسلمون والشيوعيون أن ترتفع قيادتها إلى المستوى الاعجازي الرفيع للشعب السوداني بعد انتخابات أبريل ١٩٨٦ ، وهذا يقتضى منها أن تجاهد الجهاد الأعظم ضد غواية

المكاسب التكتيكية الضيقة ، وإلا فإن الشعب السوداني لن يغفر لها أية خطايا جديدة تعيد المسكر إلى السلطة أو تؤدي إلى توسيع الحرب الأهلية لتشمل كل السودان وليس جنوبه فقط .

ولما عن رؤيته المستقبلية لما يجب أن يكون فقال :

« وأول ما تستطيع هذه الأحزاب أن تفعله بعد الانتخابات هو السعي الحثيث إلى مصالحة وطنية عامة وبالأخص مع الإخوان الجنوبيين ، ثم تؤلف حكومة إنقاذ وطني لمدة ثلاث أو خمس سنوات تشترك فيها كل الأحزاب تكون مهمتها الرئيسية إعادة بناء الاقتصاد السوداني المنهار وتضميد جراح الحرب في الجنوب وإقرار دستور فيدرالي جديد ، يراعي التعددية الاجتماعية - الثقافية في السودان .

وإذا نجحت الأحزاب السودانية في هذه المهام المحددة فإن ذلك سيمثل تكفيرا جزئيا عن خطاياها السابقة ، وأهم من ذلك سيؤكد لكل السودانيين أن جبههم العارم للديمقراطية يمكن فعلا أن يتحول إلى زواج مستقر وسعيد .»

ومعنا للأمل والطمئنان في نفوسنا بشأن التجربة السودانية ..

وإمتدادا للمحدث في مثل هذا الموضوع يضيف الاستاذ لطفى الخولي بعدا آخر فيقول (١) :

« .. وعقدة الديمقراطية في العالم الثالث هي افتقاد التحالف الطبقي الذي يفرز الحاضنة الاجتماعية الخاصة به ، والملاحظ أنه إذا افترضنا جدلا أن النظام في العالم الثالث أخذ بمبدأ صوت واحد لكل مواطن وجرت ممارسته خلال انتخابات حرة نظيفة فإنه ولو أن المسألة تبدو ديمقراطية نظريا إلا أنها تؤدي بالديمقراطية عمليا حيث تبقى مجرد غطاء لاستمرار الفهر والتخلف ذلك أن الكثافة العددية للقوى التقليدية المقصورة وغير المنظمة غير مؤهلة لأن تقوم بدور الحاضنة الاجتماعية للديمقراطية ، وهنا تكمن العقدة .

والأمر الجديد في تجربة السودان أو في الانتفاضة الشعبية في السودان أنها أبدعت حلا ممكنا لعقدة الديمقراطية في واقعة لأول مرة في تاريخ الوطن العربي والعالم الثالث وذلك ببناء تحالف اجتماعي ديمقراطي حول حقوق وحرمان المواطن السوداني بين ما سمي بالقوى الحديثة وبين ما سمي بالقوى التقليدية الغالبة .

وجاءت المبادرة من القوى الحديثة في تحليلها للنظام الديكتاتوري وتحيرت من وضع الجيتو ، وتجاوزت كل ما يفصل بينها وبين القوى التقليدية خلال عملة التحدي من حواجز ومسافات وتكوينات قبلية وعشائرية حتى ولو كانت ذات طابع سياسي .

بمعنى أن القوى الحديثة ، ممثلة ومجمعة في نقاباتها المهنية والعمالية والفلاحين ومراكزها الثقافية وفي مقدمتها الجامعات قامت بدور التلقيح الديمقراطي للقوى التقليدية ، وذلك عندما بلغ

(١) لطفى الخولي « الأهرام » في ٢٤/٧/١٩٨٥ .

الوضع الاجتماعى والسياسى حد الأزمة العامة ، وبادرت بالتحرك المتصاعد من برنامج مطلبى نقابى محدود الى برنامج سيملى اجتماعى ديمقراطى ، وذلك من خلال ما عرف باسم التجمع النقابى ، الذى راح يضرابه عن العمل يشل نظام نميرى ويحاصره ويضرب المثل والقوة على المعطاء والتضحيات دفاعا عن حرية وحقوق المواطنين ، الأمر الذى سول على القوى التقليدية - تحت أعباء الأزمة - أن تكسر قيودها وتلتحم بالتجمع النقابى وتقبل قيادته وتتبنى أهدافه . واستطاع هذا التحالف الديمقراطى بين القوى الحديثة وبين القوى التقليدية أن يضيق الخناق على النظام ، ويضع المؤسسة العسكرية أمام اختيارات : الدفاع عن النظام المنهار ، أو القيام بانقلاب عسكرى جديد ، أو الانحياز للشعب الذى كانت حركته تحت قيادة التجمع النقابى قد بلغت درجة العصيان الممننى الشامل .

وبالتمايز المؤسسة العسكرية الى الشعب وسقوط نميرى قام نظام انتقالى من ثلاث مؤسسات محددة هي :

١ - المجلس العسكرى

٢ - الوزارة .

٣ - تجمع الأحزاب والتجمع النقابى - اللذان تكون منهما رغم احتفاظ كل منهما باستقلاليته - جبهة وطنية ديمقراطية .

والتجمع النقابى يستقطب القوى الحديثة على اختلاف اتجاهاتها الفكرية والسياسية حول هدف واحد ومحدد هو بناء النظام الديمقراطى والدفاع عنه بمنأى عن الدخول فى الصراعات السياسية ، وبالتالي أصبح فى الواقع هو القوة الاجتماعية الحاضنة للديمقراطية فى السودان وتكتسب هذه القوة مشروعيتها ووزنها من قيادتها وتفجيرها للانتفاضة الشعبية ، ومن كونها رسخت فى الوجدان الشعبى العام باعتباره ضمانة موضوعية للديمقراطية "

ورغم أن المسار كان يتجه فى أعقاب الانتفاضة الشعبية الى العمل من أجل الاعتراف بالمستوى بالتجمع النقابى كمؤسسة قومية للدفاع عن الديمقراطية لها صلاحيات محددة كان تملك حق الفيتو على أى إجراء أو تشريع غير ديمقراطى يسعى أى طرف فى الساحة السياسية الى فرضه على البلاد تحقيقا لمصالح حزبية أو فئوية ضيقة ، ويكون من حق هذه المؤسسة دعوة الشعب الى التحرك فى كل مرة تتعرض فيها الديمقراطية للخطر .. أقول : رغم هذه الوجهات المتفاداة أعقاب الثورة ، فقد رأينا كيف كانت نهاية هذه القوى الحديثة وإلى ما انتهى أمرها حتى صدر قرار يمنع تمثيلها فى البرلمان كما سبقت الإشارة لذلك .

ثم نقول أيضا لا يجب أن يدغنا هذا الوضع للتشاؤم بشأن تجربة السودان الديمقراطية الحالية ، فليس معنى غياب القوى الحديثة من الناحية الرسمية أنها غابت أيضا من الناحية الواقعية ، بل هى بين الحين والآخر مستعدة للانتفاضة على من تراوده نفسه أن ينال من حقوق

الشعب السودانى أو يتلاعب بمقدراته ، وهذه القوى لها تشكيلاتها - وفي مقدمتها النقابات التى تجعلها دائمة الانتظام مرتبة الصفوف أفراد او قيادات .

من كل ما سبق يمكن تحديد المطلوب لضمان الحسك الديمقراطى فى السودان بالنقاط الآتية^(١) :

- أن لا توقف الثورة عند الاطاحة بالنظام العسكرى فقط بل يجب أن تمتد الى داخل الأحزاب نفسها لتستبدل جيل الماضى بجيل الحاضر استعدادا لركب المستقبل .

- أن يكون الهرم القيادى للأحزاب محكوما بالانتخاب لا بالتعيين وأساسه الكفاءة الوطنية لا صلة القرابة والحسب والنسب .

- أن ترتفع الأحزاب الى مستوى المسئولية التاريخية فيما يختص بخصوماتها وتنقضاتها وأن تحكم الصراعات الحزبية أخلاقيات العمل الديمقراطى ومبادئ الحرية السياسية .

- أن ميثاق حماية الديمقراطية الذى وقعته الأحزاب السياسية ليس كافيا ، وكان يجب أن يطور الى توقيع ميثاق وطنى عريض يحدد فى خطوط قاطعة الدوائر الحمراء التى لا يجب تخطيها عند تعاقب الأحزاب فى الحسك . والميثاق الوطنى من شأنه أن يكون دستوراً رديفاً للدستور الأساسى فىموجبه تتفق الأحزاب على حدود السيادة الوطنية والعلاقات الخارجية والتطور الاجتماعى ومبادئ السلام والاستقرار والوحدة الوطنية^(٢)

- أن ترتبط التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالديمقراطية ، وذلك بمشاركة كل الأحزاب فى رسم خطط التنمية بحيث لا تتأثر بتغير الحكومات وتعاقب الوزراء ، وهذا يستلحق اهتمام الأحزاب بتقوية أجهزتها الاقتصادية بالخبراء والمستشارين .

❖ وفى إطار سرد الضمانات التى قدمها المحللون السياسيون لصيانة الديمقراطية نذكر أيضا أن من أهم العوامل الأساسية التى تنقل الديمقراطية من طور التجربة الى طور الحقيقة الثابتة ، ايمان الاطراف المشتركة فى ممارسة اللعبة الديمقراطية جميعا بحق الاختلاف والحوار وأخذ الرأى وسيلة وحيدة لحسم الاختلاف بحيث يسود رأى الأغلبية ويظل للأقلية حقها فى أن تعارض لىكى تكسب الرأى العام الى صفها .

كما يجب أن يؤخذ فى الاعتبار أن افتقاد الايمان بحق الاختلاف يعد سمة أساسية من سمات التخلف وعلامة أساسية فى كل الانظمة الديكتاتورية ، ولكن قبول الاختلاف بين الاراء بمحسبانه حقيقة بشرية والبلد من أن الحقيقة لا يستطيع احدا أن يمتلكها وحده دون سائر البشر ، وانه ليس هناك فرد ممتاز يمتلك وحده أن يقرر الصواب والخطأ وأن يلزم به الناس جميعا ، وقبول الاختلاف مع

(١) راجع : بانكر حس مكي ، السلسلة ، ١٩٨٦/٤/١١ ، ١٩٠ ،

(٢) راجع ميثاق الوحدة الوطنية فى العصل (٤) من الباب (٤) لهذا الكتاب .

الاراء مع حق كل صاحب رأى فى الدفاع عن رأيه بكل الوسائل المشروعة والايمان بحق غيرى فى هذا الامر مثل ايمانى بحق عملا ..

كل هذا هو الارضية الاساسية لكى تستقل الديمقراطية من أن تكون مشروعا يتوقف على حسن نوايا الحكام لكى تصبح حقيقة مؤسسة أى متمثلة فى مؤسسات تستمد شرعية وجودها من القانون وتخضع لنفس القانون ولائدين بوجودها لغير القاعدة القانونية ولا تخضع لغير القاعدة القانونية ..

ويتربى على كل ذلك أن الديمقراطية لاتقوم بغير تعددية سياسية وقد أثبت شعب السودان العظيم فى هذا المضمار أنه سباق حقا وعظم حقا لم يحجر على رأى ولم يمنع رأيا بل فتح الباب أمام الجميع وقامت احزاب عديدة تعدت الاربعين حزبا .

ولأن وسيلة الشعوب فى التعبير عن ثقتها فى الانظمة الديمقراطية هى عملية التصويت فى الانتخابات فعلى قدر هذه الثقة ووزنها تتحدد المواقع فى مؤسسات الدولة .

فى ضوء كل ما تقدم لا بد إذن من استمرار الحوار مع الشعب وهذه واحدة من أهم الضمانات التى يجب وضعها فى الحسبان للمحافظة على التجربة الديمقراطية فى السودان .. حتى لا يصبىها الضمور اذا هى ابتعدت عن الأخذ بهذه الضمانة من خلال مؤسساتها العاملة ..



العلامه

أولا : الشخصيات العامة

• المشير عبدالرحمن سوار الذهب
رئيس السودان السابق

- اسمه عبدالرحمن محمد حسن سوار الذهب .
- ولد في أم درمان عام ١٩٣٤ .
- التحق بالكلية الحربية في مارس ١٩٥٤ وتخرج برتبة ملازم ثان في أول أغسطس عام ١٩٥٨ .
- عمل في معظم وحدات الجيش اسوداني ، كما عمل ملحقا عسكريا بأوغندا .
- درس في أكاديمية ناصر العسكرية في القاهرة ، وتلقى عدة دورات عسكرية في كل من بريطانيا والأردن .
- تولى قيادة العمليات العسكرية في نهاية ١٩٨٤ في جنوب السودان الذي كان مسرحا لنشاط المتمردين ضد الحكومة السودانية .
- شغل منصب القائد العام المساعد للقوات المسلحة ثم أصبح شخصية رئيسية في السودان بعد فترة قصيرة من بدء عمليات اعتقال أعضاء جماعة الإخوان المسلمين في ١٠ مارس ١٩٨٥ .
- عين قائدا عاما للقوات المسلحة السودانية ووزيرا للدفاع في التمثيل الوزاري السوداني الذي تم في ١٦ مارس ١٩٨٥ ، وذلك عقب تخلي نيمري عن منصبه كوزير للدفاع وقائد عام للقوات المسلحة وأصبح المساعد العسكري الاساسي للرئيس نيمري وهو من الضباط الذين يتسمون بالحلر والتكتم والسرية .
- قاد بصورة مشرفة عملية انحياز القوات المسلحة السودانية لصفوف الجماهير ابان انتفاضة الشارع السوداني في مارس / ابريل ١٩٨٥ ورأس المجلس العسكري المؤقت الانتقالي الذي حكم السودان بعد نجاح هذه الانتفاضة وحتى تم تسليم السلطة في البلاد للجمعية التأسيسية - بعد الانتخابات العامة في ابريل ١٩٨٦ - وحكومتها المدنية ..
- وصفه السفير السوداني في كينيا عقب الانتفاضة بأنه رجل عسكري ليست له أية ميول عسكرية وتقوى - واصاب توقعه - أن يعيد سوار الذهب السودان الى الحكم المملني في وقت قريب ، وهذا ماشهد به العالم كله لسوار الذهب عندما زهد في السلطة وتركها - التزاما بوعده -

وهى فى يده ولم يتركها خوفا من مشاكل السودان المعقدة - كما قال بعض المحللين - فشكرا له ، باسم كل حر فى العالم وشكرا للمجلس العسكرى الذى اعانه على هذا الانتجاز العظيم ، ولم يطمعه ولم يغره بالتمسك بالسلطة فى البلاد ، كما هو مالوف فى التجارب المماثلة فى كثير من دول العالم .

- معروف بتدينه غير المتطرف وهو صوفى ينتمى الى طائفة الخنمية ويتميز بالهدوء والذكاء .
- يشغل حاليا منصب نائب رئيس المجلس الاسلامى العالمى للدعوة والاغاثة .
- متزوج ، وله ولدان وثلاث بنات .

❖ الدكتور الجزولى دفع الله (رئيس الوزراء الانتقالية) :

- من مواليد ديسمبر ١٩٣٥ بمديرية النيل الازرق .
- تخرج فى طب الخرطوم ، وشغل منصب نقيب الاطباء منذ عام ١٩٨٢ .
- يعد أحد القادة الوطنيين ، وابرز زعماء الانتفاضة الشعبية ضد نميرى فى ابريل ١٩٨٥ .
- تولى رئاسة الوزارة فى المرحلة الانتقالية وذلك فى ٢٢ ابريل ١٩٨٥ .
- متزوج وله بنتان .

❖ الصادق المهدي يعود رئيسا للوزراء :

ليست المرة الأولى التى يتولى فيها الصادق المهدي رئاسة وزراء السودان بل كان أصغر رئيس للوزراء فى العالم فى مايو عام ١٩٦٦ ، وحين تولى رئاسة الوزراء السودانية فلم يكن قد تجاوز الثلاثين من عمره ، ولا ينافسه فى هذا التفرد غير فاببوس رئيس وزراء فرنسا .

ومن مفارقات الايام أن يعود الصادق المهدي فى ربيع ١٩٨٦ بعد عشرين عاما من جليد ليتولى الوزارة بعد الثورة التى أطاحت بنميرى وكان التاريخ يعيد نفسه من جليد فقد سبق للمهدي أن تولى فى ربيع ١٩٦٦ رئاسة الوزارة بعد الثورة التى أطاحت فى أكتوبر ١٩٦٤ بحكم الرئيس السابق عبود غير أن عودته هذه المرة مدعومة بالديمقراطية الشعبية التى منحتها أهلى نسبة اصوات منحت لمشرع فى تاريخ الانتخابات السودانية ..

وبطاقة المهدي السياسية تغطى المؤشرات لاتجاهات أفكاره ومعتقداته وطموحاته فهو قد تخرج عام ١٩٥٧ فى جامعة اكسفورد بدرجة امتياز مع مرتبة الشرف فى الاقتصاد والسياسة والفلسفة ولم يكن قد تجاوز الحادية والعشرين من عمره وفى نوفمبر ١٩٥٨ وقع الانقلاب بقيادة عبود وكان مايزال موظفا فى وزارة الاقتصاد فاستقال من الوظيفة لان الانقلاب كان بداية لعهد يرفضه .

وخلال حكم عبود شارك المهدي فى المعارضة الشعبية واشترك مع زعماء آخرين فى ثورة اكتوبر ١٩٦٤ التى اسقطت حكم عبود وأصبح بعدها رئيسا لحزب الامة فرئيسا للوزراء فى مايو ١٩٦٦ واستقال من رئاسة الوزراء عام ١٩٦٧ لمطالبته بضرورة اتخاذ اجراءات اصلاحية لتأمين الممارسة

الديمقراطية وحين رفضت الجمعية التأسيسية قدم استقالته وأصبح زعيما للمعارضة واستمر معارضا للاوضاع القائمة في السودان حتى قيام ثورة ٢٥ مايو ١٩٦٩ ، واختلف المهدي كثيرا مع نيميري ونفى وفي فترة نفيه واعتقاله انصرف الى الكتابة والتأليف فكتب العديد من المؤلفات منها - « ويسالونك عن المهدي » و « الرياسة » دراسة لمشكلتي القيادة والحكم في العالم الثالث ، و « القوت » ، دراسة لمشكلة التنمية الاقتصادية والعدل الاجتماعي تفضي الى اقتراح وسيلة حلها وفق اهداف محددة ، و « الجندي والسلطة في العالم الثالث » . .

و المتأمل لكتابات المهدي يدرك أن هناك حولا ممتدة لقائمة المشاكل التي تنتظره بعد توليه رئاسة الوزارة - الاقتصاد السوداني المنهار .

- استقلال القضاء .

- مشكلة الجنوب المعقدة .

- مشكلة التصحر والجفاف .

ثم التعاون مع الاحزاب الاخرى والقوى السياسية لتأسيس طرق العودة الى الديمقراطية .. هذا ويؤخذ في الاعتبار ايمان الصادق المهدي بأن القرار الديمقراطي للسودان هو قرار اسلامي ، فالاسلام يسع التقدم الاجتماعي من داخل تعاليمه ويوجب التنمية ويستوعب مقتضيات العصر ويؤمن حياة المستضعفين في الارض ويمنع التبعية الخارجية وان كانت هناك بعض التحالفات بين المهدي واليسار فقد كانت لاجتياز خطوات تاريخية معينة ، ولولا مثل هذه التحالفات مع الاحزاب الاخرى لصعب توحيد الشارع السوداني . فهذا يعد تحالفا مرحليا لتحقيق الديمقراطية (١) . .

✽ السيد احمد الميرغني

رئيس مجلس السيادة :

- ١ - من مواليد ١٩٤١ وتخرج من احدى الجامعات البريطانية وحصل على بكالوريوس الاقتصاد .
- ٢ - عمل في السياسة منذ عام ١٩٦٥ حيث كان عضوا بالقيادة العليا للحزب الاتحادي الديمقراطي .
- ٣ - نائب زعيم الختمية السودانية وعضو المكتب السياسي للحزب الاتحادي الديمقراطي ومشول الشؤون العربية فيه .
- ٤ - متزوج وله ثلاثة اولاد .

ثانيا : الوثائق

*** ميثاق تجمع القوى الوطنية السودانية**

لائقاد السودان | ١٩٨٥/٤/٦ | :

تمكنت القوى الوطنية السودانية من الاتفاق على ميثاق وقته قبل ساعات من صبح السادس من ابريل ١٩٨٥ حيث حسم الموقف وحدد الجيش موقفه بالانحياز لانتفاضة الشارع واصدر بلاغه رقم (١) لانهاء النظام السابق .

وفي الحقيقة فان هذا الميثاق قد جاء ثمرة لاتصالات متقطعة استمرت لسنوات سابقة بين الاحزاب الثلاثة الرئيسية بمشاركة النقابات الرئيسية في التجمع النقابي بعد أن لعب دوره الفعال في انتفاضة الشعب السوداني ..

وفيما يلي نص الميثاق الذي اقرضاه المجلس العسكري ووقعته بعد ذلك النقابات والاحزاب :

« بسم الله الرحمن الرحيم »

١ - امتثالا للارادة الشعبية التي عبرت عنها انتفاضة السادس والعشرين من مارس ١٩٨٥ والتي دشتها جماهير العاصمة المثلة ندعاء شهدائها الذكية وتويجا لموكب ٣ ابريل التاريخي الذي تلاحمت فيه قوى الشعب الوطنية استجابة لنداء التجمع النقابي وماتب ذلك السلاح من انتفاضة شعبية جسورة جسدت مطلبها في خلاص البلاد من النظام المايوي الديكتاتوري الفاشم ، انتظم تجمع القوى الشعبية لانتقاد الوطن شاملا كافة القوى النقابية والمهنية والسياسية بهدف اسقاط النظام بكافة الوسائل والسبل وعلى رأسها الاضراب السياسي العام ، مناشدا القوى النظامية لتحل مكانها الى جانب جموع الشعب وحركة تحرير شعب السودان لتعاقب التجمع في سبيل تحرير الوطن وتمثل قوى التجمع في كافة الفئات الوطنية التي تقبل الميثاق وتوقع عليه وتعمل لتحقيق اهدافه .

٢ - بعد اسقاط النظام المايوي ، يقوم نظام حكم قوى ديمقراطي انتقالي لفترة ثلاث سنوات وتحدد مهام النظام الانتقالي فيما يلي :

١ - تنظيم المشاركة السياسية في فترة الانتقال بموجب دستور السودان المؤقت لسنة ١٩٥٦ المعدل سنة ١٩٦٤ مع مراعاة الالتزامات والاهداف الواردة في هذا الميثاق في فترة الحكم الانتقالي مع مراعاة تمثيل القوى الحليفة في المؤسسات الدستورية عن طريق تنظيماتها الديمقراطية ..

ب - كفالة كرامة وحريات المواطنين الاساسية في التنظيم والتعبير والعقيدة والعمل والتنقل وكافة الحريات الاخرى على غرار نصوص المواثيق الدولية لحقوق الانسان من خلال نظام ديمقراطى يكفل سيادة كلمة القانون واستقلال القضاء .

ج - حل قضية جنوب الوطن في اطار حكم ذاتى اقليمى يقوم على أسس ديمقراطية بموجب صلاحيات محددة تحقق المشاركة الحقيقية لكافة القوى السياسية الممثلة لجنوب السودان .

د ، هـ - التحرر من التبعية الاقتصادية للامبريالية العالمية وكذلك تحرير البلاد من التبعية السياسية .

و - تأكيد مبدأ الحكم اللامركزى واقامته على أسس ديمقراطية سليمة .

ز - تقويم وتحييد مؤسسات الخدمة العامة والتخلص من آثار النظام المايوى .

ح - تحكم البلاد بعد الفترة الانتقالية بواسطة دستور تقوم بوضعه هيئة منتخبة ديمقراطية وبمسم الدستور القضايا الفكرية والسياسية بالوسائل الديمقراطية .

ط - هذا الميثاق مفتوح لكافة النقابات والاحزاب التى ترتضى الالتزام به والعمل على تحقيق اهدافه .

تجمع القوى الوطنية لانفاذ الوطن (١)

نقابات (الأطباء ، المهندسين ، المحامين ، أساتذة الجامعات ، موظفى المصارف ، التأمينات الاجتماعية) ،

احزاب (الأمة ، الاتحادى الديمقراطى ، الشيوعى) .

* منهاج العمل السياسى بعد الانتفاضة

(١٩٨٥/٤/٦) :

ثم يصدر المبادئ السياسية التى سوف يتجهها النظام الجديد في السودان بعد سيطرة القوات المسلحة على الموقف وان انحيازها الى جانب الشعب اصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية ٤/٦ بياناً جاء فيه أنه استنادا الى المبادئ الاصلية التى آمن بها الشعب السودانى وارتضاها منهاجاً للعمل السياسى فان القيادة العسكرية تؤكد على :

أولاً : السيادة في جمهورية السودان للشعب .

ثانياً : الالتزام بالمعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الثقافية والاقليمية والدولية .

(١) ظهر هذا التجمع على السطح في الايام القليلة التى سبقت النجاح النهائي للثورة .

ثالثا : الالتزام والتمسك بالمبادئ المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة خاصة المتعلقة فيها بسيادة الدول على أراضيها وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول والعمل على حل المنازعات بالطرق السلمية .

رابعا : انتماء السودان للعالمين العربى والافريقى والتزامه بميثاق جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية وإيمانه بمسئوليته الخاصة تجاه دفع وتنمية التعاون العربى الافريقى .

خامسا : الحرص والحفاظ على روابط الدم العربى ووحدة المصير مع الشقيقة مصر والعمل على تنمية العلاقات المتطورة معها بما يخدم الاهداف المشتركة للشعبين الشقيقين ويحقق آمالهما في بناء دولة متقدمة .

سادسا : الوقوف بحرم بجانب الشعب العربى الفلسطينى ودعمه ومساندته لاستعادة حقوقه الثابتة وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه .

سابعا : الوقوف بجانب الشعوب الافريقية في نضالها ضد المنصرية والتمييز العرقى وتحرير ناميبيا .
ثامنا : التزام السودان بميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى والعمل الفعال من خلاله لتطوير وتوطيد العلاقات مع كافة الدول الاسلامية .

تاسعا : التمسك بمبادئ عدم الانحياز واتهاج سياسة خارجية تقوم على مراعاة مصالح البلاد العليا والابتماد التام عن المحاور والاحلاف .

عاشرا : العمل على رأب ماتصدع في علاقتنا مع بعض الدول وخاصة دول الجوار وفتح قنوات للمحوار وتبادل الراى حول القضايا المتعلقة .

حادى عشر : العمل من خلال مجموعة الدول النامية على تكثيف التعاون الاقتصادى الدولى ودفع المحوار بين الدول النامية والمتقدمة لتحقيق نظام اقتصادى عالمى جديد .

ثانى عشر : شكر وتقدير السودان العميق لكل الدول والمنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية التى استجابت لنداء السودان ابان اجتماعات الامم المتحدة و عمليات الاغاثة لافريقيا والتى عقدت في جنيف مارس ١٩٨٥ لدعم جهوده الوطنية لمقابلة الازمة الغذائية والصحية التى نجمت عن الجفاف والتصحر وتدفق اللاجئين .

ثالث عشر : أن السودان يدرك تماما أبعاد الازمة الاقتصادية التى يمر بها ويركز جهده للعمل مع الدول الصديقة والمؤسسات الاقتصادية والمالية المعنية على ارساء قواعد لاقتصاد سليم معافى يدفع بالتنمية الشاملة في بلاده ويخفف المعاناة عن جماهير الشعب السودانى .

نؤكد - القيادة العسكرية - مجددين أن السودان لن يدخر جهدا في مواصلة جهوده الوطنية ومن خلال هيئاته ومؤسساته التى شكلت مؤخرا للتصدى للمشاكل الناجمة عن الجفاف والتصحر ليهيب

بالمجتمع الدولي من جديد خاصة تلك الدول التي قامت بجهد فعال في تقديم العون ان تواصل عونها . . وان السودان يعطش كل الرايا الاجنبى فى السودان انهم فى حماية الشعب وقواته المسلحة وانهم آمنون فى انفسهم وحقوقهم وممتلكاتهم والسودان إذ يعبر عن تقديره وشكره للدول الصديقة التى مدت يد العون اليه لاستغلال ثرواته النهرية والمائية ليؤكد أن كل العاملين فى هذه المجالات وفى غيرها سيجدون كل تعاون وتقدير من شعب السودان وقواته المسلحة .

* نص ميثاق الدفاع عن الديمقراطية (١٩٨٥/١١/١٨)

إستلهما لارادة الشعب فى نضالة المستميت من أجل إرساء دعائم الديمقراطية منذ استقلالنا الوطنى عام ١٩٥٦ وعبر ملاحم بطولاته لانتزاع حرية العمة وحقوقه الديمقراطية ، وتأمينا للمكاسب التى حققتها نضالاته وتضحياته فى ثورة أكتوبر المجيدة وانتهاء بشورة ٢٦ مارس ١٩٨٥ وحرصا على انتهاز الخيار الديمقراطى كطريق لحل كافة مشاكل البلاد وحرصا على المبادئ التى جسدها الميثاق الوطنى لثورة أكتوبر وكذا ميثاق ثورة مارس لتظل هادية لمسيرة تطورنا الوطنى وتأمينا لارادة شعبنا فى ارساء قواعد الحرية والديمقراطية القائمة على التعددية باعتبارها أداة السيادة الشعبية والسبيل الأمثل والوحيد لصيانة كرامة الانسان السودانى وحقوقه وصونا للديمقراطية من أى اعتداء واقتناعا منا بأن المجتمع الحر هو نتاج الفرد المتمتع بالحقوق الاساسية والحرىات الديمقراطية .

لهذا نعلن التزامنا المطلق بما هو آت :

أولا : إن الديمقراطية القائمة على تعدد الاحزاب والسيادة الشعبية واستقلال وسيادة حكم القانون وحقوق الانسان هى المنهج الذى - نؤتضيه للحكم .

ثانيا : نرفض رفضا مطلقا أى توجه أو موقف بهدف اقامة ديكتاتورية مدنية عسكرية أو يهدف لاجهاض النظام الديمقراطى مهما كانت المبررات .

ثالثا : إن القوات المسلحة مؤسسة قومية لها - شرف حماية وحدة التراب السودانى والنظام الديمقراطى وفق القرار السياسى ولايجوز لاية جهة سياسية أو نقابية أو شعبية أو طائفية ان تنشئ أو تويد داخلها مراكز نفوذ كما لايجوز للقوات المسلحة ان تتحاز لاية جهة سياسية أو نقابية او شعبية أو طائفية ولايجوز لها ان تتصلبى للفضايا السياسية كمؤسسة الاعبر الجهاز التنفيذى الاعلى فى الدولة وهى ملك للشعب السودانى .

رابعا : نتعهد ولنلتزم باتخاذ التدابير اللازمة والعاجلة لمقاومة ومقاتلة أى اعتداء على النظام الديمقراطى من أى مصدر كان .

خامسا : ان سبلنا فى مقاومة ومقاتلة الاعتداء على النظام الديمقراطى هو الاضراب السياسى والعصيان المدنى ، ويتعهد كل منا ويلتزم بتنفيذ الاضراب السياسى والعصيان المدنى

فور الاعتداء على النظام الديمقراطي ويكون الاضراب السياسي والعصيان المسلح والمقاطعة معلنا تلقائيا بمجرد اجهاض النظام الديمقراطي (١) ..

سادسا : يتمهد شعبنا على أن يضع في قائمة اعدائه أية دولة اجنبية تعترف او تؤيد أو تدعم أى نظام ديكتاتورى في بلادنا .

سابعا : ويعلن شعبنا عدم التزامه مسبقا بالوفاء بأى ديون أو قروض او معونات تقدمها أية دولة أو مؤسسة مالية لآى نظام ديكتاتورى يتسلط على بلادنا .

ثامنا : يعلن الشعب السودانى عدم التزامه بأية معاملة من أى نوع كان مع النظام الديكتاتورى وتعتبر باطله مطلقا ولاكترب عليها أية آثار قانونية ..

تاسعا : تتمهد بأن يتحول التجمع الوطنى لاتخاذ البلاد الى جبهة مقاومة شعبية فور أى اعتداء على الديمقراطية ليقود معركة استعادة الديمقراطية .

والمجد لكفاح الشعب السودانى ولخياره الديمقراطى

وعاشت وحدة قوى التجمع الوطنى

الموقعون :

ممثلوى قوى الاحزاب

والتجمعات السياسية

والاتحادات فى السودان



(١) يلاحظ أن هذا الحق (العصيان والثورة) غائب عن مختلف الوثائق الدستورية حتى فى أكثر البلاد ديمقراطية وذلك منذ النسخ عليه فى اعلان الاستقلال الأمريكى عام ١٧٧٦ ثم اعلان حقوق الإنسان والمواطن فى فرنسا عام ١٧٨٩ .

ثالثا : المعلومات العامة

= اعفاء الرئيس في فلبا ..

ليس لأول مرة في أفريقيا :

يشكل اعفاء الرئيس السوداني بيمري المتواجد خارج بلاده عندما تم هذا الاعفاء ، الحركة العائرة من نوعها التي تقع في القارة الافريقية خلال غياب رئيس الدولة من بين خمسين انقلابا وقعت منذ الستينات ، ويبان هذه الاعفاءات كالتالي(١) :

١ - فبراير شباط ١٩٦٦ في عانا الجيش بطيح بالرئيس كوامي نكروما أثناء زيارته الرسمية لبكين عاصمة الصين .

٢ - يناير كانون ثاني ١٩٧١ في أوغندا عيدي أمين بتهز فرصة سفر الرئيس ميلتون أوبوتي الى سنغافورة لحضور مؤتمر للكونمولث فيستولى على الحكم .

٣ - يوليو تموز ١٩٧٥ في نيجيريا الجيش يطيح بالجنرال يعقوب جالون أثناء وجوده في كمبالا - أوغندا - لحضور المؤتمر السنوي لمنظمة الوحدة الافريقية .

٤ - أغسطس آب ١٩٧٥ أطوح بأحمد عيالله رئيس جزر القمر خلال زيارته لجزيرة انجوان احدى جزر الارخبيل ..

٥ - يوليو تموز ١٩٧٧ في سيشيل البيرونيه رئيس الوزراء يستولى على سلطات الحكم خلال زيارة الرئيس جيمس ماتشام للنلدن حيث حضر مؤتمرا للكونمولث .

٦ - سبتمبر أيلول ١٩٧٩ الاطاحة ببوكاسا في أفريقيا الوسطى خلال زيارته لليبيا ثم أستلاء ديفيد داکو رئيس الجمهورية السابق - الذي كان بوكاسا قد اطاح به سنة ١٩٦٦ - على سلطات الحكم .

٧ - نوفمبر تشرين ١٩٨٠ الاطاحة بالرئيس لوى كابرال رئيس غينيا بيساو بينما كان في جزيرة قريبة من العاصمة .

٨ - ديسمبر كانون أول ١٩٨٣ في نيجيريا العسكريون يستردون سلطات الحكم بعد أربعة أعوام من حكم ملني وكان الرئيس شيجوشاجارى يزور أبوجا المكان الذي وقع عليه الاختيار لبناء العاصمة الجديدة والذي يقع على مسافة ٦٠٠ كم من لاجوس وقد حل مكانه الجنرال محمد بوهارى .

٩ - ديسمبر كانون أول ١٩٨٤ الاطاحة بالملفتات كولونيل ولد عبدالله خلال زيارته لبيروندى للاشتراك في مؤتمر القمة الافريقي الفرنسي وحل مكانه الكولونيل معاوية سيد احمد ولد طاهي (بموريتانيا) .

١٠ - ابريل نيسان ١٩٨٥ الاطاحة بنميري في السودان خلال وجوده في القاهرة على اثر زيارته للولايات المتحدة الامريكية وحيث كان في طريقه للمخروط .

• الجيش يحكم ٢٣ عاما في السودان :

كان من اطرف مآثر في مايو ١٩٨٥ عقب أحداث ثورة ابريل تحت عنوان (١) « من بين ٣٠ سنة عمر السودان المستقل ، تولى الجيش السلطة لمدة ٢٣ عاما » ان هذا الجيش يضم (٦٠,٠٠٠ رجل) وهو يعاني من مرض يبدو أنه لا يستطيع الشفاء منه وهو « الانقلاب المزمن » .

فخلال أقل من ثلاثين عاما نفذ أو أحبط حوالي عشرة انقلابات فقد خلالها افضل ضباطه حيث قتلوا أو اعتقلوا أو تم تسريحهم وخلالا للقاعدة السائدة في معظم الجيوش يفضل المجنلون العمل في سلاح المشاة وفي الواقع يتمتع رجاله البالغ عددهم (٥٣,٠٠٠) باهتمام خاص من قبل الحكومة التي توليهم العديد من الامتيازات ..

أن قدرة الجيش على صناعة وإزالة الانظمة تتوضح في عدم بقاء الحكومات المنتجة ديمقراطيا في الحكم سوى ستة اعوام منذ الاستقلال من كانون الثاني يناير ١٩٥٦ وحتى تشرين ثاني ١٩٥٨ ثم من كانون ثاني ١٩٦٤ حتى آيار ١٩٦٩ .

وتركت الاحزاب مكانها للجيش لمدة ٢٣ عاما - وحتى عندما كان عبود أو نميري في الحكم كان الجيش يتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وقد نجح المارشال عبود صانع أول انقلاب في تاريخ السودان من ثلاثة انقلابات خلال عام ١٩٥٩ فقط ولم يقدم استقالته الا عندما تحالف قسم كبير من الجيش مع المعارضة السياسية ..

وواجه النميري ٢٥ انقلابا ومؤامرة أحبط الجيش معظمها ومن اخطر المحاولات الانقلابية التي تعرض لها نميري وتمكن من اخمادها الثلاث محاولات التالية (١) :

x انقلاب عام ١٩٧١ بقيادة الرائد هاشم عطا الذي قام بالاستيلاء على السلطة بصفة

مؤقتة وتمكن نميري من القضاء على المتمردين خلال ثلاثة أيام ثم بدأ حملة قمع

واسعة ضد الشيوعيين السودانيين .

(١) راجع : لفظة ٢١١ عليم ١٠١ ، السودان ، مكتبة الميكروfilm ، الادلة الصلة للمعلومات المرئية ، الادارة

المركزية للإبرامج الاعلامية بالتلفزيون .

x أبحط أيضا عام ١٩٧٧ محاولة أخرى والقيت المسؤولية على ليبيا رسميا وتم على

أثرها إعدام مائة شخص .

x وفي مايو عام ١٩٨٣ قمع عدة محاولات أو حركات تمرد في كتكات الجيش في

الجنوب .

.. نذكر هذا لنشير الى أنه بات مأمولا في الجيش السوداني حاليا أن يتخلص من هذا

المرض ، بعد أن أثبت حسن نواياه وصدق وطنيته مؤخرا عندما انتحاز للشعب في انتفاضته الوطنية

(في ابريل ١٩٨٥) ثم عندما صدق وعده وأوفى بعهده وأعاد للشعب السلطة ، ولم يطمع فيها

ورغم كونها في يده علما كاملا .

وهذا مايدعونا لتحية هذا الجيش وقادته في ابريل ١٩٨٥ ثم لتهنئة شعب السودان بوطنية قواته

المسلحة ..

✽ ليبيا لم ترحم السودان .. حتى في محنته !

دخلت القوات الليبية الاراضى السودانية لأول مرة خلال حكم المجلس العسكري في الفترة

الانتقالية قبل الانتخابات ، وقد دخلت السودان بعلم المجلس العسكري كوضع مؤقت ولم يكن

احد يعرف هذه الحقيقة لافى السودان ولا في خارجها ، فذلك منطقة مجهولة غير مأهولة

ولامطروقة ، تلك المنطقة التي تلتقى عندها ليبيا والسودان وتشاد في بحر من الصحراء .

وعندما تولى الصادق المهدي رئاسة الوزارة في السودان ، علم بالامر ، واراد أن يعالجه

بسرعة وبدون ضجة ، فقام بأول رحلة له كرئيس وزراء الى طرابلس بحجة أو بأخرى ، وكان

السبب في الواقع هو التنازع القذافي بأن يسحب تلك القوات من الاراضى السودانية دون ضجة ودون

أن يلدرى أحد بما جرى حرصا على حسن العلاقات بين الدولتين ..

ووعده القذافي بسحب هذه القوات .

وفي قول انه سحبها ثم احادها بعد فترة في خلفة من الجميع .

وفي قول آخر انه قال انه سحبها ولكنها لم يسحبها قط . وذلك اعتمادا على ظروف السودان

الصعبة - وعدم توافر امكانيات المراقبة والمتابعة وانشغالها بتمرد الانفصاليين في الجنوب ، وعدم

تصور أحد أن تدخل قوات عربية أرض دولة عربية أخرى ، هكذا دون استئذان . (١) .



المؤلف في سطور :

- عبدالنواب مصطفى
- صحفي ومقدم برامج بتلفزيون القاهرة .
- من مواليد القليوبية في ٢٤ سبتمبر ١٩٥٨ .
- تخرج في كلية الاعلام بجامعة القاهرة عام ١٩٨٠ (شعبة الفيديو بقسم الاذاعة والتلفزيون) .
- حصل على دراسات ودورات تخصصية عديدة في الاعلام التلفزيوني من مؤسسة فريدريك نومان الألمانية الغربية ومعهد الاذاعة والتلفزيون بمصر .
- حصل على دبلوم المعهد العالي للدراسات الاسلامية عام ١٩٨٥ .
- حصل على دبلوم المعهد العالي للبحوث والدراسات العربية - شعبة العلوم السياسية - عام ١٩٨٩ .
- حصل على ماجستير الدراسات العليا في التاريخ والحضارة المصرية ١٩٨٨ .
- متجول حاليا لنيل درجتى (١) ماجستير الدراسات العليا في العلوم السياسية .
- (٢) دكتوراه الفلسفة العلمية في مقارنات الاديان .
- يعمل بالحقول السياسى منذ ١٥ عاما من خلال الحركة الطلابية والمجالس النيابية المحلية. والعمل الشبابى .
- له العديد من المؤلفات الدينية والادبية والسياسية تحت الطبع منها :
 - ١ - الممارسة الديمقراطية ونظام الحكم فى دولة الصديق « رضى الله عنه » .
 - ٢ - حرية الرأى وحقوق المعارضة فى النظام السياسى الاسلامى .
 - ٣ - منظمة المؤتمر الاسلامى بعد وادى الجامعة واسقاط الخلافة .
 - ٤ - البعد الاسلامى فى السياسة الخارجية المصرية (فى عهدى نجيب وعبدالناصر) .
 - ٥ - ملامح التجربة الديمقراطية فى مصر . منذ ثورة يوليو وحتى الجمهورية الرابعة .
 - ٦ - قليل من الرومانسية .
 - ٧ - « سلوى فؤاد » .. ديوان شعر ..

الفهرس

٣	الاهداء
٥	شكر
٦	المقدمة
١١	الباب الأول : مباحث تمهيلية
١٣	مبحث أ : موجز تاريخ السودان
	مبحث ب : السودان اليوم - معلومات عامة من واقع
١٧	بطاقته الشخصية
٢٠	مبحث ج : موجز تاريخ التجربة الديمقراطية في السودان
		* مقلمة
		* مرحلة دستور ١٩٥٦ المؤقت
		* مرحلة الحكم العسكرى بعد انقلاب ١٩٥٨
		* مرحلة ثورة اكتوبر ١٩٦٤ .
٢٩	الباب الثانى : ملامح نظام الحكم النميرى
		الفصل الأول : على الجانب السياسى والدستورى والأمنى
		الفصل الثانى : على الجانب الاقتصادى
٤٧	الباب الثالث : قصة الثورة
٤٩	الفصل (١) تمهيد
٥٥	الفصل (٢) الطريق الى إعلان الثورة
٦٢	الفصل (٣) بدء قصة الديمقراطية
		الفصل (٤) تشكيل المجلس العسكرى الانتقال
٦٣	المؤقت الحاكم
٦٩	الفصل (٥) تكوين تجمع القوى الوطنية
		الفصل (٦) الميثاق الوطنى والحكومة المسئنية
٧١	الانتقالية المؤقتة
		- تمهيد
		- الملامح الاساسية لمسيرة الحكم فى المرحلة

- موقف الحكومة الانتقالية تجاه بعض القضايا

السودانية

أولاً : قضية الجنوب

ثانياً : القضية الاقتصادية

ثالثاً : قضية الفلاشا والرشوة

الفصل (٧) دستور المرحلة الانتقالية ٨٦

الفصل (٨) ميثاق الدفاع عن الديمقراطية ٨٨

فصل (٩) قانون تنظيم العمل الحزبي والعمل

الصحفي ٩١

الفصل (١٠) قانون الانتخابات ٩٣

الفصل (١١) محاولات التآمر على السلطة

الانتقالية ٩٥

الفصل (١٢) ثورة إبريل والعلاقات السودانية

الأمريكية ٩٨

الفصل (١٣) الحكومة الانتقالية في الميزان ١٠٠

الباب الرابع : الانتفاضة الديمقراطية بعد الانتفاضة

الشعبية ١٠٣

✽ تمهيد

✽ الفصل الأول : خريطة القوى السياسية في

السودان بعد ثورة إبريل ١٩٨٥ ١٠٧

- تمهيد -

أولاً : الأحزاب التقليدية

ثانياً : أحزاب جنوب السودان

ثالثاً : الأحزاب الصغيرة

رابعاً : القوى الحديثة

الفصل الثاني : الجو السياسي العام والظروف

الموضوعية التي جرت في ظلها انتخابات إبريل ١٩٨٦ في

السودان ١٢١

الفصل الثالث : أشرف المعارك . . في ساحة ١٢٦

الانتخابات السودانية .

الفصل الرابع : السودان يستقبل حكومته الملنية

- الجديدة ١٣٦
- مقدمة
- ميثاق الوحدة الوطنية
- الحكومة الملنية في ظل الميثاق الوطني
- التشكيل الوزاري
- الخاتمة : ١٤٣
- الديمقراطية ..
- وكيف يحافظ عليها السودان
- الملاحق :- ١٥٥
- أولا : الشخصيات
- المشير عبدالرحمن سوار الذهب
- الدكتور الجزولي دفع الله
- السيد الصادق المهدي
- السيد أحمد الميرغني
- ثانيا : الوثائق ١٦١
- ميثاق تجمع القوى الوطنية السودانية لانقاذ السودان (١٩٨٥/٤/٦)
- منهج العمل السياسي بعد الانتفاضة (١٩٨٥/٤/٦) ١٦٢
- ميثاق التلغاف عن الديمقراطية ٣٣٤٠ (١٩٨٥/١١/١٨)
- ثالثا : المعلومات العامة : ١٦٦
- إعفاء الرئيس في غيابيه .. ليس لأول مرة في أفريقيا .
- الجيش يحكم ٢٣ عاما في السودان .
- ليبيا لم ترحم السودان .. حتى في محنته ! ١٦٨
- المؤلف في سطور ١٦٩

رقم الايداع

٨٩ / ٢٠٨٦

التقديم الدولي

١ - ٢٩١ - ١٢٤ - ٩٧٧

